وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد اللغة العربية
مكة المكرمة

سلسلة دراسات
في تعليم اللغة العربية
(٤)

التمهيد
في اكتساب اللغة العربية
لغير الناطقين بها

تأليف
دكتور تمام حسان

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

تقديم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

وبعد ،

توالي وحدة البحوث والمناهج بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة نشاطها العلمي المتجدد مع كل عام دراسي . وذلك بإصدارها مجموعة أخرى من الدراسات القيمة التي تعالج قضايا علمية على قدر كبير من الأهمية ، وتتناول جوانب مختلفة في تعليم اللغة العربية وطرق تعليمها لغير أبنائها .

واليوم نقدم لكل المشتغلين في تعليم اللغة العربية ولا سيما القائمين منهم على تعليمها لغير أبنائها ، فكرة مستحدثة ، وتجربة جديدة حول اكتساب اللغة العربية تقوم على ثلاث عمليات عقلية يرى المؤلف ، الأستاذ الدكتور تمام حسان ، جدواها وفائدتها لمتعلم اللغة العربية من غير أبنائها ويقرر أن اكتساب اللغة لا يتم بدونها . تلك هي على الترتيب ، التعرف والاستيعاب ، والاستمتاع .

وهذا البحث قائم على نظرية جديدة للمؤلف يسميها « نظرية الأسلوب العدولي » قام بتأليفه وإعداده للنشر هذا العالم الفاضل الذي له من سمعته العلمية ومكانته المتميزة في أوساط العلماء ما يجعلنا واثقين من قيمة هذه الدراسة ، وتعميمها ونشرها للقراء للحكم لها أو عليها وهذه النظرية بلا

شك إضافة جديدة ولبنة أخرى تضاف إلى دراساته اللغوية السابقة التي اتسمت دائما بالأصالة والعمق والجدية . وهو اليوم يضع أول لبنة في هذا الطريق ويراوده أمل كبير بأن يتبع هذه الدراسة دراسات أخرى يقوم بها زملاء آخرون لنكشف على حد تعبيره « المعالم والصوى على محجة لغة القرآن » .

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ويوفقنا دائما للسير على طرق الخير والصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

عميد المعهد ورئيس وحدة البحث والمناهج

د. عبد الله سليمان الجربوع

مقدمة

لاكتساب اللغة ثلاث مراحل ، يمكن أن نسميها على الترتيب : التعرف ، والاستيعاب ، والاستمتاع . فأما التعرف فهو إدراك العناصر اللغوية والتفريق بينها ، وربط كل عنصر بوظيفة خاصة تبدو واضحة عند إنشاء التقابل بينها وبين وظائف العناصر الأخرى . وذلك كإدراك السين في « سار » بمقابلتها بالصاد في « صار » ، وربط كل من الصوتين بوظيفة خاصة هي بيان الكلمة التي هو فيها ، والتفريق بينها وبين أختها ، وكإدراك الفرق بين المقصود بصيغتي « فاعل » و « مفعول » ، ووظيفة كل منهما في مقابل الأخرى . وأما الاستيعاب فيتخطى العناصر الجزئية ووظائفها إلى فهم أنماط الجمَل ، والتفريق بين كل نمط منها وبين الآخر . وذلك كمعرفة الفرق بين « ما أحس زيدٌ » برفع زيد و « ما أحسن زيداً » بنصب زيد ، وكالفرق بين نصب « سلام » ورفعه في قوله تعالى : ﴿ قالوا سلاماً قال سلامٌ ﴾ ، ونصب « العرب » ورفعه في « نحن العربَ نكرم الضيف » و « نحن العربُ » ؛ والفرق بين جملتي « إذا » في قولنا « فإذا زيد انصرف خرجتُ » ، و «خرجتُ فإذا زيد انصرف » . ومعنى ذلك أن الطالب إذا استطاع إدراك العناصر الصوتية والصرفية ، وإدراك الوظائف النحوية التي تؤديها هذه العناصر الصوتية والصرفية ، وإدراك الوظائف النحوية التي تؤديها هذه العناصر ، وعرف أنماطَ الجمل ، والفروقَ بين نمط منها ونمط ، وأحاط بمعاني المفردات في كل نمط ، فقد استوعب النص الذي أمامه ، أي أحاط بالمقصود منه . ويبقى بعد ذلك أمر المرحلة الثالثة ، وهي الاستمتاع ، وهو ذاتي في جانبه

الأكبر ، ولكنه ذو روافد ثقافية قوامها مؤثرات الذوق العام ، والروابط العاطفية بين الجماعة ، والبيئة الجغرافية والتاريخية . ومن ثم إذا كان تحصيل التعرف والإستيعاب ممكنا من خلال الدرس فقط فإن إنماء الاستمتاع بحاجة إلى المعايشة ، والاندماج ، والعدوى العاطفية والذوقية ، إن صح هذا التعبير .

ولتيسير الوصول إلى التعرف لا بد أن يكون هناك نموذج للغة يوصل إليه بالبحث ، واستخلاص النتائج . والمقصود بالنموذج صياغة هيكل بنيوي ذي عناصر ومكونات يتكامل بعضها مع بعض ، بحيث تكون الصياغة بمنأى عن التناقض . وذلك كأن يكون للكلم أقسام يتكامل بعضها مع بعض ، وللصرف صيغ تتكامل كذلك ، وللنحو أبواب تتكامل أيضا ؛ فلو حذف جزء من أجزاء البنية أو أضيف إليها جزء ليس منها لتهدمت البنية القائمة ، أو حلت محلها بنية جديدة تماما . ونضرب لذلك مثلا بالبنية اللغوية العربية التي لو حذفنا منها الفعل المطاوع مثلا لوجب أن تتغير البنية من حيث يتحول فعل مطاوع إلى صيغة المبني للمجهول ؛ فيقال في « انحبس » « حُبِسَ » ، وفي « انكسر » « كُسِرَ » . وبذلك تتهدم البنية القديمة ، وتحل محلها بنية أخرى خالية من « المطاوعة » . وصياغة الهيكل البنيوي هي ما يسمى « النموذج » . وإذا كان النموذج رُؤْيَة ما لبنية اللغة فقد يتحد الموضوع وتختلف زوايا الرؤية ، أو بعبارة أخرى قد تتحد اللغة المدروسة وتختلف النماذج . والدليل على ذلك أمران :

أ ــ أن المذاهب تتعدد واللغة المدروسة واحدة ، كالحال بالنسبة للمعياريين والوصفيين ، أو بالنسبة للتوزيعيين والتحويليين ، أو بالنسبة إلى البصريين والكوفيين .

ب ــ أن كتاب « اللغة العربية معناها ومبناها » يبني نموذجا جديدا للغة العربية غير ما ألفه الناس من قبل .

وإذا كان موضوع دراستنا هو (اكتسابَ اللغة العربية) ، فمن المطلوب أن نحصر كَلاَمَنَا في مجال اهتمامنا ، وألا نتناول بالحديث إلا ما تعلق من الأمور بهذه

اللغة . وأول ما يرد على البال من شأن النموذج العربي بصريا كان أم كوفيا ثلاث ملاحظات نذكرها إجمالا ، ثم نبسطها تفصيلا . تلك هي :

أ ـــ أن هذا النموذج موغل في التجريد .

ب ـــ أنه تلفيقي .

جـ ـــ أنه يبدأ من المطلق ويتجه إلى المقيد .

ولكل واحدة من هذه الخصائص قسطها الذي تضيفه إلى صعوبة تعليم النموذج وتعلمه . وإليك البيان :

أ ـــ الإيغال في التجريد :

حين نظر النحاة في اللغة العربية واستعمالها ، وجدوا أن ظروف الاستعمال تنأى عن طابع الاطراد ، وأن من المستعمل ما هو شاذ أو قليل أو نادر أو لغة لقوم بعينهم ، وأن هذا الاستعمال غيرَ المطّرد يقف جنبا إلى جنب في حقل الفصاحة مع المطرد من الاستعمال ، حتى كان من قواعدهم العامة قولهم : « الشذوذ لا ينافي الفصاحة » . ومن الواضح أن واضع القاعدة يسعى إلى العثور على وضع مثالي يطرد فيه الاستعمال في كل الحالات ، بحيث تكون القاعدة تلخيصا مطلقا لسلوك المفردات . ولو كان الأمر على هذه الصورة المثالية لأصبحت قواعد اللغات من الإيجاز والإطلاق بوضع يشبه ألعاب الرياضة ، أو قواعد السير في طرق المدينة . ولكن أمر اللغة يختلف عن ذلك كما ذكرنا ، حتى إنه لمن الصعب أن توضع القواعد مباشرة من طرق الاستعمال ومن ثم كان على النحاة أن يلجأوا إلى التجريد العقلي ، ليجردوا من المستعمل هيكلا بنيويا عقليا معياريا يهيمن على المستعمل ، ويُعَدّ نقطةَ انطلاقٍ لتفسيره . وهكذا نشأ « أصل الوضع » و « أصل القاعدة » في أذهان النحاة دون أن يجري بهما الاستعمال .

غير أن أصل الوضع قد يُسْتَصْحَبُ في الاستعمال ، وقد يعدل به إلى فرع

له ، فيحتاج هذا الفرع إلى التأويل ، أي الرد إلى الأصل . وسنضرب أمثلة لذلك من الحروف والكلمات والجمل . فمن الاستصحاب أمثلة مثل « ضرب » و « قتل » و « خرج » و « دخل » إلخ ، إذ تبقى حروفها على حالها في جميع تصريفات الكلمة ، ويلزم مضارعُها صورتَه وحركةَ عينه ، وهلم جراً . فيقال في كلمة من هذه إنها أصل مستصحب . ولكن « قال » و « ازداد » و « اصطنع » و « بناء » و « قائل » و « مدين » إلخ كلمات مستعملة تختلف عن أصل وضعها ، ومن ثـم يقال إنها عدل بها عن الأصل ، فهي بحاجة إلى « التأويل » أي « الرد إلى الأصل » . وتجري عبارة المعلمين في هذا الشأن على النحو التالي :

١ ــ قال أصلها قَوَلَ .

٢ ــ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

فالشطر الأول من هذه المقالة يمثل « التأويل » الذي (يَؤُول) بالكلمة إلى أصلها ، ولكن الشطر الثاني منها تعليل للعدول عن الأصل . ومن الشطرين يَعْرف الطالبُ الأصلَ والعدولَ والردَّ ، أو بعبارة أخرى : يعرف (قَوَلَ) و (قَالَ) ، ومبرر العدول . ومثل ذلك :

١ ــ ازداد أصلها ازتاد .

٢ ــ وقعت تاء الافتعال بعد الزاي فقلبت دالا .

ومنه كذلك :

١ ــ بناء أصلها بناي .

٢ ــ وقعت الياء متطرفة إثر ألف زائدة ، فقلبت همزة .

ومثله كذلك :

١ ــ قائل أصلها قَاوِلٌ .

٢ ــ وقعت الواو عينا لاسم فاعل أعلت في فعله فقلبت همزة . إلخ .

أما في تراكيب الجمل فحسبنا أن نمثل بقول ابن مالك :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما
وفي جواب كيف زيدٌ قل دنف فزيد اسْتُغْنِيَ عنه إذ عرف

فجملة « زيد » أصلها « زيد عندنا » ، ذكر الخبر في السؤال ، فأصبح ذكره في الجواب إطنابا لا مبرر له . وجملة « دنف » أصلها « زيد دنف » ، ذكر المبتدأ في السؤال ، فأصبح ذكره في الجواب لغواً . والمعول في كلتا الحالتين على دليل الحذف . ولكن الرد إلى أصل الجملة لا يكون بدعوى الحذف فقط ، بل قد يكون بدعوى الزيادة ، أو التفسير ، أو التضمين ، أو التعويض ، أو التقدير ، وتحت التقدير فروع كثيرة .

ولقد ترتب على المفارقة بين الأصول المجردة التي اخترعها النحاة وبين العناصر اللغوية الواردة في الاستعمال الفعلي أن أصبحت الحاجة ماسة إلى بيان علة الانتقال من الأصل إلى الفرع . فأما في الكلمات فقد أصبحت العلل قواعد للتصريف ، كالتي ذكرناها منذ قليل تحت أرقام ٢ في الأربعة الأمثلة السابقة . وسبب ذلك أن الكشف عن العلة كان نتيجة للاستقراء ، وأولى بنتيجة الاستقراء أن تكون قاعدة ، وهكذا كان الأمر . وأما الأمر في الرد إلى أصل الجملة فقد وقف عند مستوى القياس على الجملة التامة الأركان ، والمثالية التكوين . ولكن الجملة المثالية التكوين قد لا تكون مثالية الاستعمال فلا يقبل في الاستعمال مثلا جملة من نوع : « إذا انشقت السماء انشقت » ؛ لأن هذا الأصل صناعي من اختراع النحاة ، ومن ثم أصبح الرد إليه عرفا للتأويل بينهم ، لا يرقى إلى مستوى القاعدة كما رقيت قواعد التصريف . والدليل على أنه لا يرقى إلى مستوى القاعدة أنك تستطيع في جواب « كيف زيد » أن تقول « زيد دنف » ، فليس ثمة ما يقتضي منك أن تحذف « زيد » في الجواب على السؤال . ولكنك لا يقبل منك أن تستعمل أصولا مثل « قَوَلَ » ، و « بِنَايِ » ، و « قَاوِلِ » ، و « ازْتَادَ » ، و « إذا انشقت السماء انشقت » .

أما أصل القاعدة فهو القاعدة الشاملة التي تتناول رأس الموضوع ولا تعد استثناء من قاعدة أعم منها ، كالقواعد التالية :

١ ــ الفاعل اسم	١ ــ المبتدأ اسم
٢ ــ الفاعل مرفوع	٢ ــ المبتدأ معرفة
٣ ــ الفاعل يتقدمه فعل مبني للمعلوم	٣ ــ المبتدأ مرفوع

فالاسمية في الحالتين قاعدة عامة ، وكذلك الرفع ، وتَقَدُّمُ المبتدأ ، وتأخر الفاعل ، وتعريف المبتدأ ، ودلالة الفاعل على من فعل الفعل . وهذه القواعد هي الأصل في البابين ، ولكن هذا الأصل قد يكون عرضة للاستثناء ، بسبب شروط المبنى أو لبس المعنى ، وعندئذ تنشأ القاعدة الفرعية .

فالاستثناء من الاسمية قد يكون بطريق حكاية اللفظ نحو « لا إله إلا الله تَقِي من النار » ، أو بطريق التأويل نحو « وأن تصوموا خير لكم » ، والرفع عرضة للاستثناء في نحو « ما قام من أحد » ، وكذلك « بحسبك هذا» ، وتعريف المبتدأ عرضة للاستثناء عند إقامة النكرة مقام المعرفة ، نحو « لك أجر على ما فعلت » ، ودلالة الفاعل على من فعل الفعل عرضة للاستثناء بنحو « هيهات العقيق » ؛ لأن هيهات ليس فعلا ولا يدل على حدث قَام العقيقُ بفعلِهِ أو إحداثه . وتقدم الخبر على المبتدأ عرضة للاستثناء في حالات يجوز فيها عكسه ، وحالات أخرى يجب هذا العكس . ومعنى هذا الكلام أن في النحو قواعدَ أصليةً كبرى وقواعد فرعية مستثناة منها . ويمكن التمثيل لذلك بما في ألفية ابن مالك من قوله :

١ ــ ولا يجوز الابتداء بالنكرة   **ما لم تفد** كعند زيد **نَمِرَة**

٢ ــ ولا يكون اسم زمان خبرا   عن جثة **وإن يفد** فأخبرا

٣ ــ أي كذا وأعربت **ما لم تضف**   وصدر وصلها ضميرٌ انحذف

٤ ــ ووصل أل بذا المضاف مغتفر   **إن وصلت** بالثان كالجعد الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني   كزيد الضارب رأس الجاني

ففي البيت الأول قاعدة عامة عبر ابن مالك عنها بقوله « ولا يجوز الابتداء بالنكرة » ، وهي التي وردت قبل ذلك في قولنا : « المبتدأ معرفة » ، وقاعدة أخرى فرعية جاءت في صورة قيد على القاعدة الأصلية بقوله : « ما لم تفد » ، أي ما لم يُؤْمَن اللَّبْسُ في المعنى ، فعندئذ يجوز الابتداء بالنكرة . ويقال مثل هذا التفسير في بقية ما ذكرناه من أبيات ابن مالك .

ب ــ الطابع التلفيقي :

ليس المقصود بالتلفيق التزوير والغش ؛ فذلك أبعد شيء عن الجهد النبيل الذي بذله سلفنا الصالح من القائمين على خدمة لغة القرآن . ولكن المراد ضم الشيء إلى الشيء في الحكم وليسا من قبيل واحد .وقد جرى التلفيق بهذا المعنى على محورين هما : محور المكان ، ومحور الزمان . فأما من حيث المكان ، فقد ذكر الفارابي في كتاب الحروف ، وروى عنه ذلك السيوطي وغيره ، أن الذين عنهم أخذت العربية وعنهم أكثر ما أخذ ومعظمه هم قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . وهكذا يجمع الفارابي قبائل وسط الجزيرة في قَرَنٍ ويَنْسُبُ الأخذ عنهم إلى علماء العربية ، أي النحاة ، وكأنهم جميعا يتكلمون لهجة واحدة من لهجات اللغة العربية . غير أن هذه القبائل كانت متعددة اللهجات مختلفتها إلى حد التباين في الأصوات ، والمفردات ، والتراكيب في حالات كثيرة . فالبحث عن قاعدة تضم تحيها هذه الأمشاج المختلفة من صور الاستعمال نوع من التلفيق .

وأما من حيث الزمان فقد جمع النحاة صورا للاستعمال ممتدة على ما ينوف على ثلاثة القرون التي ظفروا بالمروي منها ، وسبقت زمانهم أي أنهم جمعوا لغة امرىء القيس ولغة إبراهيم بن هرمة في حسبان واحد ، وجعلوا اللغتين لغة واحدة على رغم جري عرف النقاد حتى في زمانهم على التفريق بين القديم والحديث ، يشهد على ذلك ما نعرفه عن طريقة أبي عمرو بن العلاء في النقد . فهذا نوع

آخر من التلفيق . ولقد كان من نتيجة هذين النوعين من أنواع التلفيق أن ظهرت بين مصطلحات النحو العربي عبارات مثل : « لغة قوم » ، و « ذلك لغة » ، و « نادر » ، و « قليل » ، و « شاذ » ، وقول رجل مثل أبي عمرو « اعمل على الأكثر وأسمي ما عداه لغة » ، وإدخال كثير من موضوعات فقه اللغة ؛ كرواية اللغات المسموعة في الكلمة المفردة الواحدة . أضف إلى ذلك جواز تعدد الإعراب بحسب اللهجات في المثال الواحد ، كالذي نراه من أمر « ما » التميمية والحجازية مثلا .

والذي يبدو لي أن هناك مظهراً تلفيقياً لم يلتفت إليه مؤرخو النحو العربي ، هو مظهر عدم التفريق بين اللهجة القبلية التي كان العربي يخاطب بها أهل بيته وذوي قرباه،وبين العربية الفصحى التي كان هذا العربي نفسه يستعملها في المناسبات الجدية. فمثل ذلك العربي في أيامه كمثال أحدنا في أيامنا هذه يجعل من نشاطه نشاطا يستعمل فيه العامية ، ونشاطا آخر لا يتم إلا باستعمال العربية . والفارق الوحيد بين ذلك الأعرابي وبين أحدنا الآن أن الأعرابي كان ذا سليقة لغوية في الفصحى ، وليس أحدنا الآن كذلك . وكما تصيب عدوى العامية على ألسنتنا الاستعمال فتختلف الفصحى لدينا بين بلد وبلد ، كانت العدوى القبلية ذاتها تصيب الاستعمال الفصيح على ألسنة العرب الفصحاء . ومن هنا سمعنا عن الكشكشة والعنعنة والطمطمانية والعجعجة إلخ ، كما سمعنا عن أمور اختصت بها كل واحدة من قبائل الفصاحة التي ذكرها الفارابي وأشرنا إليها من قبل . وإذا كان الأمر كذلك فلا شك في أن الجمع بين القَبَلِيِّ والفصيح في دراسة نحوية ولغوية واحدة هو من قبيل التلفيق .

والمنهج المرتضى في البحث اللغوي يرفض التلفيق في كل هذه المحاور ، إذ يرتضي أن يقوم البحث على لهجة واحدة بعينها في زمن بعينه ، وأن يكون النظر في أكثر من لهجة واحدة على سبيل المقارنة إذا توافرت شروط المقارنة . ولكن النحو

العربي عندما لم يسلم من طابع التلفيق أصابه الكثير مما ذكرنا من قبل من ظواهر غير مرغوب فيها . وليس معنى ذلك أننا ننسب التقصير إلى النحاة فما كان لهم في زمانهم أن يتنبأوا بما يؤول إليه منهج البحث اللغوي في المستقبل البعيد . فالنقد متجه إلى النحو لا إلى النحاة .

جـ ـــ البدء من الإطلاق إلى التقييد :

يتمثل هذا الاتجاه في النحو العربي في صورتين :

١ ـــ البدء بالأصول المجردة ، وفهم المستعمل في ضوئها .

٢ ـــ تحكيم القواعد في كلام الفصحاء ذوي السليقة .

أما اتخاذ الأصول المجردة معايير يُرَدُّ إليها الاستعمال فذلك واضح في الكثير من أعمال النحاة . وبخاصة في مجالات الإعلال ، والإبدال ، والنقل ، والقلب ، والحذف ، والزيادة ، والإدغام ، إلخ . فكل واحدة من هذه الظواهر تمثل انتقالا من أصل مجرد كان ينبغي أن يكون إلى فرع مستعمل هو كائن ، وتحكيما لما ينبغي أن يكون في تفسير ما هو كائن ، وذلك هو المعيارية بعينها ، لأن المعيارية هي تحكيم المعيار في الاستعمال ، أو هي البدء من المعيار (المطلق) إلى الاستعمال (المقيد) بقيود كثيرة ، منها الموقع ، وطلب الخفة ، كما يتضح في دراسة الظواهر الموقعية .

ولقد كان المقبول أن تأتي القاعدة نتيجة للاستقراء الناقص لنصوص من اللغة ؛ وقد فعل النحاة ذلك تماما ، ولا عيب عليهم فيما فعلوا . ولكنهم بعدما استخرجوا القواعد مما كان بين أيديهم من النصوص جعلوا يحكمون هذه القواعد في اتجاهين . وكان أولَ الاتجاهين رفضُهُم لفكرة تطور اللغة ، فوقفوا بجواز الاستشهاد عند نهاية القرن الهجري الثاني ، وعدوا ما جاء بعده من الاستعمال مرفوضا ، لعدم نقائه ، بسبب تجافيه عن القاعدة ، أو بسبب مجرد تأخره في الزمن وان كان

مطابقا لها . وقد أشرنا من قبل إلى موقف أبي عمرو في تفضيل القديم لقدمه ، وانعكاس هذا الرأي على النقد الأدبي في زمانه . لقد كان أبو عمرو قارئا وراوية ونحويا وناقدا . وكانت صفة النحوي فيه داعية له إلى التمسك بالقديم ، لما يتطلبه البحث النحوي من اعتبار شرط الفصاحة ، ويبدو أن أبا عمرو النحوي قد ترك أثرا كبيرا في أبي عمرو الناقد ، حتى جعله يفرض حدا زمنيا للاعتداد بالشعر لا يختلف عن حد الاعتداد بالفصاحة .

على أن هناك نحويا آخر هو عبد الله بن أبي إسحق يمثل الاتجاه المعياري الآخر ، وهو ما سماه مؤرخو النحو « الطعنَ على العرب » ؛ وكان ذلك دأبا له ولتلميذه عيسى بن عمر . وكان الطعن على العرب يتمثل في تغليط الشعراء ذوي السليقة حتى لا يتطابق شعرهم مع قواعد النحاة . والأخبار في ذلك كثيرة ، كالذي وقع بين ابن أبي إسحق والفرزدق . ولا داعي للخوض في تفصيله ؛ حيث الموضع موضع إيجاز .

وإنما قدمنا لموضوعنا بهذه المقدمة لنعلم بعد قليل ما ينبغي أن يعد في أساسيات تعليم اللغة العربية ، وما لا ينبغي له أن يعد من هذا القبيل . ونستطيع أن نضرب مثلا هنا بالأصول المجردة التي هي من تصور النحاة لا من استعمال العرب . فهذه الأصول في جملتها عسرة الهضم في التعليم ، يحتاج ربطها بالاستعمال الفعلي للغة إلى جهد عقلي قد لا يكون الطالب المبتدىء مؤهلا له ، ومن ثم لا تعد في أساسيات تعليم اللغة العربية . وسنرى في الفصول التالية ما ينبغي أن يقدم من عناصر اللغة إلى المتعلمين وما يحسن تركه لعناية المتقدمين والمتخصصين .

الفصل الأول

التعرّف

ذكرنا في المقدمة أن التعرف إدراكُ العناصر اللغوية ، والتفريقُ بينها ، وربطُ كل عنصر منها بوظيفة خاصة . ومعنى ذلك أن التعرف يشتمل على إدراك ثلاثة أمور :

١ ـــ العلاقات الوفاقية للعناصر ، أي جهات الشركة بينها أو نواحي الاتفاق .

٢ ـــ العلاقات الخلافية للعناصر ، أي الفوارق بينها .

٣ ـــ العلاقات بين العناصر ووظائفها ، أي معانيها في حدود النظام إيجاباً وسلبا .

وهذه الأمور الثلاثة هي نسيج كل نظام لغوي ، فلا تقوم بنيته إلا بها . وعلى العنصر الأول يقوم التبويب ، وعلى الثاني يقوم التفصيل وأمن اللبس ، وعلى الثالث يقوم الطابع الرمزي للغة من أساسه ؛ كما يبنى عليه أداء اللغة لوظائفها من حيث هي أداةٌ للتواصل بين الناس . ومعنى قولنا إنها « نسيج كل نظام لغوي فلا تقوم بنيته إلا بها » أن كل النظم الفرعية للغة كنظام الأصوات ، ونظام الصرف ، ونظام النحو ، تتشابك وحداتها بواسطة هذه العلاقات ، فيتفق بعض هذه الوحدات في خصائصه ، ولكنه يختلف في بعضها الآخر حتى لا تتفق منه وحدتان في كل شيء ؛ ولو اتفقنا في كل شيء لما صح أن نعدهما وحدتين ، ولو تعسفنا فعددناهما كذلك لكان ذلك مدعاة للبس . ولنا أن نلقي الآن نظرة على جدول الوحدات الصوتية للغة العربية ، فنرى كيف تتحقق هذه العلاقات بين الوحدات :

المخارج	الصفات												
	الشدة				الرخاوة				التركيب	التوسط			
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور	انفي	مكرر	جانبي	لين
	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق		مجهور	مجهور	مجهور	مجهور
شفوي		ب								م			و
شفوي أسناني								ف					
أسناني					ظ	ذ		ث					
أسناني لثوي	ض	د	ط	ت		ز	ص	س					
لثوي										ن	ر	ل	
غاري								ش	ج				ي
طبقي				ك									
لهوي			ق										
حلقومي						غ		خ					
حلقي						ع		ح					
حنجري				ء		هـ							

يمكن عند تأمل أوضاع الوحدات في هذا الجدول أن نعرف علاقات الوفاق والخلاف بين كل وحدة وأختها ، ونُدْرِكَ أنه لا يمكن لوحدتين أن تتفقا في كل شيء .

فالباء تتفق في المخرج مع الميم والواو ، ولكنها تختلف في الصفات عن كل منهما ، إذ الميم أنفية والواو لينة . والفاء تتفق في الرخاوة مع عدد من مكونات

النظام ، ولكنها لا يشاركها شيء في مخرجها ؛ كما يفرق الجهر والهمس بينها وبين عدد من وحدات الرخاوة ، ولكنها لا يقابلها صوت مجهور بحيث تتفق معها في كل ما عدا الجهر والهمس . والظاء والذال تفترقان من حيث التفخيم والترقيق ، ولكن الظاء والثاء تفترقان من حيث التفخيم والترقيق من جهة ، ومن حيث الجهر والهمس من جهة أخرى . وإذا التقت الطاء والدال والتاء والزاي والصاد والسين في مخرج واحد ، فإن التفخيم والترقيق يفرقان بين الطاء والصاد وبين سائرها ، وكذلك يفرق الجهر والهمس بين الدال والزاي وبين سائرها ، وتفرق الشدة والرخاوة بين الطاء والدال والتاء وبين سائرها.وإذا جمع المخرج والجهر بين النون والراء واللام فرقت بينها أنفية النون وتكرار الراء وانحراف اللام . ومعنى كل ذلك أن بين وحدات النظام علاقات وفاقية وعلاقات أخرى خلافية تميز كل واحد من الآخر مما وحدت بينه العلاقات الوفاقية أو جهات الشركة . أما العلاقات بين العناصر ووظائفها في حدود النظام فيمكن إيضاحها بأنه قد يتحد الصوت في الأداء وتختلف وظيفته ومعناه ؛ فإذا نطقنا « ينبغي » فإن الذي يتلو الياء المفتوحة فيها ميم ساكنة ، ولكن هذه الميم المنطوقة تمثل « نونا » في نظام اللغة ، وهذه النون تسمى نون المطاوعة . وإذا نطقنا كلمة « قَعَدْتُ » فإن الذي يتلو العين المفتوحة تاء مشددة مضمومة ، ولكن وظيفة هذه التاء المشددة في نظام اللغة هي تمثيل دال ساكنة هي لام الكلمة وتاء مضمومة هي تاء الفاعل . وهكذا يتضح أن لكل عنصر من عناصر أصوات اللغة علاقةً بوظيفة محددة يؤديها في إطار النظام ، ويظل يؤديها على رغم اختلاف الصور الموقعية .

ومعنى ذلك أن الصوت لا ينسب إليه فيما يتصل بنظام اللغة أي معنى إيجابي ، ولكن قد ينسب إليه أحد معنيين مما يأتي :

أ ــ معنى المعاقبة وذلك من حيث يصح له أن يعاقب في الكلمة أحد أصواتها فيتغير معناها بذلك ، نحو صوت القاف في « قام » والنون في

« نـام » ؛ إذ يترتب على اختلاف كل منهما عن الآخر اختلاف معنى الكلمتين .

ب ــ معنى القرينة على صوت آخر لاحـق له ، كدلالة صوت النون الذي مخرجه الطبق على ورود صوت القاف بعده مباشرة ، وصوت النون الذي ينطق في الأسنان (يخرج فيه اللسان) على ورود الثاء أو الذال أو الظاء بعده ، فهو قرينة على ذلك .

ولكن كلا المغنيين يرتبط بالتوزيع الموقعي للأصوات ، ويرتبط بصورة مـا بالنظام المجرد للغة .

وحين يصعب على الطالب أن يتعرف على شيء مما يتلقاه في درس الأصوات العربية ، قد يتساءل عن جدوى درس الأصوات نفسه ، ويقول لقد رأينا الكثيرين من المشتغلين بالعربية يحسنون تصريف كلماتها ، وإعراب جملها ، وفهم معانيها ولئن سألت أحدهم أن يصف لك كيفية نطق ، أو يحدد لك مكان نبر أو مجرى نغمة ليعجزن عن الاجابة . ولكن عجزه هذا لا يحول دون قدرته على التعرف على النصوص ، واستطاعته تحليلها وفهم معانيها . وربما قال بعضهم إن عهدنا بدراسة أصوات العربية أن تكون في إطار العناية بخصوص النص القرآني، لا بعموم الاستعمال العربي . فالذي تسمونه « علم الأصوات » سماه التراث من قبل « علم التجويد » . والتجويد من علوم القرآن ، وليس من علوم اللغة . وهذا كلام قد يحظى بالقبول للوهلة الأولى ، لما قد يبدو على ظاهره من صدقه . ولكن إمعان النظر فيه يكشف عن أمور لم يدركها هذا الطالب لا تقل خطرا في مجال تحليل اللغة وفهمها عن التصريف والإعراب على صورتهما التي عناها طالبنا النجيب .

أدرك السـلف ضرورة دراسة أصوات العربية لفهم الدرس اللغوي من جهة ، وفهم الاستعمال اللغوي من جهة أخرى ، فلم يكن بينهم خلاف في إدراك هذه

الضرورة . ولكنهم تفرقوا في تسخير دراسة الأصوات للتقدم بالدرس إو لإجادة الاستعمال ، وهكذا نجد أمامنا ثلاث طوائف من السلف تعنى بهذا النشاط ، ولكل منها غايتها التي تسعى إليها وتختلف بها عن غايات أختيها . فأما الطائفة الأولى فهي طائفة قراء القرآن ، وقد كانت غايتهم تجويد الأداء القرآني ، وهي غاية عملية في طابعها ، ومن ثم لم نجد للقراء دراسة علمية تتسم بالاستقراء والبحث والتنقيب ، لتجعل من دراسة الأصوات صناعة ذات قواعد كما جعلها النحاة ، وإنما صيروها معرفة أشبه بفقه اللغة منها بالنحو ؛ وذلك أنهم بنوها على استقراء تام لكل آية من آيات القرآن ، فأبانوا فيها عما جرى عليه الاستعمال في هذه القراءة أو تلك . وإذا كانت الملاحظات مرتبطة بالمفردات ، أو بالمواقع المحددة من النص ، فذلك علم غير مضبوط ، أو بعبارة أخرى : تلك معرفة لا مجال فيها للتقعيد ، وليست صناعة تقوم على القواعد الكلية المضبوطة . والفرق بين الأمرين أن المعرفة تعتمد على الذاكرة ، وأن الصناعة تكون باستخدام القاعدة . من هنا كانت عناية القراء بحصر طرق الأداء في مظانها من النص . وكان من هذه الطرق عندهم :

١ ــ أنواع المد وكمياته ، إذ كانوا يقيسون المد بعدد ما يساويه من الحركات . ولما لم تكن هناك مقاييس موضوعية لقياس كمية الحركة فقد تحولت « الحركة » عندهم إلى « تحريك » الأصابع متتابعة ، وجعلت المُدَّةُ التي تستغرقها حركة الأصبع الواحد من بدئها إلى مستقرها بمثابة مدة الحركة اللغوية . ولقد تبين بالمقاييس الآلية أن المدة التي يستغرقها نطق الحركة ليست واحدة في جميع الحالات ، وانها تختلف مع النبر وعدمه ، ومع الإفراد والتشديد ، ومع شكل المقطع إلخ .

٢ ــ التلقين والمشافهة كانا عندهم بديلين للوصف العلمي الدقيق ولا غرو إذ قام التراث كله في مراحله الأولى على الرواية والمشافهة والسند ، وحين أغناهم التلقين عن الوصف الدقيق جاء وصفهم للمخارج غير دقيق ،

نحو قولهم : « مخرج كذا بين كذا وكذا » مع عدم تحديد البينية تحديدا تاما .

٣ ــ الالتزام ببعض شروط الأداء التي لا يلتزم بها الكلام العادي ، كالغنة ، وإطالة المد ، وبعض حالات الإظهار ، والإخفاء ، والإقلاب ، والقلقلة ، والإشمام إلخ .

٤ ــ أداء النص القرآني الواحد بقراءات مختلفة ، كلها مروي عن النبي ﷺ ، على رغم اختلاف طريقة الأداء .

٥ ــ تحديد أماكن توقيفية للوقف والابتداء إن اتفقت مع المعنى فإنها ليست الأماكن الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى معنى معقول . ولقد اعترض السيوطي في الاتقان[1] على كثير من حالات الوقف المنسوبة إلى بعضهم ، وأزرى بها ، ونسبها إلى الخطأ والبدعة والإثم ، وعلى الرغم من أنها تدل على معنى ، نحو قوله تعالى في سورة لقمان : ﴿ يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ بالوقف على النهي (لا تشرك) ، والابتداء بما بعده على سبيل القسم .

أما الطائفة الثانية من الطوائف التي عنيت بالأصوات فهي طائفة النحاة . ونحن نعلم أن أوائل النحاة كانوا من صفوف القراء ، ولكن السلف علمونا أنهم يفصلون بين العلوم المختلفة فصلا تاما ، حتى إن المفهوم الواحد يختلف فهمه في علم عنه في العلم الآخر ، حتى ولو كان الفاهم واحدا . أليس الخليل شَيْخَ النحاة وشَيْخَ المعجميين العرب وطليعَتَهم ؟ لقد نظر الخليل في أصل الاشتقاق في إطار دراسة الصرف فرآه المصدر ، ونظر فيه في اطار كتاب العين[2] فرآه الحروف الثلاثة الأصول . ولم ير في صنيعه هذا تناقضا ولم يُحِسَّ منه جريرة . فإذا كان الأمر كذلك ، أفيكون من الغريب أن ترى النحاة (وأوائلهم من رجال القراءة)

---

(١) السيوطي : الاتقان

(٢) الخليل : العين .

يجعلون من درس الأصوات صناعة ذات قواعد ، وأن ينأوْا به عن طابع المعرفة الذي ألصقه القراء به ؟ .

وإذا كانت غاية القراء من دراسة الأصوات هي ما ذكرناه من تجويد الأداء ، ورصد القراءات الصحيحة السند ، على طريق الاستقراء التام ، فإن غاية النحاة من هذه الدراسة تختلف عن ذلك اختلافات هامة ، على نحو ما تختلف السنة المتبعة عن القاعدة المطردة . فالنحاة أصحاب قواعد ، ولهم غاية كبرى هي تحليل العناصر الصوتية ، ليصلوا بواسطة هذا التحليل إلى تقنين الوفاء بطلب الخفة الذي هو ملاك كل الظواهر الموقعية في اللغة . ولهم في سبيل الوصول إلى ذلك وسيلة هي الاستقراء الناقص غير التام ، لأن هذا الاستقراء الناقص هو الطريقة العلمية المنهجية الصالحة لكل علم يصح وصفه بالضبط والدقة ، أو بعبارة أخرى : الصالحة لكل صناعة . عرف النحاة أجزاء الجهاز النطقي ، لا على سبيل المعرفة التشريحية أو الفسيولوجية الدقيقة ، وإنما قنعوا من معرفته بما يمكنهم من نسبة الأصوات إلى مخارجها . واختلفت درجات هذه المعرفة باختلاف المخارج قربا وبعدا ، فكانت المخارج القريبة أوضح في تصورهم من المخارج البعيدة[1] . وكان من العسير عليهم أن يصلوا إلى كنه بعض الظواهر الصوتية : كالجهر والهمس ، فاضطرب كلامهم في التعليل لهما ، وفي نسبة بعض الأصوات إليهما[2] . واستمر ذلك لديهم حتى القرن الرابع ، إذ نجد نحويا كبيرا كابن جني[3] يشبه الجهاز النطقي الإنساني بالناي ، غير عالم بالفرق بين حدوث الصوت بواسطة الذبذبة في الجهاز النطقي وبين حدوثه باختلاف أطوال الأعمدة الهوائية كما في الناي وأصوات الطيور . وما كان لابن جني أن يعرف هذا الفرق في ذلك الزمن السحيق .

---

(١) الكتاب لسيبويه .
(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها .
(٣) سر صناعة الاعراب .

والطائفة الثالثة من المشتغلين بدراسة الأصوات هي طائفة الحكماء أو الفلاسفة ، وأوضح مثال لهذه الطائفة الرئيس ابن سينا[1] . وليس مطلب هذه الطائفة تجويد الأداء القرآني ، ولا تقنين الوفاء بطلب الخفة ، ولكن غاية فيزيائية تنسجم مع تخصصهم العلمي الطبيعي ، وتلك هي دراسة ظاهرة الصوت وفسيولوجيا الجهاز النطقي ، أو بحسب عبارة ابن سينا « أسباب حدوث الحروف » . وقد تتبع ابن سينا هذه الأسباب على النحو التالي :

١ ـــ وجود جسم في حالة تذبذب ، (لاحظ هنا معرفة ابن سينا بظاهرة التذبذب بخلاف ابن جني) .

٢ ـــ وجود وسط تنتقل فيه الذبذبة .

٣ ـــ وجود جسم يستقبل هذه الذبذبات .

٤ ـــ القرع على ماله مقاومة ، (وهو ما نسميه إثارة مصدر الذبذبة) .

٥ ـــ القلع الذي له عنف صادم .

٦ ـــ تموج وسط رطب سيال ، كالهواء أو الماء .

٧ ـــ انتهاء الموجة إلى الصماخ من الأذن ، وعنده هواء راكد ، وعصب حساس يعين على السمع .

قلنا إن تساؤل بعضهم عن جدوى دراسة الأصوات واعتراضَهم على دعوى ضرورتها قد يحظى بالقبول للوهلة الأولى ، ولكنه لا يثبت عند إمعان النظر الذي يكشف عن أمور لا يقل خطرها في فهم اللغة عن التصريف والإعراب . هذه الأمور تتمثل في ضرورة العلم بالأصوات العربية من أجل **التَعَرُّف** على مواطن **طلب الخفة** وهو الذي يسمونه في علم اللغة الحديث « الاقتصاد في الجهد » economy of effort ، وهو الظاهرة التي تلخص الذوق العربي في الصوغ ،

(١) أسباب حدوث الحروف .

وبخاصة حين يتعارض الأصل المجرد مع الاستعمال . هذا الذوق العربي يجد تلخيصا هاما له في مبادىء ثلاثة :

أ ـــ كراهية توالي المثلين أو المتقاربين .

ب ـــ كراهية توالي المتنافرين .

جـ ـــ تأكيد ضرورة الفرق .

وتحت هذه المبادىء الثلاثة تقع جميع الظواهر الموقعية في اللغة العربية ، ومنها حسن التأليف ، والإدغام ، والوقف ، والمناسبة ، والاعلال ، والابدال ، والتوصل ، والتخلص ، والحذف ، والإسكان ، ومراوحة الكمية ، والإشباع والإضعاف ، والنبر ، والتنغيم ، وظواهر أخرى من نظام اللغة ، كالإفراد والتشديد ، والتعويض ، والزيادة ، والطول والقصر ، وغير ذلك . وكل ذلك شديد الارتباط **بالتَّعَرُّف** ، وهو موضوع كلامنا في هذا الفصل من البحث فِمِمَّا يعود إلى المبدأ الأول ما تكلم عنه علماء البلاغة من فصاحة الكلام ، وحسن تأليف حروفه ، وضرورة ادغام المثلين في « عَدَّ ومَدَّ واسْتَقَلَّ » ، والمتقاربين في « قَعَدْتُ ولا تَلْمِزْ صَدِيقَكَ ولا يَنْبَغِي لَكَ » . ومما يعود إلى المبدأ الثاني : الوقف ، والمناسبة الصوتية ، والإعلال ، والإبدال ، والتوصل ، والتخلص ؛ لأن كل ذلك ينطوي على مواقع يكمن الثقل في توالي عناصرها الصوتية وتجاورها بحسب الأصل ، فيعمد الاستعمال اللغوي إلى طلب الخفة بتقديم أحد هذه الحلول المذكورة (الوقف إلخ) . وأما المبدأ الثالث فهو مناط أمن اللبس في اللغة كلها ، فلا بد من العلم بالأصوات لتفسير أو تبرير اختلاف بنية ما عن أختها بسبب اختلافهما في صوت واحد ، كالفرق بين « قال » و « قيل » و « كَبِرَ = تقدمت به السن » و « كَبُرَ = ما أكبره » ، أو « صام » و « سام » ، وكذلك « صاد » و « صار » . وقد يكون الفرق في أكثر من صوت واحد كما في « يَعِدُ » و « يَعُدُّ » . وسنرى من بعد أن علم الأصوات يوضح لنا بعض القرائن النحوية ، كما يوضح أصل مادة الكلمة وماهيَة صوت ما في موقع ما ،

كأن يكون حركة أو قلقلة مثلا . وبه نعرف العامي والفصيح ، ونميز لهجة عربية من لهجة أخرى عربية أو غير عربية . وسنرى إيضاح هذه الأمور في الصفحات التالية إن شاء الله .

علم الأصوات والظواهر الموقعية :

المقصود بالظواهر الموقعية ما يرتبط وجوده من ظواهر اللغة بموقع معين في السياق فلا يلزم إلا في هذا الموقع[1] ، كورود اللام الشمسية في مواقع بعينها ، وكارتباط همزة الوصل بماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما وأمر الثلاثي وبأسماء معينة ، وكتفخيم اللام وترقيقها من لفظ الجلالة بحسب الحركة السابقة ، وهلم جرا . ولكل ظاهرة مما ذكرنا في الفقرة السابقة صلة من نوع ما بالتعرف على النص ، واستخراج القرائن المُعِينَةِ على تحليله .

للإفراد والتشديد وظائف هامة في اللغة ، منها التفريق بين اللزوم والتعدي في الأفعال ، نحو « كَسَرَ » بالافراد و « كَسَّرَ » بالتشديد ، ومنها إظهار المبالغة في الوصف ، كالفرق بين « قَاتِل » و « قَتَّال » ، ومنها طلب الخفة عند التقاء المثلين أو المتقاربين ، فالأول نحو « مَدَّ » و « أَحَبَّ » ، والثاني نحو « قَعَدْتُمْ » و « ادَّكَرَ » . وإذا كان للإفراد والتشديد مثل هذه الوظائف فإن هذه الظاهرة تُعَدُّ وسيلةً من وسائل التعرف على النص العربي ، أو بعبارة أخرى : « على تكوين الجملة العربية » .

وللحذف وظيفة في الإعراب ، كما في جزم المضارع المعتل الآخر بِحَذْفِ حرف العلة ، وبناء الأمر منه على الحذف ؛ وله وظيفة في صون الجملة عن اللغو عندما يحسن حذف أحد طرفيها ، « وفي جواب كيف زيد قل دنف » ، بل إن له وظيفة تتمثل في النيابة عن الفاعل ، وفي إغْنَاءِ الفاعل عن الخبر في « أقائم

---

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها .

زيد » ، والحال منه كما في « نصحى زيدا منصتا » ، وفي إقامة صفة المصدر مقام المصدر نحو « انتظرته طويلا » . وأخيرا نرى للحذف علاقة بطلب الخفة عن طريق الإعلال ، كما في الأمر من « وَعَدَ » و « وَصَلَ » . وبهذا يتضح أن معرفة الحذف وسيلة من وسائل التعرف على تركيب الجملة العربية .

وقد **تُعَوِّضُ اللُّغَةُ** عن المحذوف إذا كان في الحذف شبهةُ إجحاف ، إما بسبب قلة ما بقي من حروف الكلمة كما في « عدة » ، وإما لعدم وجود الدليل على المحذوف كما في « اللهم » ، أو لسبب آخر . ومعرفة التعويض على هذا النحو عون على التعرف على تركيب النص أو الجملة .

وقد **تكون الزيادة** لحرف من حروف « سألتمونيها » في نطاق الكلمة ، وقد تكون زيادةَ أداة في الجملة كما في « ما زيد بقائم » ، أو لكلمة في الجملة نحو « جاء زيد زيد » ، وكلا ذلك للتأكيد ، أو زيادة جملة في سياق أخرى ، نحو « علمت ــ أكرمك الله ــ أن زيدا حاضر » ؛ حيث يكون الاعتراض ضربا من ضروب الزيادة ، ومثله « الوقت ــ يا زيد ــ قد أزف » . والعلم بذلك يعين على التعرف على تركيب الجملة أو النص .

وأما النقل فقد يكون لسبب تصريفي ، كنقل حركة الواو من « يقول » إلى الساكن الصحيح قبلها ، أو سبب استعمالي ، وهو ما يسمى بالقلب المكاني كما في كلمة « جاه » أصلها « و ج ه » . وأول النوعين أكثر اتصالا بالتعرف لاعتماده على قاعدة ، بخلاف الثاني . ولكن في معرفة كليهما عونا على التعرف على التركيب . والأولى بالقلب المكاني أن يُعَدُّ من قُبيل النقل لا القلب ، أمّا القلب فهو ما نشير إليه في الأسطر التالية .

من أشهر أنواع **القلب** في اللغة العربية قلب تاء الافتعال طاء بعد المطبقات

الأربع ، نحو اصطبر واضطر واطلع واظطعن ، وقلبها دالا بعد الدال والذال والزاي ، كما في ادَّرَعَ وادَّكَرَ وازْدَهَرَ . ومن القلب أيضا ما نلاحظه من صور إعلال الألف والواو والياء إذْ تنقلب كل منها إلى صورة أخرى ، كما في دعا ورمى ، وميقات وموسر ، وفتيان وعصوان (مثنى فتى وعصا) . وكل ذلك من قبيل الإعلال بالقلب ، والعلم به يعين على التعرف .

أما **طلب الخفة** فجزء لا يتجزأ من عبقرية اللغة العربية ، وهو المسئول عن كثير من الظواهر الموقعية التي تحدث عند نسبة الثقل إلى البنية التي حددها النظام ، بسبب تجاور عناصر صوتية بينها التماثل ، أو يخشى من تجاورها عدم الوضوح في السمع ،أو ثقل النطق على نحو آخر من أنحاء الكلام . وسنحاول فيما يلي أن نلقي بعض الضوء على مختارات من هذه الظواهر ، وهي التماثل والتخالف ، والاشباع والاضعاف ، والقصر والمد ، والاعلال والابدال ، والمناسبة الصوتية .

فطلب الخفة لدى التماثل يتضح في إدغام المثلين وإدغام المتقاربين . فإذا كان الأصل الاشتقاقي (ردد) فإن عين الكلمة ولامها مثلان يجب إدغامهما باسكان أولهما ، فيتحول الأصلان بالإدغام إلى التشديد . والأمر قريب من ذلك بالنسبة للمتقاربين بالمخرج ، أو المتقاربين بالصفة ، فمن المتقاربين بهما الدال والتاء من « أَرَدْتُ » . ومن المتقاربين بالمخرج فقط الذال والظاء في « إذْ ظَهَرَ » ، واللام الشمسية وما تدغم فيه . ومن المتقاربين بالصفة دون المخرج النون والميم في « وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ .

ومن أمثلة النزوع إلى التخالف لإظهار أول الصوتين مخافة اللبس قَلْقَلَةُ بعض الأصوات كالجيم في « لَمْ يُعَرِّجْ كَاظِمٌ عَلَى بَيْتِهِ » فلولا قلقلة الجيم لكان الفعل عرضة لأن يصبح في السمع « يُعَرِّشْ » ، أي يقيم عَرِيشَةً ، ونسبة الجيم إلى الشين كنسبة القاف إلى الكاف ، ونسبة الدال إلى التاء ، ونسبة الباء إلى P .

وهكذا يصبح التخالف بين الصوت الساكن وما يليه أمرا ضروريا لأمن اللبس . ومن قبيل التخالف إظهار النون الساكنة قبل الخاء نحو « مِنْ خَيْرٍ » ، والغين نحو « مِنْ غَيْرِ » ، وكذلك فك الإدغام في نحو « أُمْدُدْ يَدَيْكَ » .

والإشباع ظاهرة موقعية صوتية ، مرجعها إلى طلب الخفة . وأحب أن أشير هنا إشارة عابرة إلى حالات المد اللازم والطبيعي وغير ذلك في قراءة القرآن ، ولكن القصد الأساسي على أي حال يتجه إلى الاستعمال اللغوي العام . وأستطيع أن أضرب مثلا بضمير المفرد المذكر الغائب الذي يرد عليه الاشباع في مواقع ، ويمتنع فيه في مواقع أخرى . ومع أن النحاة لم يعنوا « باستخراج القاعدة التي تنظم هذا الإشباع فيما أعلم » ، وفقني الله إلى استخراجها . فوجدت هذا الضمير تُشْبَعُ حركته إذا وقعت بين حركتين ،وتَقْصُرُ إذا سبقها أو وليها ساكن .ولعل طلب الخفة هنا يتمثل في العزوف عن توالي المتحركات ، كما تمثل من قبل في العزوف عن توالي الأمثال . هذا ويتمثل الإضعاف أو الإنْهَاك في استعمالات معينة في مواقع معينة ، مثل : « لَمْ يَكُ » وكذلك « وَهْوَ » بسكون الهاء و « اللَّذْ » بإسكان الذال ، و « عَ » بعين مفتوحة بمعنى « عَلَى » إلخ .

والمد والقصر من الظواهر الموقعية الصوتية . وقد أشرنا منذ قليل إلى مد حركة ضمير المفرد الغائب المذكر في مواقع معينة ، ولست بحاجة إلى الاشارة في هذا الحديث العام إلى ظاهرة المد في القرآن ؛ لأنها ظاهرة في نص خاص بعينه ، ولها أحكامها الموقعية الخاصة أيضا . ولكنني عند الكلام عن التقصير أشير إلى ما يصيب المد عند التقاء الساكنين كما في « اتَّقُوا الله » .

والإعلال ظاهرة صوتية موقعية ترمي إلى طلب الخفة أيضا . وهي قد تكون بالحذف كما في « وَعَدَ » و « يَعِدُ » و « عِدَةٍ » و « مَقُولٍ » و « مَدِين »

إلخ ، وقد تكون بالقلب كما في « عِيَادَةٍ » و « كِسَاءٍ » و « قَائِلٍ » ، إلخ . وقد تكون بالنقل كما في « إقامة » ، وكذلك في ما سبق من « مَقُولٍ » و « مَبِيعٍ » . وفي ذلك تنقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقع حذف ما سلب الحركة . والإبدال ظاهرة صوتية أشرنا إلى بعض أمثلتها تحت عنوان القلب .

والمناسبة ظاهرة صوتية بشهادة الاصطلاح ، ومن أمثلتها تراوح اللام في لفظ الجلالة بين الترقيق والتفخيم ، وحَرَكَةُ الهاءِ في ضمير الغائب والغائِبَيْنِ والغائِبَتَيْنِ والغائِبِينَ والغَائِبَاتِ ، ومن أمثلتها أيضا ما يسمونه « إعراب الجوار » إلخ .

علم الأصوات وقرائن النحو :

القرائن النحوية هي الإعراب والمطابقة والربط والتضام والبنية والنغمة . وقد وضحتها بالتفصيل في كتاب « اللغة العربية معناها ومبناها » . وإذا أنعمنا النظر في هذه القرائن وجدنا بعضها يصعب فهمه دون التقديم لذلك بدراسة الأصوات . فإذا نظرنا إلى الإعراب مثلا وجدناه حركة أو حرفا أو حذفا أو تقديرا أو محلا . والحركة صوت ، والتفريق بين الحركات تفريق بين الأصوات . والحرف صوت ، والتفريق بين الحرفين تفريق بين صوتين كذلك . والحذف غياب صوت يعترف به أصل الوضع من موقع هو مظنته . والتقدير إنما يكون لتعذر النطق بالصوت ، أو لثقله ، أو التقاء الساكنين ، أو غير ذلك من مواطن طلب الخفة . ومعنى ذلك أن فهم ظاهرة الإعراب يتطلب التقديم لهذا الفهم بدرس الأصوات العربية . والمطابقة إنما تكون بالتنسيق بين عناصر صوتية أيضا ، لأنها قد تكون في التكلم والخطاب والغيبة ، أو تكون في الإفراد والتثنية والجمع ، وقد تكون في التذكير والتأنيث ، أو تكون في التعريف والتنكير ، كما تكون في العلامة الإعرابية . وتمتد ظاهرة المطابقة في أحد هذه المجالات على العناصر المكونة

للجملة ، كالمبتدأ والخبر ، وكالفعل والفاعل ، أو نائبه ، وكالمتبوع والتابع ، وكصاحب الحال والحال ، إلخ . وإنما يكون التعبيرعن هذه المطابقة بالأصوات ، كألف الاثنين ، وألف المثنى ، وواو الجماعة ، وواو الجمع ، وضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة ، وهلم جرا مما يشير إلى أهمية درس الأصوات لفهم ظواهر النحو .

علم الأصوات وتأصيل اشتقاق الكلمات :

من قواعد الصرفيين أن التثنية والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها . فإذا أردنا أن نثني كلمة « عصا » المنتهية بالألف أرجعنا الألف إلى أصلها وهو الواو ، فقلنا « عَصَوَان » . وإذا أردنا تصغير كلمة « عِدَة » التي حذفت منها فاء الكلمة أعدنا عند التصغير ما حذف من الكلمة فقلنا « وُعَيْدَة » . وما من شك في أن إعادة الواو إلى موضعها المحدد بحسب الأصل إجراء صوتي يشتمل على اختيار صوت بعينه لموقع بعينه وذلك وثيق الصلة بدراسة الأصوات .

تلك كانت مبررات العناية بتعليم الأصوات لطالب اللغة العربية ، سواء أكان ممن نشأوا على النطق بها ، أم على النطق بغيرها من اللغات . وبهذا يعلم القارىء أن درس الأصوات من أساسيات تعليم العربية ، وهو مقدمة ضرورية لدراسة الصرف والنحو والظواهر الموقعية ، وفهم المواد الاشتقاقية عند استعمال المعجم .

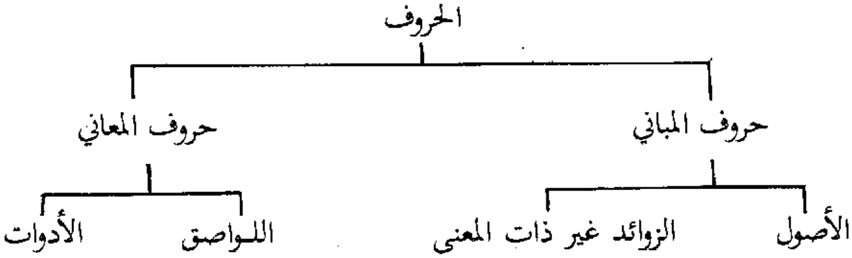
ننتقل بعد ذلك إلى التعرف على مستوى الصرف والنحو ، لنشرح من المفاهيم أولا ما يقع على خط التقاء الأصوات مع هذين العلمين ، ثم صلة ذلك بفكرة التعرف على العناصر اللغوية . وبعد ذلك ننتقل إلى ما عدا ذلك مما يعد من موضوع هذين العلمين . ولست بحاجة ألى أن أشير إلى أن الصرف يمثل الدرجة الثانية من سلم التحليل اللغوي ، وأنه سابق على النحو ، لأنه يتناول بالدراسة بعض القرائن النحوية كالبنية ، والأداة ، وحقول المطابقة ، وبعض صور

الإعراب . وإذا كانت القرائن وسائل للتعرف على عناصر السياق فإن الصرف هو مجال دراسة قسط هام من هذه القرائن كما سنرى بعد قليل . لذلك يعد الصرف مقدمة لا بد منها للنحو . ولكلمة « الحرف » في اللغة العربية معان متعددة منها : الصوت (وهو الذي يسميه سيبويه « الفرع ») ، والوحدة الصوتية (وهي « الأصل » عند سيبويه) ، وحافة الشيء ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾ ، والكلمة (ومن ذلك قولهم : هذا حرف أخذته عن فلان) ، وقسم من أقسام الكلم (فالكلم اسم وفعل وحرف) ، ومعان أخرى لا ضرورة لإحصائها .

ولكن النحاة اهتموا بتفصيل هذا المعنى الأخير للحرف ، بسبب الصلة بين الحرف بهذا المعنى وبين قرينة البنية وقرينة الأداة في النحو . وهكذا أبرزوا في دراساتهم مصطلح « حروف المعاني » ، وسلطوا الأضواء على هذا النوع من الحروف حتى ألفوا فيها الكتب المطولة : مثل الجنى الداني للمرادي[1] ورصف المباني للمالقي[2] ومغنى اللبيب لابن هشام[3] . ولقد دل هذا المصطلح بمفهوم المخالفة على أن هناك حروفا ليست للمعاني ، لأنها لا تفهم مستقلة عن بيئتها من المبنى ، ومن ثم يكون لها قسط من معنى البنية ولا يكون لها معنى مستقل . ولقد أشرنا من قبل إلى وظيفة « الأصوات » ، أو قل مع الاسترشاد بمصطلح النحويين : « حروف المباني » ، وقلنا إن الصوت في الكلمة لا ينسب إليه معنى إيجابي ، فلا يقال أن القاف من « قام » معناها كذا ، ولكن ينسب إلى القاف معنى سلبي هو أنها ليست لاماً كما في « لَامَ » ، ولا نونا كما في « نَامَ » ، ولا صادا كما في « صَامَ » ، فهي فارقة بين هذه الطائفة من الكلمات ، وهذا هو معناها السلبي . ونستطيع الآن أن نفرق بين « حروف المباني » (وهذا مصطلح

(١) ابن أم قاسم المرادي : الجنى الداني في شرح حروف المعاني .
(٢) ابن عبد النور المالقي : رصف المباني في حروف المعاني .
(٣) ابن هشام : معنى اللبيب عن كتب الأعاريب .

استفدناه من مصطلح النحاة دون أن يصوغوه بأنفسهم) ، و « حروف المعاني » ،(وهو المصطلح الذي جاء به النحاة) على النحو التالي :



وسواء أن يكون الحرف من حروف المباني أو من حروف المعاني فيما يتصل بأمر القرائن . غير أن حروف المباني بحرمانها من الدلالة على معنى مستقل يقتصر خطرها على المساهمة في إيجاد صورة المبنى الكلي للكلمة ، متضافرة في ذلك مع الصيغة الصرفية التي تصاغ بها الكلمة . فالقرينة على أن « ضرب » هي ذات الدلالة التي تنسب إليها أنها اشتملت على الضاد وفتحتها والراء وفتحتها والباء وفتحتها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى جاءت على صيغة « فَعَلَ » . ولولا اجتماع ذلك لها ما صح أن نسميها فعلا ماضيا ولا أن نلتمس لها فاعلا . والأمر كذلك في « قَاتِل » حيث اشتملت على القاف والألف الزائدة والتاء والكسر واللام . وقد وضعت هذه الحروف على صيغة « فَاعِل » فلما اجتمع للكلمة هذا وذاك اكتملت قرينة اسم الفاعل من « قَتَلَ » بكل عناصرها المتضافرة ؛ والتي لا يصلح عنصر منها للاستقلال بذاته في الاستعمال .

أما حروف المعاني فهي على نوعين : نوع لا يصلح للإفراد ويسمى اللواصق ، ونوع آخر يصلح للافراد ويسمى الأدوات . وفي كلتا الحالتين يستدل على معنى هذا النوع من طريقة التسمية . إذ يُجْعَلُ اسمُ الحرفِ مضافاً ، ووظيفته أو معناه مضافا إليه ، أو صفة . فيقال مثلا : نون التوكيد ، أو نون الوقاية ، وما

الموصولة ، أو التعجيبية ، أو النافية ، أو المصدرية ، وتاء الافتعال ، وألا الاستفتاحية ، وهمزة الاستفهام ، وهمزة التعدية . واللواصق قد تكون صدراً في الكلمة كحروف المضارعة ، أو حشواً كتاء الافتعال ، أو لُحْمَةً كنون الوقاية ، أو عجزا كياء النسب وتاء التأنيث .

والنوع الثاني من حروف المعاني هو الأدوات . والطابع العام لهذه الأدوات أنها مفردة مبنية ، وجامدة ، ومفتقرة افتقارا متأصلا إلى ما تدخل عليه . وهي غير ملتزم فيها أن تكون على ثلاثة أحرف ، بل إن أغلبها أقل من الثلاثة . ولعل طابع الافتقار فيها هو الذي صيرها من قرائن النحو ، لأننا إذا علمنا ما تفتقر إليه الأداة فإن الأداة عند حضورها في السياق تدل على مدخولها . فإذا وجدنا « إنْ » فهي قرينة الجملة الشرطية ، فإذا لم تكن الجملة المذكورة قدرناها ، وإذا وجدنا « أنّ » فهي قرينة الجملة الاسمية ، وإذا وجدنا « لَمْ » فهي قرينة الفعل المضارع وهلم جرا . وربما صلح ذلك لأن يوضع تحت عنوان « التلازم » ، الذي هو فرع من فروع قرينة التضام .

والسؤال الآن هو : ما الذي يعد من الصرف ضروريا للتعرف على السياق ، ومن ثم يكون من أساسيات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ؟ الجواب أن هذه الأساسيات هي :

١ ــ أقسام الكلم .

٢ ــ الجمود والاشتقاق .

٣ ــ صيغ الاشتقاق .

٤ ــ بنية الكلمة التركيبية .

٥ ــ الافتقار والاستغناء .

٦ ــ علامات الإعراب .

٧ ــ الظاهرة الموقعية .
٨ ــ المقطع (الحركة والمد ــ الافراد والتشديد) .
٩ ــ النبر .

وسنتناول قيمة كل واحد من هذه الأمور في عملية التعرف على حدة فيما يلي :

إن أول ما يواجه طالب العربية عندما يبدأ في تعلمها أقْسَامَ الكَلِم ، ومن ثم نجد أصحاب المتون يجعلون تقسيم الكلم أول درس مما يقدمونه للمتعلمين . ويتضح ذلك بصفة خاصة في المتون التي أعدت للحفظ ، كألفية ابن مالك ، وقانون الجزولي ، ومتن الأجرومية لابن آجروم الصنهاجي . فلماذا اهتم المعلمون والمتعلمون بوضع أقسام الكلم في صدور متونهم ؟ الجواب على ذلك أن التفريق بين أنواع الكلم يمثل قرينة هامة من قرائن النحو ، تسمى قرينة المبنى ، لأن النحو جعل لكل نوع من الكلم وظائف خاصة يؤديها ، ويستدل بها عليها . ويتضح ذلك إذا عرفنا أن عناوين الأبواب النحوية هي في الوقت نفسه أسماء لوظائف نحوية تؤديها الكلمات . فحسبنا أن نعلم أن من قرائن الفاعل أن يكون اسما ، وأن يكون قبله فعل مبني للمعلوم ، وكلا ذينك يتضح في ضوء تقسيم الكلم . وكذلك نجد المفعول المطلق مصدرا من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدرا من غير مادة الفعل ، وعلامة نائب الفاعل أن يسبقه مبني للمجهول ، ومن شأن الخبر والحال والنعت أن يكون وصفا،وهلم جرا،مما يجعل المبني الصرفي للكلمة عونا على تحديد وظيفتها النحوية، أو بعبارة أخرى تحديد معناها الوظيفي ، والتعرف على هذا المعنى في السياق .

وليس الجمود والاشتقاق أقل خطرا من أقسام الكلم في مجال التعرف ، لأسباب يمكن إيجازها فيما يلي :

أ ـ أن الكلمات في ظل هذه الثنائية يمكن أن تنقسم إلى تركيبية ومعجمية ، فالكلمات التركيبية كما يظهـر من تسميتها لا يحدد معناها إلا السياق والتركيب ، فلا تدل على معنى مفرد كما تدل الكلمات المعجمية . وهذه الكلمات في جملتها من الجوامد المبنية ، كالأدوات الداخلة على الجمل ، والحروف الداخلة على المفردات ، وكالضمائر والاشارات والموصولات .

ب ـ والكلمات التركيبية قرينة على ما تدخل عليه ، فإذا لم يذكر مدخولها قُدِّرَ وجرى تقديره في ضوء التلازم بينه وبينها ، فلا يُقَدَّرُ بعد « إنْ» غيرُ الشرط ولا بعد « إلاَّ » غير المستثنى ، ولا بعد « الذي » إلاَّ جملة الصلة ، كما في قوله : « نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا » ، ولا بعد « لولا » إلاَّ الشرط الامتناعي ، وهلم جرا . وهذا هو المقصود بأن كل أداة من هذه الأدوات قرينة على إرادة ما تدخل عليه في الاستعمال .

جـ ـ أن هذه الكلمات التركيبية راسخة القدم في مجال الرتبة ، فمنها ما له الصدارة ومنها ما رتبته التقديم ، ومنها ما رتبته التأخير ، كالضمير الذي يعود في الأصل على متقدم في اللفظ أو في الرتبة أو في كليهما

د ـ أن هذه الكلمات التركيبية لا تنتظمها روابط اشتقاقية كالتي بين الكلمات المعجمية ، وإنما تعد كل كلمة منها قائمةً بذايها ، وقصارى ما ينسب إلى أي منها من الروابط بغيرها إما المشاركة في الوظيفة ، كالذي يربط بين أدوات الاستفهام أو الشرط ، أو الزعم بأن كلمة منها مركبة من كلمتين من أخواتها ، كالقول بأن « إذً مَا » هي « إذْ + مَا » ، أو القول بأن « إذاً » أصلها « « إذْ + أنْ » ، وهكذا .

هـ ـ وكما أن هذه الطائفة لا تنتظمها علاقات اشتقاقية فهي لا يمكن (فيما

عدا الضمائر والإشارات والموصولات) أن تُرَتَّب ترتيبا جَدْوَلِيًّا يقوم مثلا على محاور التكلم وفروعه ، والافراد وفروعه ، والتذكير والتأنيث ، إلخ .

وحصيلة القول في كل ذلك أن الجمود والاشتقاق من أساسيات التعرف ، ومن ثم يعد من أساسيات تعليم اللغة العربية أيضا . بمعنى أن عدم إلمام الطالب بظاهرة الاشتقاق والجمود لا بد أن يؤثر تأثيرا حاسما في قدرته على التعرف على عناصر السياق .

أما المشتقات فلكل طائفة منها أصل واحد وصيغ مختلفة ، وهذا طابع في العربية وأخواتها دون سائر الفصائل اللغوية ، ولقد كان للنحاة العرب الفضل في الكشف عن هذا الجانب من عبقرية اللغة العربية ، وحين أقول « الكشف » لا أقصد الاختراع ، وإنما أعني أن هذا الأمر كان قبل النحاة مستكنا في العربية يقوم عليه أمر العلاقات بين مفرداتها ، ولم تكن به حاجة إلا إلى العقل الفاحص المؤهل للكشف عنه ، وكذلك كان ذكاء النحاة . إن الفرق بين تعبير العربية عن اختلاف المعاني باختلاف الصيغ وبين ما يقابله في لغات أخرى أن التعبير في اللغات الأخرى يتم بغير طريق الصيغ ، كالالصاق مثلا ، فإذا فَرَّقَتْ العربية بين اسم الفاعل واسم المفعول بصيغتي فاعل ومفعول فإن لغة أخرى كالانجليزية مثلا تعبر عن ذلك بلواصق تلحق أواخر الكلمات مثل «er» أو «or» أو «ant» بالنسبة لاسم الفاعل ، ومثل «ed» أو **«en»** بالنسبة لاسم المفعول .

والسؤال الآن ما قيمة الاشتقاق بالنسبة للتعرف على عناصر السياق ؟ الكلام في ذلك من شقين ، يتناول أولهما دلالة أصل الاشتقاق ، ويتناول ثانيهما دلالة الصيغ . فلأصل الاشتقاق صلة وثيقة بتقسيم ثنائي نحوي ، هو فكرة التعدي واللزوم . لقد درجنا بحكم العادة على أن ننسب التعدي واللزوم إلى الفعل فقط ، وكأن الفعل هو العنصر الوحيد من مشتقات المادة الذي يمكن أن يوصف

بالتعدي أو اللزوم . ولكن بنظرة عابرة إلى بقية مشتقات مادة المتعدي أو مادة اللازم نجد أن ظاهرة التعدي واللزوم تتضح كذلك في المصدر (الذي قد ينصب مفعولا أو يضاف إلى مفعول) ، واسم الفاعل (الذي قد ينصب مفعولا أو يضاف إلى مفعول) ، واسم المفعول (الذي يحتاج عند اللزوم إلى حروف الجر ولا يحتاج إليه عند التعدي) فيقال « مضروب » ، ولكن « مأسوف عليه » . ما مغزى ذلك ؟ مغزاه أن التعدي واللزوم من خصائص مادة الاشتقاق ، وليسا من خصائص أحد فروعها دون غيره . ويترتب على ذلك أن لمادة الاشتقاق قيمة نحوية لا بد من الانتفاع بها في التعرف على عناصر السياق ، وبدونها يصبح هذا التعرف أمرا صعبا .

ولأصل المادة من ناحية أخرى فائدة في التعرف على الصحيح والزائد من حروف الكلمة ، وهو أمر له بدوره قيمة في التعرف على الوظائف النحوية للزوائد ، وعلى إيجاد المطابقات التي يحددها الاستعمال الصحيح بين الكلمات ، كالمطابقة في التثنية أو في الجمع ، أو في التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، أو التعريف ، أو التأنيث ، أو حتى في التذكير والتنكير عند عدم الزوائد . تلك هي فائدة أصول المادة الاشتقاقية من الناحية النحوية ، أو ناحية التعرف على العناصر النحوية في السياق .

أما فوائد الصيغة الصرفية في التعرف فليست أقل مما سبق . ولقد ذكرنا منذ قليل أن لبعض أبواب النحو شروطا تتصل بنوع البنية ، ففي مثل هذه الأبواب يُعَد تحقق شرط البنية قرينة نحوية من قرائن الباب . ومن أبواب النحو ما يتطلب الجمود ولكن الخبر والنعت والحال تتطلب الاشتقاق ، فالتمييز مثلا يتطلب الجمود ، ولكن الخبر والنعت والحال تتطلب الاشتقاق . فإذا وقع الجامد في أحد هذه المواقع نحو « أنا زيد » أو « كر زيد أسدا » أوله النحاة بالمشتق ، فكان

تقديره أنا المسمى زيدا أو كر زيد شبيها بالأسد؛ وعندئذ يرى بعض النحاة أنه صالح لتحمل الضمير . إلى هذا الحد يلتزم النحاة شرط الاشتقاق في هذه الأبواب .

والجامد والمشتق الثلاثيان يأتيان على صيغ صرفية يشتركان فيها ولا يفرق بينهما شيء[1] ، وقد ضبط ابن مالك ذلك بقوله :

وغيرَ آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانية تَعُمّ
وفِعُلٌ أهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فِعْلٍ بِفُعِلْ

ولكن ربما صلحت وسيلة أخرى للتفريق بين الاسم الجامد والوصف الثلاثي حين يشتركان في صيغة واحدة ، وفي هذا الصدد يمكن أن نضم المصادر إلى الصفات ، وتضع بقية الأسماء في قسم آخر . فإذا صلح اللفظ لأن يصاغ من مادته الفعل فهو مصدر أو وصف وإلا فلا . انظر مثلا :

اللفــظ	احتمال صوغ الفعل	اللفــظ	احتمال صوغ الفعل
شِبْرٌ	×	كَلْبٌ	×
عِلْم	عَلِمَ	ضَرْبٌ	ضَرَبَ
كَثِير	كَثُرَ	شَهْمٌ	شَهُمَ

فالشبر والكلب اسمان ، والعلم والضرب مصدران ، والكثير والشهم صفتان ، كما يتضح من احتمال صوغ الفعل من مادة الكلمة .

فلا يُدَّعَى في مجال الثلاثي أن الصيغة مناط التفريق بين الأسماء والصفات ،

(١) ألفية ابن مالك

أما ما فوق الثلاثي فتنعزل الأسماء (وهي جوامد) عن الصفات (وهي مشتقات) بصيغ خاصة بها لا تشاركها الصفات فيها . فنحن نعلم صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مما فوق الثلاثي ، ولكن صيغ الأسماء مما زاد على الثلاثة هي كما يوضحها ابن مالك :

لاسمٍ مجرد رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وإنْ عَلاَ فَمَعْ فَعَلِّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

وليس واحدة من هذه الصيغ مما ترد عليه الصفات . فإذا كان الأمر كذلك فإن الصيغة قرينة تميز الأسماء من الصفات ، وهو أمرٌ غايةٌ في الأهمية . ومن المجالات التي يحسن فيها الفصل بين الأسماء والصفات مجال الجموع ؛ فالذي يبدو أن الأصل في الأسماء أن تُجْمَعَ جَمْعَ تكسير ، فلا يقال رجلون ولا جملون ولا نوعون ، وإنما رجال وجمال وأنواع . فإذا جمع الاسم جمع تصحيح فذلك هو الذي نقل إلى الوصفية ، كما سبق في قولنا «أنا زيد» أو « جاء الزيدون » أي المسمون زيدا . أما الصفات فالأصل جمعها جمع تصحيح ، فإذا جُمِعَتْ على التكسير فقد عوملت معاملة الأسماء . وإذا اختلف الفريقان في هذا المجال فإن معرفة صيغ كل منهما تعد هامة في التعرف على عناصر السياق .

وإذا عرفت المشتقات بواسطة أصل اشتقاقها وصيغها الصرفية فإن الكلمات التركيبية لا تعرف إلا بصورها فقط ؛ لأنه ليس من سبيل إلى معرفة الكلمة التركيبية إلا أن نعرفها كما هي ، سواء من حيث شكلُها أو وظيفتُها في التركيب . ويعيننا على ذلك أن هذه التركيبات مجموعات مقفلة ؛ لا ينقص منها ولا يزداد عليها . وكل مجموعة منها محدودة العدد يمكن استظهارها بسهولة ، وهي عظيمة التواتر

بالنسبة للمفردات المعجمية . وفي المقابل نجد الكلمات المعجمية عظيمة العدد لا يمكن استظهارها ، وليس في طوق فرد واحد أن يحيط بكل مفردات المعجم .

ولكن هذا الفرد لا يدعي معرفة باللغة إلا إذا أحاط بكلماتها التركيبية ، فعرف الأدوات والحروف والضمائر إلخ من المرحلة الأولى من تصديه لتعلم اللغة . غير أن هناك أمرا لا ينبغي لنا أن نغفل عنه ، هو أن صورة الكلمة التركيبية وصيغة المفردة المعجمية ذواتا وظائف متعددة ، على نحو ما يبدو من تعداد المعاني لكل من العناصر الآتية :

ما : موصولة — استفهامية — تعجبية — مصدرية — ظرفية — نكرة مبهمة — شرطية — زائدة .

فاعل : اسم فاعل — صفة مشبهة — اسم محض — وينقل إلى العلمية .

مفعول : اسم مفعول — صفة مشبهة — وينقل إلى العَلَمِيَّة .

أفعل : اسم تفضيل — صفة مشبهة — وينقل إلى العَلَمِيَّة .

مفتعل : الاتخاذ — التكلف — التأكيد — المطاوعة — وينقل إلى العَلَمِيَّة .

مستفعل : الطلب — الصيرورة — اعتقاد الشيء على صفة — وينقل إلى العَلَمِيَّة .

وهكذا يتضح لنا أن المهم للتعرف على عناصر السياق أن يكون الطالب ملما بالكلمات التركيبية ومعانيها ، وبالصيغ الصرفية ومعانيها كذلك . غير أن هناك ما يمكن أن نختم به ملاحظاتنا عن الصيغة ، وهو أن المعنى الذي ينسب إليها قد ارتبط في عرف النحاة بالتفريق بين نوعين من حروف الزيادة ، وهما زائد لا معنى له وزائد له معنى . فحين تختلف الصيغ بحروف لا معنى لها كاختلاف صيغة « فاعل » من صيغة « مفعول » ينسب النحاة المعنى إلى الصيغة برمتها ،

وأما حين يطرد ورود حرف بعينه في جميع صيغ تصريفات المادة ، كالسين والتاء في « استفعل » والتاء في « افتعل » ، فإن النحاة يميلون إلى نسبة المعنى إلى هذا الحرف بعينه، فيقولون : السين والتاء للطلب ، والتاء للافتعال ، والنون للمطاوعة ، وهكذا . ولكن الخطأ في ذلك خطأ منهجي ، لأن نسبة معنى من أي نوع إلى حرف الزيادة تؤثر في تعريف حروف المعاني التي سبق ذكرها ، وهي كلمات تامة وليست من الزوائد . ومن هنا يجب أن تطرد نسبة المعنى إلى الصيغة ، وأن نكف عن نسبته إلى الزوائد مهما تكرر الزائد في جميع صيغ المادة ، لأن التساهل في ذلك يضع هذه الزوائد بين حروف المعاني ، وهو خطأ تتأثر به القدرة على التعرف .

يأتي بعد ذلك الافتقار والاستغناء . والافتقار بصفة عامة من خصائص التركيبيات ؛ فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتقاقية تفتقر إلى كلمة أخرى ، وإنما يفتقر الباب النحوي الذي تحل به . ففي قولنا « كتاب علي » ليس الافتقار للكتاب ، لأنك تقول : هذا كتاب جميل أو نافع ، ولكن الافتقار خاصية من خواص التركيب الإضافي ، لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر ، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر . ولهذا أطلق النحاة على هذا النوع من الافتقار افتقاراً غير متأصل ، أي لا يعود إلى أصل وضع الكلمة .

أما الافتقار المتأصل فهو للتركيبيات بصورة عامة ؛ فحرف الجر يفتقر إلى مجرور ، وحرف العطف يفتقر إلى معطوف ، وحرف الاستثناء إلى مستثنى ، والأدوات الداخلة على الجمل إلى جملها التي تدخل هي عليها ، وهكذا يرتبط بعض الكلمات بمدخول خاص حتى يصير قرينة على هذا المدخول . فإن لم يذكر المدخول جرى تقديره في ضوء قرينة الافتقار ، أو ما أطلقنا عليه مصطلح

« التلازم» في كتابنا « اللغة العربية معناها ومبناها » . وإذا كان الافتقار يصلح قرينة فلا بد أن يكون عونا للطالب على التعرف على عناصر السياق ، فيعرف من حرف الجزم « لم » أو « لما » أن تاليَهُ هو الفعل المضارع ، فإذا مَرَّ بتركيب مثل قوله تعالى : ﴿ وإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعْمَالَهُمْ ﴾ (هود ١١١) تساءل أين مدخول « لَمَّا » ، فإذا نظر في أحد التفاسير فوجد لها مدخولا مضارعا مقدرا أحس لذلك باحساس من عثر على الجواب الصحيح ، ومن وضع لـه الأمر في نصابه .

وينبغي التفريق بين هذا الافتقار وبين ما سنذكره فيما بعد من « المناسبة المعجمية » بين الكلمات ، وهي التي يمتنع بمقتضاها أن تقول : « نَمَا الْحَجَرُ في أُصْبُع السَّمَاءِ » ، لأن الفعل « نما » يناسبه أن يسند إلى من يصح منه النُّمُوّ ، فإذا نما فلا ينمو في الأُصْبُع ، وهذا الأصبع لا يصح أن يضاف إلى السماء التي لا أصابع لها » . فهذه المناسبة معجمية ، ولكن الافتقار نحوي . وسيرد ذكر المناسبة فيما بعد تحت عنوان « الاستيعاب » ، أما الافتقار فمكان القول فيه هنا تحت عنوان « التعرف » .

وأما الإعراب فقد كثر القول فيه ، فأنكر بعضهم صلته بالمعنى ، وزعم البعض أنه من اختراع النحاة[1] ، وبهذا أنكر أي قيمة له في التعرف على عناصر السياق . ولكن جمهور النحاة أعطوه من الأهمية في بيان المعنى النحوي قدرا دعاهم إلى أن يربطوه بهذا المعنى ، ويجعلوه فرعا له ، إذ يقولون : « الإعراب فرع المعنى » ، ثم أن يحملوه تبعة الكشف عن المعنى ، فيسموا تحليل الجملة « إعرابا » لها ، وينشئوا للإعراب عاملا ، ويجعلوا العمل النحوي هو النحو كله

(١) ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة .

تقريبا . وإذا كانت الطائفة الأولى التي أنكرت صلة الإعراب بالمعنى سلبته قيمته في التعرف ، فإن جمهور النحاة قد كاد يربط التعرف بالإعراب فقط ، وفي كلا الموقفين غلو . فأما غلو من أنكر صلة الإعراب بالمعنى فحسبه أن يرى فروق المعنى بين القراءتين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (فاطر ٢٨) . فلرفع الاسم الأول ونصب الثاني معنى ، ولعكس ذلك معنى آخر . وأما من زعم أن الإعراب من اختراع النحاة فقد تجاهل حقائق التاريخ ؛ لأن القرآن (وهو مُعْرَبٌ) قد سبق النحاة في الزمن ، وكذلك الشعر الجاهلي الذي لا يستقيم له وزن ولا قافية إلا بالإعراب ، فلا يمكن والأمر كذلك أن يكون الإعراب من اختراع النحاة الذين ظهرت طلائعهم في القرن الأول الهجري ، ولم ينضج عملهم إلا في أواخر القرن الثاني .

وليس القائلون باعتماد المعنى النحوي على الإعراب فقط (وهم جمهور النحاة) أقل تجاوزا للواقع من أولئك المنكرين . وحسبنا أن نذكر أن ما رآه النحاة شاذا أو قليلا أو نادرا أو لغة قوم أو غير ذلك مما اختل فيه ارتباط الإعراب بالقواعد معناه واضح لا لبس فيه ، ومثله ما رآه ابن اسحق خطأ مما قاله الفرزدق وما رآه تلميذه عيسى خطأ حين كان كاستاذه يطعن على العرب الفصحاء . فهذا الشعر الذي كان هدفا للتخطئة النحوية واضح المعنى مبرأ من اللبس ولو كان المعنى مرتبطا بصحة الإعراب فقط ما اتضح المعنى في مثل هذا الشعر الفصيح . وحسبنا أن نقرأ أصلا شاملا من أصول النحاة أنفسهم يقولون فيه : « الشذوذ لا ينافي الفصاحة » . فما وجه القول في ذلك وما صلة الإعراب بالتعرف ؟ .

علامات الإعراب إما حركة أو حرف أو حذف أو محل ، والحركات ثلاث رابعها سلب الحركة وهو السكون ، والحروف ألف الرفع للمثنى ، وألف النصب للأسماء الخمسة ، وياء النصب والجر للمثنى والجمع ، وياء الجر للأسماء الخمسة ،

وواو الرفعَ في جمع السالم والأسماء الخمسة ، والنون إذ تَثْبُتُ في آخر الأفعال الخمسة ؛ والحذف حذف النون من الأفعال الخمسة ، وحذف حرف العلة من المعتل الآخر ؛ والمحل للمبنيات والجمل التي تحل محل المفرد . ويتضح من ذلك أنَّ للعلامة الإعرابية نوعين من القصور :

أ ــ قصور صرفي يجعل العلامة الواحدة شركة بين أكثر من بنية صرفية واحدة . فالحركات يشترك فيها المفرد وجمع التأنيث وجمع التكسير ، والألف والواو والياء تشترك فيها أكثر من بنية واحدة كما ذكرنا منذ قليل ، وكذلك الحذف والمحل . أضف إلى ذلك أنَّ الحركة قد تكون ظاهرة أو مقدرة .

ب ــ قصور نحوي من حيث كانت أبواب النحو أكثر من العلامات ، فلا بد للعلامة الواحدة أن تدل على أكثر من باب نحوي واحد ، كدلالة الضمة على رفع الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع إلخ ، وذلك لا بد أن يؤدي إلى اللبس ، ما لم تقع علامات أخرى غير علامة الإعراب إلى جانبها ، لتتضافر مع هذه العلامة على الوصول إلى أمن اللبس الذي هو مطلب اللغة بحسبانها وسيلة للاتصال من شأنها أن تنأى عن مظان اللبس . وقد اعتمدت اللغة بالفعل على قرائن أخرى إلى جانب الإعراب تتساوى مع الاعراب في الأهمية وتجتمع معه في صورة مجموعة من القرائن لا يستقل أحد منها بالكشف عن المعنى ، ولا يجتمع جميعها للكشف عن هذا المعنى ، وإنما ينكشف المعنى بطائفة منها (اثنتين أو أكثر) ، كما يصدق على كل منها صلاحيتها لأن تخضع للترخص ، فلا تتحقق في السياق . وهذه القرائن التي أشرنا إليها هي : البنية ، والأداة ، والتضام ، والإعراب والربط ، والمطابقة ، والرتبة والنغمة في الكلام المنطوق دون المكتوب .

لم يكن النحاة غافلين عن قيمة هذه القرائن التي سوى الإعراب في إيضاح المعنى النحوي ، ولكن قصور نظرهم تمثل في أنهم لم يدركوا خطر أي قرينة منها إلا حيث يتعذر الترخص فيها ، كحال قرينة البنية (الجمود) في التمييز ، والأداة في عدم إجازتهم حذف علامة الاستفهام ، على رغم ما ورد من ذلك في القرآن والشعر ، والتضام في القول بعدم الفصل بين المتلازمين ، وفي القول بالافتقار سواء المتأصل وغير المتأصل ، والإعراب في نحو ضرب زيد عمرا ، فبه يستبين المعنى حتى مع الفصل وتشويش الرتبة ، والربط عندما لا يمكن الترخص فيه نحو :

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءُ تارةً   فيبدو وتاراتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ

والمطابقة في نحو « هذا رجل فاضل » ، والرتبة في نحو « ضرب موسى عيسى » و « أخي صديقي » ، وتصدير ما له الصدارة ، وتقديم الحرف على مدخوله ، وهلم جرا . عرف النحاة القرائن في هذه المواطن ونحوها فقط ، ولكنهم غفلوا عن أمرين :

أ ـــ أنه حتى حين يتعذر الترخص في إحدى هذه القرائن لاعتماد المعنى عليها في الظاهر ، وتوقفه على رعايتها ، ما تزال قرائن أخرى تتضافر مع هذه القرينة الهامة في سبيل حراسة المعنى النحوي . ففي ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً لا تُعَدُّ فاعليةُ زيدٍ وظيفةً من وظائف الإعراب فقط ، وإنما يتضافر مع الإعراب أن زيدا :

١ ـــ اسم (بنية)
٢ ـــ تقدمه فعل (رتبة)
٣ ـــ مبني للمعلوم (بنية)
٤ ـــ وأنه دل على فعل الفعل (إسناد)

ومعنى ذلك أن « زيد » فاعل بخمس قرائن ، لا بقرينة واحدة فقط ، وأن عمرا :

١ ــ اسم (بنية)
٢ ــ منصوب (إعراب)
٣ ــ تعدى إليه الفعل (التعدية من وجهة نظر الصرف)
٤ ــ دل على من وقع عليه الحدث (التعدية من وجهة نظر المعنى)

فهذا مفعول بدلالة أربع قرائن . وفي « أخي صديقي » لا يتوقف المعنى على الرتبة فقط ، وإن لزمت مراعاتُها ، وإنما يتضافر مع الرتبة :

١ ــ اسمية المبتدأ وتعريفه (بنية)
٢ ــ وصفية الخبر (بنية)
٣ ــ الحديث عن الأخ (إسناد)
٤ ــ وصف الأخ بالصداقة (إسناد)

فهذه هي القرائن التي تتضافر مع الرتبة . ولو لم يتحقق في المثال ذلك ما اتضح المعنى بمجرد حفظ الرتبة ويقال مثل ذلك في البقية .

ب ــ والأمر الثاني الذي غفل عنه النحاة أنهم لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها فرادى في نظام شامل يفسر علاقة التضافر على بيان المعنى ، ويمهد لتفسير أمر آخر لا يقل خطرا عن هذه العلاقة ؛ وهو مبدأ جواز الترخص في القرينة إذا لم يتوقف المعنى على رعايتها ، أو دعا إلى الترخص في القرينة داع كطلب الخفة . ومعنى هذا أن الرتبة التي كان لا بد من حفظها في « ضرب موسى عيسى » بسبب تعذر الإعراب على الفاعل والمفعول ، يمكن أن نترخص فيها حتى مع هذا التعذر إذا اتضح المعنى بدونها ، كما في « أكل الكُمَّثْرِى موسى » لأن المعنى في هذه الجملة الأخيرة يتجاوز الاعتماد على الرتبة بسبب أمن اللبس الذي ترتب على وضوح قرينتي الإسناد والتعدية ، أو بعبارة أخرى معرفتنا من الآكل وما المأكول ، أو بعبارة أوضح : أيهما الفاعل وأيهما المفعول .

أما الترخص في القرينة (وهي هنا قرينة الإعراب) بسبب طلب

الخفة فيتضح في قوله تعالى : ﴿ قالوا يا أبانا ما لك لا تأمنا على يوسف ﴾ (يوسف ١١) ، إذ جرى الترخص في رفع المضارع « تأمن » ، فسكنت نونه وأدغمت في نون الضمير .

وقد ترتب على عدم اعتراف النحاة بمبدأ جواز التَرَخُّص أمور منها :

١ ـــ الطعن على العرب الفصحاء .

٢ ـــ كثرة القول بالشذوذ والندرة والقلة .

٣ ـــ اللجوء إلى التخريج على أصول لا تنسجم مع الشواهد ، لبعد متناولها منها .

فأما بالنسبة للطعن على العرب فقد رأى الطاعنون أن معاصريهم من الشعراء قد ضعفت مُنَّتُهُمْ ، ولم يكن لهم من الفصاحة وسلامة السليقة ما كان للشعراء الأولين من أصحاب المعلقات وقرنائهم ، ومن ثم نسبوا إليهم الخطأ النحوي في بعض ما يقولون . ومن أشهر ما يروى من هذا القبيل ما كان بين عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي[1] وبين الفرزدق ، حين نسبه إلى الخطأ في الاعراب في قوله :

وعض زمان بابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ

فقد كان قياس ابن أبي إسحق يقتضي نصب المجلف، ولكن قافية الفرزدق اعتمدت على قرينة العطف التي عبرت عنها « أو » ، فترخصت في قرينة الإعراب ، حيث لا يؤدي الترخص إلى اللبس في المعنى . ولما لم يكن الفرزدق على علم بقواعد ابن أبي إسحق ، وسأله ابن أبي إسحق عن سبب الرفع ، لم يدخل في مضايق التبريرات أيا كان نوعها ، وإنما قذف في وجه ابن أبي إسحق بالعرف الاستعمالي الذي هو أقوى من القواعد ؛ لأن العرف من صنع المجتمع والقواعد من صنع النحاة . فلقد قال الفرزدق لعبد الله « علينا أن نقول وعليكم أن تَتَأَوَّلوا » ؛ وبذلك أفحم الشاعر غريمه النحوي .

(١) السيوطي : بغية الدعاة .

ولقد كان الأولى بابن أبي إسحق أن ينظر بعين الناقد التي كانت له حقا إلى شعر الأقدمين من أمثال امرىء القيس والنابغة وغيرهما ، ليرى فيها مثل ما أنكره على الفرزدق . وكان عليه حينئذ إما أن يخاصم الأقدمين وإما أن يصافي الفرزدق . فكان بحسبه أن ينظر إلى قول امرىء القيس :

كأن ثبيراً في عرانين وبله ... كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمَّلِ

حتى يدرك أن امرأ القيس قد سبق الفرزدق في ظاهرة الترخص ، وكان سلفا له . لأن لفظ « مُزَمَّل » ، وقد حُرِّكَ بالكسرة ليناسب القافية ، هو نعت للفظ « كبيرُ » المرفوع لكونه خبر « كأن » . وكذلك كان عليه أن ينظر في قول النابغة :

فبت كأني ساورتني ضئيلة ... من الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

إذ حرك « ناقع » بالضمة ليناسب القافية ، وحقه أن يكون منصوباً على الحال ، بعد أن استوفى المبتدأ الذي قبله خبرَهُ المتقدم عليه ، فلم يعد هناك ما يتطلب رفع « ناقع » . وإذا كان خلفاء ابن أبي إسحق قد عثروا على تخريج لبيت النابغة صرفوا المعنى به إلى ما لم يَدُرْ على أكبر احتمال في ذهن النابغة ، فإن هؤلاء سكتوا عن بيت امرىء القيس ، لأنه صريح في قصد الترخص . وهذا أعظم انتصار للفرزدق في خصومته مع زعيم النحاة .

وأما كثرة القول بالشذوذ والقلة والندرة ، وكون تعبير ما لغة قوم بعينهم ، فهو في أحد وجهيه نتيجة لما سبق القول فيه من رفض فكرة الترخص ، وفي الوجه الآخر نتيجة للمنهج الذي وضعه النحاة لأنفسهم ، وزعموا به وحدة اللغة مع تعدد القبائل وتعدد العصور . ومن الطبيعي بعد ذلك أن يختلف قوم في قاعدة ما عن باقي الأقوام ، أو أن يشذ استعمال ما بسبب الترخص أو التأثر باللهجات

القبلية ، أو بسبب رواسب لغوية قديمة ، أو لأي سبب آخر . ولقد كان من المنطقي في ظل المعيارية الصارخة في نظرة النحاة إلى الاستعمال ، وإعجابهم بقواعدهم ، وحرصهم على اطرادها ، أن يطمح النحاة إلى تقنين لغة لم يروا أن فيها مكانا لغير ما ينسجم مع أصولهم وقواعدهم ، حتى التي هي في آخر الأمر من تجريداتهم ومن صنعهم . وفي الحق أننا لو نظرنا إلى اللغة الأدبية التي أجرى النحاة عليها دراساتهم ، وبنوا عليها تجريداتهم ، وعددناها شكلا لغويا واحدا اجتمع عليه العرب ، وافترقوا بلهجاتهم الْقَبَلِيَّة غير الأدبية ، لو نظرنا هذه النظرة إلى اللغة الأدبية الفصحى لسهل علينا أن نرى أن الشاذ والقليل والنادر وما استقل باستعماله قوم بعينهم هو جزء هام من اللغة ، وإن لم يكن جزءا من النحو . ونحن إن لم نقف منه موقف ابن جني في المحتسب[1] من رد القراءات إلى أصول معترف بها فإننا نجد في الترخص عند أمن اللبس مهيعا واسعا يمكننا سلوكه من نسبة هذه الصور إلى الجادة ، ولا سيما حين نعلم :

أ ــ أن الترخص خاص بزمن ذوي السليقة ، وارتكابه الآن خطأ .

ب ــ أن الفصحاء لم يترخصوا إلا عند أمن اللبس .

جـ ــ وأنهم لم يفعلوا ذلك إلا حين يكون المعنى هو الذي يقتضي وجود القرينة ، ولا تكون القرينة ضرورية للمعنى بحيث يتوقف عليها .

ومعنى هذا أن القدماء إن ترخصوا في « خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ » فما كان لهم أن يترخصوا في « ضرب زيد عمرا » ، لما يترتب على الترخص في الإعراب هنا من اختلاط الضارب والمضروب . وإن ترخصوا في « عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ الله السَّلَامُ » ، فما كان لهم أن يترخصوا في رتبة ما له الصدارة . وإن ترخصوا في فك الادغام من « الحمد لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ » فما كان لهم أن يترخصوا فيه في جعل لام التعريف من جنس ما بعدها في « الصابرين والصادقين » ، أو في

(١) المحتسب لابن جني

ادغام الدالين في « رد » و « مد » . وإن ترخص الحديث بقوله : « وأتبعه ستا من شوال » فما كان لعربي أن يترخص في تأنيث الوصف لتأنيث الموصوف ، وإن ترخصوا بحذف الرابط في « اشتريت البرقفيزا بدرهم » فما كان لهم أن يترخصوا في ذلك من قولهم « زيد رأيت رجلا يحبه » . ولئن ترخصوا بحذف الصلة من « نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا » فلن يُتَصَوَّرَ منهم أن يقولوا : « هذا الرجل هو الذي » بحذف الصلة ، مهما تقدم ذكر مضمون هذه الصلة . والذي أريد أن أصل إليه من وراء ذلك أن الترخص يكون عندما يكون السياق دالا على القرينة وليس العكس .

والأمر الثالث الذي ترتب على عدم اعتراف النحاة بالترخص مبدأً عاماً لتفسير ما لم ينسجم مع قواعدهم هو لجوء النحاة إلى التخريج لما لم يوافق قواعد النحو ، تخريجا يعتمد على أصول لا تنسجم مع المعنى . ومن ذلك ما حدث في تخريج قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ (سبأ ١٠) . فأما عيسى بن عمر فقد ارتضى نصب الطير عطفا على المنادى ، ولكن جمهور النحاة لم يرضوا بذلك ، لما يترتب عليه من خرقٍ لقاعدة النداء التي تنص على أن تابع المنادي في الحكم كالمنادى ، وإذا امتنع في المنادى المحلّي بأل أن تتقدمه « يا » النداء لاختصاصه بأداة أخرى هي « أيها » ، فإن عطف الطير على المنادى الذي تقدمته « يا » يجعل هذه الأداة كأنها دخلت على « الطير » وفيه « ال » ؛ والقاعدة تمنع ذلك . ومن ثم ذهبوا يلتمسون أصلا يخرجون الشاهد عليه ، فوجدوا ذلك في عطف الطير على « فضـلاً » ، بمعنى أن الله تعالى آتى داود فضلا وآتاه الطير . ولكن آية من آيات القرآن تشهد بصواب ما قاله عيسى ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ﴾ (الأنبياء ٧٩)[١] وإذاً تكون الطير معطوفة على الجبال في الحالتين ،

(١) انظر كتاب الأصول للمؤلف .

ويكون ذلك ترخصا في القاعدة التي استخرجها النحاة بالاستقراء ، وجردوها من الاستعمال . ولكن النحاة كما ذكرنا لا يعترفون بالترخص مبدأ عاما في الاستعمال الفصيح تحكمه القيود التي سبق أن أوردناها .

وليست قواعد النحاة عرضة للترخص فقط ، ولكنها عرضة كذلك للظواهر الموقعية[1] التي تعد في كل صورها خرقا للقواعد ، واعتداء عليها ، للوصول إلى غاية كبرى من غايات اللغة يمكن أن نطلق عليها اسم « طلب الخفة » . ولإيضاح ذلك دعنا نعرض عددا من الظواهر الموقعية ، لنرى كيف تخرق كل ظاهرة منها قاعدة أصولية ، وكيف تعتبر الظاهرة نفسُها وسيلةً لطلب الخفة . والظواهر التي نود أن نعرضها هي :

الإدغام ــ التوصل ــ التخلص ــ الإعلال ــ الإبدال ــ المناسبة ــ إسكان المتحرك ــ الحذف . فهذه ظواهر ثمان ننسبها تباعا إلى طلب الخفة ، مع الاشارة إلى الوضع الثقيل الذي تخففنا بها منه . وأوضح ما يرفضه الاستعمال العربي وأعمه أن يتوالى المثلان أو المتقاربان أو الضدان ، وأخف شيء في الاستعمال أن يتوالى المتخالفان اللذان لا يبلغان بتخالفهما حد التضاد . ولنأخذ في البداية ظاهرة الإدغام .

القاعدة في كل صوت عربي أن يستوفي مخرجه وصفاته ؛ ويتحقق له ذلك في معظم المواقع التي يقعها في الكلام . فإذا أخذنا صوت الدال مثلا وجدنا الأصل فيه :

أ ــ أن يستوفي حقه من مخرج وصفة .

ب ــ أن يكون مظهرا .

---

(١) اللغة العربية ــ معناها ومبناها .

فإذا كان عينا ولاما لفعل على وزن فَعَلَ نحو « ر د د » كَرِه الاستعمالُ ما في توالي الأمثال من ثقل ، ونزع إلى طلب الخفة ، فأدغم الأول في الثاني ، أو على الأصح أدغم أحدهما في الآخر ، أو ان شئت قلت أدغمهما معا فصار الفعل « رد » . أما حين يسند الفعل « قَعَدَ » إلى تاء الفاعل فإن الأصل في كل من الدال والتاء ما سبق أن ذكرناه في أ ، ب منذ قليل ، وهذه هي القاعدة التي ستخرقها الظاهرة الموقعية . والمعروف أن الدال والتاء متفقان مخرجا وشدة وترقيقا ، ولا يختلفان إلا جهرا وهمسا ، ومن ثم فهما متقاربان يُكره توالِيهما مع سكون أولهما لما في ذلك من ثقل . ومن هنا ينزع الاستعمال إلى طلب الخفة ، فيدغم الدال في التاء ، ويجعلهما معا تاء مشددة ، فيبدو الفعل « قَعَدْتُ » في النطق على صورة « قَعَتُّ » .

أما التوصل إلى النطق بالساكن بواسطة همزة متحركة في أول الكلام ليست من بنية الكلمة لا هي ولا حركتها فمعناه أن الكلمة من وجهة نظر نظام اللغة بدأت بالحرف الساكن ، ولكن السكون صنو الصمت ، فحين ينتقل المتكلم من صمت ما قبل التكلم إلى الحرف الساكن في بداية الكلام فإن ذلك يعد من قبيل توالي المتقاربين . ومن هنا تأتي الهمزة المتحركة لتخرق ما قرره نظام اللغة من أن الحرف الساكن هو أول الكلام ، ويؤيد ذلك قول ابن مالك « ال حرف تعريف أو اللام فقط » . فجاء بلفظ « أو » ليسوق الخيار الصحيح في فهم أداة التعريف ؛ وهو أنها لام ساكنة، والهمزة المتحركة ليست منها وإنما هي طارئة عليها . وإذا كان توالي الصمت والسكون ثقيلا فإن ظاهرة التوصل تعتبر خرقا لأصل يمثله هذا التوالي الثقيل ، ومن ثم تكون الظاهرة نزوعا إلى الخفة .

ومثل ذلك يقال في التخلص من التقاء الساكنين . ومعنى التقاء الساكنين توالي المثلين ، ويتم ذلك التوالى أيضا في حدود القواعد الأصولية ، فيكون ثقيلا في النطق ، فيلجأ الاستعمال إلى طلب الخفة بالتخلص من تبعات إطلاق النظام .

مثال ذلك أن القاعدة تقرر أن الأمر مبني على السكون ، وأن ما يحتاج إلى التوصل إلى نطقه بهمزة الوصل مبدوء بالسكون كذلك ، فيلتقي سكون الأمر بسكون أول الكلمة التي بعده ، وذلك أمر ثقيل في النطق ، فتلتمس الخفة بكسر آخر الأمر ؛ كما في قولك « اشكر الله » ، وفي ذلك خرق لقاعدة بناء الأمر على السكون . والعجيب في كل هذه الظواهر الموقعية أنك تخرق قاعدة بقاعدة ، أو بعبارة أخرى تخرق قاعدة أصلية بقاعدة فرعية ، بخلاف الترخص ، ففيه خرق قاعدة بإرادة مطلقة من صاحب السليقة ، أو بضرورة استعمالية .

والإعلال طلب للخفة أيضا ، وقد يتخذ صورة قلب أو نقل أو حذف . فإذا التمسنا الأصول الثلاثة لكلمة « ميزان » وجدناها الواو والزاي والنون ، وإذا التمسنا صيغتها الصرفية عرفنا أنها مفعال ، وإذ طبقنا ذلك على الكلمة انتهينا إلى أن أصلها « مِوْزَان » . وأذا رتبنا أصوات هذه الكلمة وجدناها على النحو التالي :

م + كسرة + واو ساكنة + ز + ا + ن

ونرى من ذلك أن الكسرة والواو الساكنة توالتا وهما ضدان . ومعنى أنهما ضدان أن الكسرة تنطق برفع مقدم اللسان إلى نطع الغار ، وأن الواو تنطق برفع مؤخر اللسان إلى الطبق ، وفي تواليهما حمل اللسان على أن يقوم بحركة ثقيلة تتضمن خفض المقدم ورفع المؤخر في آن معا . ومن هنا يكون توالي الضدين بحاجة إلى حل عند الاستعمال ، وهذا الحل يكمن في ظاهرتين موقعيتين هما : « القلب » و « المناسبة » ؛ أي « قلب » الواو ياء « لمناسبة » الكسرة وهكذا تصبح الكلمة « ميزان » . وإذا نظرنا إلى كلمة « إقامة » والتمسنا حروفها الأصلية وجدناها القاف والواو والميم ، وإذا التمسنا صيغتها الصرفية عرفنا أنها « إفْعَال » . ومعنى هذا أن أصل الكلمة « إقْوَام » ، والواو حرف لين إذا

تحرك تطلب شيئا من العناية باظهاره ، وفي العناية ثقل ، ومن ثم فرِّق في أمره بين المفرد كما هو هنا وبين الجمع كأحوال . فهو في المفرد تنقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله طلبا للخفة ، وعندئذ تَسْكُنُ الواو بنقل الحركة ، ويتوالى الساكنان (الواو والألف) ، فتحذف الواو بعد أن تهيأت القاف باستقبال فتحة الواو ، لأنْ تناسِبَ الألف ، وعندئذ نحصل على « إقَام » ، ثم تأتي التاء في آخر الكلمة للتعويض عن الواو المحذوفة « وهي عين الكلمة » ، فتصبح الكلمة على « إقَامَة » باعلال عينها ، بعد نقل حركتها ، وهكذا تم الإعلال بواسطة النقل والحذف (نقل حركة الواو وحذف الواو) . والحذف سبيل الإعلال في « قَاض » كذلك ، فأصولها (ق ض ى) وصيغتها « فاعل » ، فيصير أصلها مع التنوين « قَاضِيُنْ » بضم الياء ، فيحول دون نُطْقها على هذا النحو ما ذكرناه في « ميزان » من توالي الضدين . وهكذا تحذف الضمة لثقلها مع الياء ، فتسكن الياء ، فيتوالى ساكنان (الياء والنون التي في التنوين) ، فتحذف الياء ، فتصير الكلمة إلى « قَاضٍ » . وهكذا اشتمل تأصيل الكلمة على توالي الأضداد أولا ، ثم توالي الأمثال ثانيا ، وفي كلهما ثقل كان سببا في العدول إلى الظاهرة الموقعية ؛ وهي الحذف .

ويحدث الإبدال طلبا للخفة كذلك . ولنضرب له مثلا بإبدال تاء الافتعال طاء بعد كل حرف مطبق ، لأن توالي المطبق والتاء (وذلك من قبيل كراهية التوالي ويسمى في البلاغة باسم التنافر اللفظي) يعتبر من توالي الأضداد ، لتفخيم المطبق وترقيق التاء ، وعند توالي الضدين تلتمس الخفة بتحول التاء المرققة إلى طاء مفخمة ، لتتناسب مع المفخم الذي قبلها . وهكذا نجد :

اصتبر	= اصطبر	من صيغة	افتعل
اضترب	= اضطرب	»	»
اطتلع	= اطلع	»	»
اظتعن	= اظطعن	»	»

وهذه التاء نفسها ضد في الجهر والهمس للدال والذال والزاي ، فإذا جاءت بعد واحد من هذه أبدلت منها الدال نحو :

ادترع	= ادّرع	من صيغة		افتعل
اذتكر	= ادّكر	»		»
ازتان	= ازْدَان	»		»

والمناسبة نزوع إلى الخفة ، وخرق لقاعدة أصلية بقاعدة فرعية أو رخصة . فالفعل الماضي بحسب الأصل مبني على الفتح ، ولكنه يبنى على الضم لاتصاله بواو الجماعة . والفعل المضارع يبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، أي لمناسبة نون التوكيد .

ومن قبيل المناسبة تفخيم لام لفظ الجلالة في « والله » . ومنها حركة الهمزة والعين في الأمر الثلاثي ، والكسرة المناسبة لياء المتكلم ، ومنها الإعراب على الجوار ، وكذلك اتباع اللفظ نحو « ارجعن مأزورات غير مأجورات » ، والمأزورات من الوزر أي موزورات ، ولكنه جاء بالهمزة ليناسب مأجورات ؛ ونحو « شذر مذر » و « حيص بيص » إلخ .

أما التماس الخفة بواسطة الإسكان فمرجعه إلى أن اللغة العربية تكره توالي ما يزيد عن ثلاث حركات في الكلمة الواحدة ، أو فيما هو كالكلمة الواحدة . ولا شك أن هذا من قبيل كراهية توالي الأمثال التي أشرنا إليها من قبل ؛ وهذا الاسكان ملحوظ في إسناد الفعل الماضي إلى ضمير الرفع المتحرك كما في ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ وضَرَبْتِ وضَرَبْنَا وضَرَبْتُما وضَرَبْتُم وضَرَبْتُنَّ وضَرَبْنَ ، ولكنَّ لام الكلمة من هذا الفعل لا تسكن إذا كان ما بعدها ساكنا ، نحو ضَرَبَتْ وضَرَبَا ، وأما في ضَرَبَتَا فالظاهر أن التاء المتحركة إنما تحركت للتفريق بين تاء التأنيث وتاء الفاعل .

وأما طلب الخفة بالحذف فيمثل في حذف إحدى النونات الثلاث في لَتُبْلَوُنَّ ، وإحدى التاءين في ﴿ ولا تَنَابَزُوا بالألقاب ﴾ . وذلك بخلاف إثبات النونات في « تَرْعَيْنَانِّ » ، لتوسط الألف الساكنة بين نوني النسوة والتوكيد . ومن طلب الخفة بالحذف قصر الممدود بحذف الهمزة التي بعد الألف نحو « السما » و « الفدا » و « الهوا » .

ومجمل القول أن في الترخص والظواهر الموقعية كليهما خرقا للقواعد العامة في الصرف والنحو ، ولكن الفرق بينهما أن خرق القاعدة في الترخص يتم بالاختيار الشخصي من الفصيح ذي السليقة عندما يطمئن إلى أمن اللبس ، وإلى أن القرينة التي يصيبها الترخص لا يَتَرَتَّبُ عليها المعنى ، وإنما تترتب هي على المعنى . أما في الظواهر الموقعية فإن خرق القاعدة العامة يتم بقاعدة فرعية تنظم هذا الخرق ، للوصول إلى التخفف من الثقل الذي يترتب على القاعدة العامة لو جرى تطبيقها . والأمثلة على النوعين كثيرة يمكن أن نورد بعضها فيما يلي :

١ — ورد في الحديث الشريف : « من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر » . والمعروف أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة يكون عكس المعدود تذكيراً وتأنيثا ، والمسلمون يصومون الأيام لا الليالي ، ولكن النبي الكريم أفصح العرب حين رأى القرائن تحف بالمعنى ترخص في مطابقة الأيام ، فجعلها ستا لا ستة ، وهذا الترخّص اختيار شخصي منه ﷺ فلا تحكمه قاعدة من أي نوع .

٢ — قال تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (الشعراء ٤) . وواضح أن « الأعناق » جمع تكسير يعامل من حيث المطابقة معاملة المؤنث المفرد ، ونرى من جهة أخرى أن

مفرده غير عاقل حتى يصبح وصفه بجمع المذكر السالم ، أي أنه إذا صح أن نقول « الرجال قادمون » فليس في القاعدة ما يبيح « الأعناق خاضعون » والفرق بينهما واضح . ولكن القرائن المتعددة تشير إلى أن لفظ « خاضعين » لا يصلح في هذه الآية إلا خبرا للفعل « ظلت » ، إذ لا يطلبه في الآية شيء آخر ، ومن هنا جاء الترخص وهو لا يخضع لقاعدة إلا ما يشترط له من أمن اللبس .

٣ ــ قال امرؤ القيس في معلقته :

كأن ثَبِيراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

بجر مزمل (اسم مفعول من زَمَّلَ) ، وهو على جره صفة للمرفوع (كبير) ، ولا يكون غير ذلك . فترخص في الإعراب ، وقد سهل له ذلك أن الاسمين المجرورين في هذه الشطرة وهما « أناس » و « بجاد » لا يصلحان موصوفين لهذا الوصف ، أما الأول فلعدم المطابقة في الإفراد والجمع ، وأما الثاني فلإحالة المعنى ، إذ لا يوصف البجاد بأنه مُزَمَّل (بفتح الميم المشددة) ، وإنما يكون مُزَمِّلا (بكسرها) . فلما أمن اللبس على هذه الصورة اختار الملك الضليل أن يترخص في العبارة .

هذه أمثلة للترخص الذي يخرق القاعدة بالاختيار الشخصي من قبل المتكلم الفصيح ، وأما الظواهر الموقعية السياقية فإنها تكسر القاعدة بقاعدة غيرها ، كما يبدو فيما يلي :

١ ــ القاعدة المخروقة : بناء الأمر على السكون .
القاعدة الخارقة : التخلص من التقاء الساكنين .
المثال : « اضْرِبِ الْمَثَلَ » اضرب فعل أمر مبني على السكون المقدر

على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

٢ ـــ القاعدة المخروقة : الأصل في النطق الإظهار .
القاعدة الخارقة : إدغام المثلين .
المثال : « قَعَدْتُ » تدغم الدال في التاء ، فتختفي الأولى في الثانية ، ويصير الصوتان معا في صورة التاء المشددة .

٣ ـــ القاعدة المخروقة : الأصل في كل شيء الاستصحاب .
القاعدة الخارقة : إذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا .
المثال : الأصل في قال « قَوَلَ » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فصارت الكلمة « قال » .

وإنما سميت هذه الظواهر « مَوْقِعِيَّةً » لأن تحقق كل واحدة منها يتوقف على موقع معين . فالموقع في الحالة الأولى كان التقاء الساكنين ، وفي الثانية التقاء المثلين ، وفي الثالثة التقاء الواو المتحركة والحرف المفتوح قبلها .

موقف غير الناطق بالعربية من التعرف

يمكن عَلَى هَدْيِ ما تقدم أن نلقي الضوء على موقف الطالب غير الناطق بالعربية من مشكلات التعرف على عناصر هذه اللغة من النواحي الصوتية والصرفية والنحوية . وإذا كان الطلاب من أبناء العرب يصادفون صعوبات جمة في التعرف على عناصر السياق العربي تتضح عند محاولتهم تحليل السياق ، كما تتضح عند استعمالهم للغة العربية الفصحى ، فلا شك أن الطالب غير الناطق بالعربية سيواجه صعوبات أكثر وأشد خطورة مما يعرفه الطالب العربي . والأمر في الحالتين

مرتبط بأن اللغة التي اكتسبها الطالب في طفولته المبكرة مغايرة للغة العربية الفصحى ، فهي بالنسبة للطالب العربي لهجة عامية غير فصيحة ، وبالنسبة للطالب الآخر لغة أجنبية لا تمت إلى العربية بصلة . ولهذه اللهجة العامية كما لتلك اللغة الأجنبية نظام يختلف في تكوينه عن نظام اللغة الفصحى من حيث الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، والثقافة ، والدلالات .

مشكلات درس الأصوات :

دون تعليم الأصوات العربية صعوبات لا سبيل إلى إنكارها ، يرجع بعضها إلى التراث ، وبعضها إلى لهجات الطلاب ولغاتهم ، وأثرها على اكتساب الأصوات العربية الفصحى ، كما يرجع البعض إلى استعمال الوسائل السمعية . ويمكن أن نفصل القول في ذلك على النحو التالي :

١ ــ من المقرر في النشاط العلمي المعاصر أن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة في دراسة أصوات لغة ما يتطلب أن تكون هذه اللغة منطوقة حية ، فلا يمكن درس موضوع يدور حول مادة مسموعة حين تقوم الدراسة على مادة مصدرها نص مكتوب . أي أنه لا يصح بناء نتائج علمية منسوبة إلى أمر سمعي على أساس بصري . ومما يتصل بذلك استحسان اشتمال المادة المدروسة على تسجيل صوتي يستعان به على الوصول إلى الاستشهاد على صدق النتائج ، فيقف هذا التسجيل الصوتي من درس الأصوات موقف الشاهد من درس النحو وتوثيق قواعده ، ويفتح الباب أمام أي نقد موضوعي يتجه إلى النتائج ، كالذي يحدث في مناقشة الرسائل العلمية. ثم إن الموضوع قد يتحدد ولكن تتعدد زوايا النظر إليه ، ويدل على ذلك أن اللغة العربية ، وهي واحدة غير متعددة ، لم تحل

وحدتها ووحدة شواهدها دون اختلاف البصريين والكوفيين في النظر إليها . وكذلك تتعدد مدارس علم اللغة ومذاهبها في الوقت الحاضر على رغم ما يحدث كثيرا من انشغال مدرستين أو أكثر بدراسة لغة واحدة كاللغة الانجليزية مثلا .

وحين تصدى السلف لدراسة أصوات العربية جعلوا طريقهم إلى استخلاص النتائج الملاحظة السمعية للذات وللغير ، فكانوا بذلك أوفياء لطبيعة النظر الصوتي إلى اللغة . ولكن دراستهم وزعت اهتمامها بين القرآن وكلام العرب (وهم قبائل ذات لهجات متعددة) ، ثم أعطت القرآن وهي على جادة الحق نصيبا أوفى في العناية . فإذا قرأت ما يقوله سيبويه عن تقسيم فروع الأصوات إلى طائفتين وجدته يضع ما تحسن به قراءة القرآن في مرتبة فوق مرتبة القسم الآخر ، وكلاهما من كلام العرب في زمانه . كان ذلك في زمانه ؛ ولكن اللغة في تطور مستمر على رغم ما أراده لها النُّحَاة من الوقوف بتطورها عند الصورة التي كانت عليها في القرن الهجري الثاني في النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية . وانعكس كل ذلك على تفضيل القديم لقدمه واستهجان الحديث لحداثته لدى قوم منهم أبو عمرو بن العلاء .

ولم تكن وسائل التسجيل الصوتي معروفة بطبيعة الأمر في القرن الثاني ، كما أن السلف لم يكونوا غافلين عن قيمة نقل مادة الدراسة كما هي للأجيال القادمة ، بدليل نقلهم شواهد النحو وتسجيلها مع القواعد في المتون . وعندما أراد السلف أن ينقلوا المادة الصوتية إلى الخلف وضعوا ثقتهم في قيمة التواتر ، وتصوروا أن التلقي المباشر للمادة الصوتية من شيخ إلى تلميذ كفيل أن يوصل المادة بأمانة ودقة إلى الأجيال المقبلة . ومن هنا حظيت الرواية والمشافهة والتلقي بأقصى اهتمام ، وأصبحت هي

الصفة المميزة لتاريخ التراث العربي في جملته ، حتى بعد ظهور التدوين . ولم يتضاءل هذا الاهتمام إلا لأمرين : أولهما انتشار الطباعة ، وثانيهما اتباع نظم التربية الحديثة . وهكذا لم يكتب للتَّلَقِّي والمشافهة والتواتر أن يقوم بمثل ما يقوم به التسجيل الصوتي في المنهج الحديث ، ومن ثم وصلت إلينا دراسة السلف للأصوات العربية في طابعها النظري الصرف ، فوقفت عند نتائج جهود علماء القرن الثاني ، وفاتها ركب التطور الصوتي الذي أصاب اللغة الفصحى بمرور القرون .

٢ ـــ ونستطيع أن نضرب مثلا لذلك بالمعاصرين من قراء القرآن لدى أدائهم بعض الأصوات العربية . فمن ذلك أن قارىء القرآن إنْ كان سوريا ، أو لبنانيا ، أو من إحدى دول المغرب العربي نطق بالجيم رخوة كأنها شين مجهورة ، وإن كان مصريا ، أو سودانيا ، أو من شبه الجزيرة العربية نطق بها مركبة من عنصري الشدة ثم الرخاوة (أو التعطيش كما يسمونها بالنسبة للجيم) . ومعنى هذا أن الجيم على ألسنة الطائفة الأولى تعطيش خالص ، وعلى ألسنة الطائفة الثانية معطشة بعد شدة ، في هذه الحالة الثانية يتفق النطق مع وصف السلف لصوت الجيم . ومن ذلك أيضا صوت الضاد . فالضاد صوت شديد مجهور مفخم كأنه دال مفخمة ، وذلك في قراءة المصريين والسودانيين والسوريين ، ولكنه صوت رخو يلتبس بالظاء في قراءة بقية العرب . وليس هذا النطق أو ذاك متفقا مع وصف الأَقْدَمِينَ لصوت الضاد بأنه أسناني جانبي (أو منحرف) مستطيل رخو مستعل مفخم مجهور . ذلك بأن الانحراف لا يكاد يوجد في نطق الضاد عند أية طائفة من العرب المعاصرين عند تلاوة القرآن . والطاء كما وصفها سيبويه « دال مفخمة »[1] . وفحوى عبارته أنك إذا رققت الطاء

(١) الكتاب لسيبويه .

صارت دالا ، وإذا فخمت الدال صارت طاء . ولكن الطاء في نطق القراء المعاصرين تتراوح بين مفخم التاء وبين صوت آخر ليس له مقابل مرقق في نظام الأصوات العربية . وإنما سقت هذه الأمثلة لأصل إلى دعوى أن « التواتر » ، أو « التلقي » ، أو « المشافهة » ، أو « الأخذ » أو سمه ما شئت ، لم يحل دون تعرض هذه الأصوات لمؤثرات العادات النطقية العامية ، ثم للتطور على مر القرون ، وإن كان ذلك في موضوع يطلب له الثبات كقراءة القرآن .

وإذا كان الأمر كذلك في التلاوة فلا بد أن نتوقع لغيرها من الاستعمال الفصيح أن يكون أكثر استجابة للتطور الصوتي ، لعدم تعلقه بأي قيد أو محظور ديني أو اجتماعي . وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لعدد من أصوات اللغة الفصحى يمكن أن نوجز القول فيه على النحو التالي :

١ ــ الأصوات الأسنانية ، التي يخرج فيها اللسان (ث ، ذ ، ظ) تحولت على ألسنة عدد من المجتمعات العربية في مصر والسودان وسوريا ولبنان إلى (س ، ز ، ز مفخمة) على الترتيب . وكان ذلك مظهرا من مظاهر تأثير العادات النطقية العامية على الاستعمال العربي . وتلك عادات طرأت على اللهجات في عصور المماليك والترك على احتمال . واستطرادا من ذلك نقول إن اللهجات العامية المعنية قابلت تركة هذه الأصوات الثلاثة من المفردات كما تبدو في اللغة الفصحى (ث ، ذ ، ظ) بطائفتين من الكلمات :أولاهما أصيلة في اللهجة العامية تقابل الثاء بالتاء والذال بالدال والظاء بالضاد العامية ، والأخرى وافدة على اللهجة ، مع الاحتكاك بين الاستعمال العامي والاستعمال الفصيح في العصور المختلفة منذ عصر المماليك إلى الآن ، وهذه تقابل الثاء بالسين والذال بالزاي

والظاء بزاي مفخمة . ويبدو التقابل على هذه الصورة :

الصوت الفصيح	مقابله العامي الأصيل	مقابلة العامي الطارىء
ث	ت	س
ذ	د	ز
ظ	ض	زاي مفخمة

وأكثر من ذلك أن الكلمة الفصيحة الواحدة ربما قابلها في العامية كلمتان : إحداهما تشتمل على أحد أصوات المجموعة الوسطى ، والأخرى على أحد أصوات المجموعة الأخيرة ، وهكذا :

الكلمة الفصيحة	صورة عامية	صورة أخرى عامية
ذكر	دكر = ضد أنثى	زكر = أورد كلاما
ثابت	تابت= صفيق	سابت = غير متحرك
ظمأ	ضما = تخلف فيضان النيل	زمأ = عطش

٢ ـــ الجيم الفصيحة المركبة من شدة تعقبها رخاوة (وقد ذكرنا أن الرخاوة تسمى التعطيش) ويقابلها في اللهجات العامية أصوات متعددة بتعدد العادات النطقية . فأما لهجة القاهرة ولهجة عدن فقد قنعتا بالشدة واطرحتا الرخاوة ، فأصبح صوت الجيم فيهما أشبه بصوت « گـ » الفارسي أو g الانجليزي . وأما في سوريا ولبنان وبلاد المغرب العربي فنجد التعطيش دون الشدة ، وبذلك تصير الجيم شبيهة بصوت « ژ » الفارسي ، أو J الفرنسية . واحتفظت لهجات أخرى في عالمنا العربي بخصائص الجيم الفصحى كما وصفها سيبويه ، ومن هذه اللهجات لهجة صعيد مصر ، ولهجة السودان ، وشبه الجزيرة العربي ، والعراق . وكل

ذلك ينعكس على الاستعمال الفصيح بعامة ، وينعكس على قراءة العوام للقرآن إلى حد ما .

٣ ــ والطاء الفصيحة تبدو من خلال ما وصفها سيبويه أشبه شيء بالضاد في النطق المصري . فلقد أشار سيبويه إلى أن الطاء إذا رققت صارت دالا ، وأن الدال إذا فخمت صارت طاء ، ولا أعلم أحدا من العرب ينطق الطاء بهذا الوصف في أيامنا هذه . أما ما يجري نطقه منها الآن فهو أشبه بالتاء المفخمة في بعض اللهجات ، وفي بعضها الآخر تسمع صوتا غير ذلك لا مرقق له ، يتسم بخصائص مميزة ينفرد بها عن الوحدات الأخرى من نظام الأصوات .

٤ ــ أما القاف الفصيحة فتقف بإزائها الهمزة في عاميات القاهرة وسوريا ولبنان ، كما يقابلها صوت يشبه صوت g في بقية اللهجات العربية فيما عدا بعض لهجات صحراء مصر الغربية وبعض لهجات المغرب إذ تنطق على النحو الفصيح ، وكذلك يحولها الاستعمال الفصيح في السودان إلى صوت شبيه بصوت الغين المعجمة .

بعد هذا العرض للعلاقة بين الأصوات الفصيحة ومقابلاتها في العاميات يأتي دور الظروف المحيطة بعملية تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها . ويمكن تلخيص هذه الظروف في أمرين :

أ ــ صلة الطلاب بالمجتمع العربي الذي يقيمون بين ظهرانيه .

ب ــ صلة الطلاب بمعلمهم من أبناء العرب .

وإذا تكلمنا عن المجتمع فلا بد أن نشير إلى تعدد أدوار الفرد في المجتمع الواحد بالنسبة للأداء اللغوي . ففي الحياة اليومية للفرد مواقف تتطلب استعمال

اللهجة العامية ، ولو استعمل الفصحى بدلا منها لكان موضعا للسخرية والاستهجان . وهناك مواقف أخرى في حياته اليومية لا تصلح لها إلا اللغة الفصحى ، ولو استعمل العامية في هذه المواقف لكان في ذلك ما يدعو إلى اتهامه بالتقصير ، أو بالجهل ، أو بعدم الالتزام بمطالب المهنة ، أو بالشذوذ عن مألوف طرق السلوك . فالمرء في بيته وبين أفراد أسرته ، وفي السوق أثناء البيع والشراء ، وفي الطريق مع السابلة ، ومع أصدقائه وخلطائه ، يتكلم اللهجة العامية ولو استعمل الفصحى في هذه المواقف لَضَحِكَ الناس منه ، ورأوا تصرفه غريبا . ولو أصر على الاستمرار في ذلك لأضر باحترام الناس له واقبالهم عليه ، ولصار في غيبته موضعا للتندّز، وفي حضوره موضعا للغمز . ولكن هذا الفرد نفسه إذا أقام الصلاة ، أو كتب رسالة إلى صديق ، أو مقالة لصحيفة ، أو مجلة ، أو ألقى خطبة من أي نوع ، أو دخل في نقاش لإحدى الرسائل العلمية ، أو وقف يحاضر في الجامعة ، أو يلقي درسا في اللغة أو في الأدب في إحدى المدارس ، فإن المطلوب منه في هذه المواقف أن يستعمل اللغة الفصحى .ولو استبدل بها الاستعمال العامي لتضجر الناس به ، ووجهوا إليه مختلف التهم . إن الموظف الذي يجلس في مكتبه لتصريف شئون الناس ربما خاطبهم بالعامية ، وقرأ أوراقهم وكتب التعليق عليها باللغة العربية الفصحى ، وهكذا ينحل الموقف الواحد الذي وقفه هذا الموظف إلى مجموعة من طرق الأداء المختلفة التي تحكمها معيارية اجتماعية من نوع ما .

والطالب غير الناطق بالعربية معرض من ثم لنوعين من طرق الأداء اللغوي لما يعرف تحت اسم « اللغة العربية » ، على حين لم يأت من بلده إلا في طلب أحد هذين النوعين فقط ، وهو الاستعمال الفصيح دون العامي . ومن المعروف أن تعرض المرء لتعلم لغتين في وقت معا لا بد أن يدخل عنده الضيم على إحداهما أو كلتيهما ، ويؤثر على تحصيله لهما تأثيرا سلبيا . فالطالب يسمع ثاءين وذالين

وظاءين وجيمين وطاءين وقافين ، فلا يدري أي النطقين يحاكي . وربما اختلط عليه الأمر فوضع إحداهما موضع الأخرى ، وتحول ذلك على لسانه إلى عادة استعمالية خاطئة .

وأما علاقته بالمعلمين فهي أكثر استدعاء للحذر . فالمطلوب أن يلقي المعلم درس اللغة العربية الفصحى باللغة العربية الفصحى ، وقد أشرنا إلى ذلك منذ قليل عند الحديث عن تعدد الأدوار الاجتماعية اللغوية للفرد الواحد . ولكن جمهور المعلمين — مع الأسف والأسى — لا يلتزم ذلك ، إما بسبب العجز ، أو الإهمال ، أو الاقتصاد في الجهد ، إذ قد يقتضيه استعمال الفصحى أن يبذل فضل انتباه إلى ما يقول ، لئلا يقع في الخطأ أمام التلاميذ . لذلك نرى لغة الدرس عند تعلّم اللغة العربية الفصحى هي اللهجة العامية ، وقد سبق القول في اختلاف أصوات الفصحى عن أصوات العاميات ، وفيما قد يحمله ذلك من تأثير سيء . فلربما قال المعلم لتلاميذه في درس الأصوات : إن نطق الساء (يقصد الثاء) يكون بإخراج اللسان ، أو إن مخرج الغاف (يقصد القاف) في اللهاة ، أو إن الظاد (يقصد الضاد) مفخمة . ويزداد الأمر سوءا وخطرا في المعاهد التي يتعاون بها المعلمون من بلاد عربية مختلفة لا يتفق أبناء أحدها مع أبناء الآخر على نطق صوت بعينه . عندئذ لا يدري الطالب أي المعلمين أصوب نطقا ، فيصاب بالحيرة . ولا شك أن ذلك يعوق التعرف على المبني واستيعاب المعنى على مختلف المستويات .

ومما ينبغي أن نشير إليه في هذا المجال أن تعليم الأصوات العربية لغير الناطقين بالعربية لا بد أن يستند إلى دراسة علمية أكاديمية لهذه الأصوات ، لأن التعليم تطبيق ، والتطبيق يستند إلى معرفة نظرية ولا يقوم في فراغ ، ودراسة الأصوات العربية على المستوى العلمي لا ينبغي أن تتوقف عند نتائج القرن الثاني الهجري ،

ما دام هناك تطور لهذه الأصوات ، وتحول في مخارجها وصفاتها ، كما رأينا من قبل ، ولا سيما أن النطق الذي جاء نتيجة للتطور يؤثر على النطق القديم ، أو يحل محله في الاستعمال الفصيح ، كما رأينا أيضا . على أننا حين نتصدى الآن لدراسة الأصوات العربية يجب أن نعلم أن موضوع دراستنا ليس هو الأصوات التي كانت تنطق في القرن الثاني الهجري ، وهي التي ورد وصفها في كتب التراث ؛ لأن هذه الأصوات أصبحت في ذمة البطلان ، ورهينة الصمت في صفحات مخطوطة ، فهي تقع في مجال البصر لا في متناول السمع . ومن ثم لا سبيل إلى استعادتها كما نطقها الأقدمون ، لأن النطق تطور على مر العصور ، ولأن نطق الأقدمين مضى وانقضى . وليت تسجيل الصوت كان معروفا عندهم ، إذاً لظل نطقهم حيا في الأسماع ، ولكن ذلك لم يكن ، ودراسة الأصوات لا تستغني عن الأصوات الحية المسموعة . ومعنى ذلك أننا إذا زعمنا لدراسةٍ ما أنها تناولت أصوات العربية الفصحى فينبغي أن نعلم أنها الفصحى الحديثة ، ويجب أن يحدد المصدر الذي جرت على أساسه الدراسة .

إذا علمنا ذلك ، فبنا أن نعلم أيضا أن دراسةَ هذه الأصوات دراسةٌ علمية ملتزمةٌ بشروط المنهج الحديث . فلا بد أن نستعين بما يصطنعه البحث الحديث من وسائل التحليل الصوتي ، من أدوات وآلات اليكترونية يستعين بها الباحث في سبيل الاطمئنان إلى حسن إدراكه وصدق نتائجه . ولكننا إذا زعمنا (على اختلاف عاداتنا النطقية في الأداء الفصيح بين اقليم وآخر كما أشرنا من قبل) أننا نعرض على هذه الوسائل لغة واحدة فإن تعدد أدائنا الصوتي لهذه اللغة يحول (ولو من الناحية النظرية على الأقل) دون صدق هذا الزعم . ولو اطمأننا إلى هذا الزعم لحصلنا في النهاية من هذه الوسائل على نتائج مستخرجة من أشكال لغوية متعددة ، يستحق كل منها أن يخضع لنظرة أو دراسة مستقلة . ولو أُجْرينا البحث في ظل هذا الاطمئنان لأدركنا في النهاية أن ما قمنا به لا يرتفع إلى مصاف

البحوث العلمية ذات المنهج الدقيق . وإذا تجاهلنا مطالب المنهج العلمي ، وادعينا أن هذه الأشكال المختلفة شكل واحد فسننتهي إلى ما وقع فيه النحاة الأولون من بناء دراساتهم على لهجات قيس وتميم وأسد وطيىء وهذيل وقد رأوا أن هذه اللهجات المختلفة هي شكل لغوي واحد ، يستخرج منه نحو واحد ، مع ما جره هذا الموقف على النحو العربي من طابع تلفيقي ، وارتباك في التقعيد في بعض الحالات ، ومن كثرة الشذوذ ، ومن قول بالقلة والندرة ، ومن نسبة تركيب بعينه إلى لغة قوم بعينهم ، مما يدخل بعض هذه الأنواع في مجال فقه اللغة ، وبعضها الآخر في مجال النحو المقارن على أحسن الأحوال .

هذا هو الوضع بالنسبة لتعليم الأصوات العربية لغير الناطقين بالعربية . إنه يشتمل على الكثير من المصاعب التطبيقية التي تؤثر كما رأينا على تحصيل الطالب لأصوات العربية ، والتعرف عليها ، وعلى دقة عرض المادة الصوتية . وهذه المصاعب تتطلب من الحلول ما نطمئن معه إلى أن العمل التعلمي قد أثمر ، وآتى أكله بإذن ربه . والمعروف أن الدول العربية متعددة وكثيرة ، وأن لكل منها لهجتها في استعمال العربية الفصحى كما سبق القول ، وأن كلا منها يبدي الحرص على المشاركة في جهود تعليم الفصحى لغير الناطقين بها ،ويظهر من ذلك الحرص قدرا يتناسب مع عدد من يفد إليه من هؤلاء الطلاب . فمعاهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها كثيرة والحمد لله لا تخلو منها دولة قادرة على إنشائها وإدارتها .

وما دام تعدد طرق النطق بالعربية يؤثر في العمل التعليمي للغة الفصحى تأثيرا سلبيا ، فإن هذا الأمر بحاجة إلى علاج . ومع أن المرء يتمنى أن يجد لذلك علاجا مثاليا يذهب بالفروق الصوتية بين نطق عربي ونطق عربي آخر باللغة العربية الفصحى ، أجد هذا العلاج مستعصيا بعيد المنال ، يقف دونه انعدام التخطيط الشامل على مستوى العالم العربي في مختلف المجالات . فلم يبق إلا أن يقنع من يبحث عن العلاج بالتفكير في حل ما ، وإن أحاط به القصور وعدم الكفاية .

وإذا كان لي أن أقترح شيئا من ذلك فقد يكون من الخير أن تتحقق الأمور الآتية :

١ ـــ في كل دولة عربية لهجات عامية متعددة ، ولكن لهجة منها تهيمن على بقيتها ، بسبب أهميتها ، فإذا كان من عادة العرب أن ينقلوا عاداتهم النطقية العامية إلى كلامهم بالفصحى كما سبق القول ، فإن أغلب الظن أن تكون العادات المنقولة هي عادات هذه اللهجة المهيمنة . وللمشتغلين بتعليم العربية في كل من الدول العربية إحساس بنواحي الاختلاف بين أصوات هذه العامية وأصوات اللغة الفصحى ، كما أن لهم علما بطرق التصرف إزاء هذا الاختلاف في دروسهم التي يؤدونها وفي إرشادهم للتلاميذ ، فالمعلم المصري مثلا يطلب إلى التلميذ أن يستبدل بالقاف العامية قافا فصيحة ، وان يعطش الجيم ، ويخرج لسانه في نطق الثاء والذال والظاء . ومع أن الطفل يتعلم ذلك ويتقنه تبقى المشكلة ماثلةً في عدم التزام المعلم بما علمه للتلميذ . فلربما ترك المعلم تعطيش الجيم ، أو أحل السين محل الثاء ، إلخ ، عند الاستعمال الفصيح ، ولأن المعلم قدوة نرى التلميذ ينتكس للخطأ بعد قدرته على الصواب ، تقليدا منه للمعلم الذي خان الأمانة ، ونهى عن خلق وأتى مثله .

ومن ثم يجب أن يكون هناك ترغيب وترهيب ، وحث للمعلم على حسن استعمال أصوات العربية ، واستعمال الأصوات المضبوطة في قاعة الدرس وترك التكلم بالعامية في وقفته أمام التلاميذ تركا تاما . ويصدق ذلك بوجه خاص على معلم غير الناطقين بالعربية ، لأن وفاء المعلم بهذه المطالب يعين الطالب الأجنبي على حسن إدراك الفارق بين العامي الذي يسمعه خارج قاعة الدرس وبين الفصيح الذي ينبغي ألا يسمع في القاعة إلا هو .

٢ ـــ إذا تحقق لنا ذلك تقاربت شقة الخلاف بين أشكال الفصحى في الدول العربية المختلفة ، وأصبح الطالب الأجنبي في وضع أفضل ، لا يضيره معه أن يتعلم العربية الفصحى في هذا البلد أو ذاك .

٣ ـــ ينبغي الاحتراس في جميع الحالات من جلوس الطالب أمام معلمين من بلاد عربية ومختلفة اللهجات ، لأن ذلك يجعله عرضة للحيرة وضعف التحصيل كما ذكرنا .

٤ ـــ قد يحسن عند الإمكان أن تكون خطة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها خاضعة لتخطيط مركزي على مستوى العالم العربي ، كأن يكون أمرها موكولا إلى الجامعة العربية ، من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بحيث تكون المنظمة هي التي تشرف على التخطيط ، وعلى تدريب المعلمين لهذا النوع من النشاط في مختلف البلاد العربية ، وأن يشتمل تدريب المعلمين على تدريبهم على تعليم أصوات اللغة العربية لغير الناطقين بها . على أن يصحب هذا التدريبَ محاضراتٌ تتناول الصعوبات والحلول المتصلة بهذا العمل ، يقوم بإعدادها صفوة من الأساتذة المتخصصين . كل ذلك لخدمة لغة القرآن الكريم ، ولضمان وحدة الهوية اللغوية، ولضمان حسن تعرف الطالب على أصوات اللغة العربية .

مشكلات درس الصرف والنحو :

لقد سبق أن وصفنا النظام النحوي العربي بأنه :

أ ـــ موغل في التجريد .

ب ـــ تلفيقي .

جـ ـــ يبدأ من المطلق إلى المقيد .

وألممنا بمعنى كل واحدة من هذه الصفات باختصار . وقد وصلنا إلى النقطة التي يمكن لنا أن نربط فيها بين هذه الصفات ذاتها وبين ما يصادفه الدارسون من صعوبة في الدرس الصرفي والنحوي . إن الطابع التجريدي للنحو العربي يجعل هذا النحو فلسفة من الطراز الأول ، وإلا فما بالك بأصول مجردة لم ينطق بها العرب ، وإنما هي من صنع النحاة أنفسهم ، ومن بنات أفكارهم . ولكن هذه الأصول نفسها صلحت على مر القرون أن تكون نقطة انطلاق للتحليل ، فإمّا أن تُسْتَصْحَبَ فيتطابق الهيكل المجرد مع اللفظ المستعمل ، كما في « ضَرَبَ » وإما أن يُعْدَلَ عنها إلى صور استعمالية غيرها ، فيظل الأصل على رغم عدم صلاحيته للنطق نقطة انطلاق للتحليل ، كما في « قِ » أصلها « اِوْقِي » ، فحذفت الياء وهي لام الكلمة لبناء الأمر على حذف حرف العلة ، ثم حذفت الواو تبعا لقاعدة حذف فاء المثال من مصدره ومضارعه وأمره ، فلم تبق إلا القاف المكسورة وهي عين الكلمة . أقول المثال لأن فاء اللفيف المفروق تعامل معاملة فاء المثال الذي اشتهرت القاعدة بالانتساب إليه .

هذا الطابع التجريدي للصرف والنحو يمثل صعوبة كبرى بالنسبة للدارسين ، إذ يضطر الدارس أن يضيف إلى عبء تعلم المنطوق تعلم شيء آخر ربما بدا له كأنه من عالم الغيب ، إن تَمَكّـنِ من رؤية الرابطة بينه وبين المنطوق حينا عجز عن رؤيتها في الأكثر الأعم من الأحيان ، كما يبدو في النماذج التالية :

أولا : بالنسبة للصيغ الصرفية :

للغة العربية قابلية تنظيم كلماتها ، أو على الأصح « انتظام كلماتها » ، في قوالب معينة أطلق عليها النحاة اسم « الصيغ الصرفية » . وهذه بدورها تجريدات صنعها النحاة وجعلوا لها أصولا ثلاثة سموها فاء الكلمة وعينها ولامها ، وجعلوا ما اشتملت عليه الكلمة مما عدا الأصول الثلاثة زائداً . وبذلك جعل النحاة الكلمة

العربية نقطة التقاء محورين متقاطعين أحدهما محور الاشتقاق والثاني محور الصيغة على النحو التالي :

أصل الاشتقاق	فَعَلَ	يَفْعُلُ	افْعَل	فَاعِل	مَفْعُول	فعّال
ق ت ل	قتل	يقتُل	اقتُل	قاتل	مقتول	قتّال
ن ص ر	نصر	ينصُر	انصُر	ناصر	منصور	نصّار
ن ظ ر	نظر	ينظُر	انظُر	ناظر	منظور	نظّار
ب س ط	بسط	يبسُط	ابسُط	باسط	مبسوط	بسّاط
ج ب ر	جبر	يجبُر	اجبُر	جابر	مجبور	جبّار

فالملاحظ أن « قتل » إنما هي ثمرة تقاطع « ق ت ل » و « فَعَلَ » ، وأن « ينصر » ثمرة التقاء « ن ص ر » و « يَفْعُلُ » ، وأن « انظر » إنما جاءت عن تلاقي « ن ظ ر » وصيغة « افْعُلْ » ، وأن « باسط » وليدة التزاوج بين « ب س ط » وصيغة «فاعل» ، وأن « مجبور » نتيجة لتضافر « ج ب ر » وصيغة « مفعول » ، وهلم جرا .

وليس كل مضارع في العربية مضموم العين ، ولا كل فعل صحيح الحروف ، ولا كل صيغة ثلاثية مجردة . فالمضارع الثلاثي قد يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها ، وقد تكون حروفه صحيحة أو معتلة ، وقد يكون مجرد أو مزيدا . فإذا اعتلت حروفه لحقه الإعلال بالقلب ، أو الحذف إلخ ، وإذا زيد في حروفه فقد تكون الزيادة لمعنى أو لمجرد الفـرق بين صيغة وأخرى ؛ وللزوائد

معان عامة جردها النحاة أيضا كالطلب ، أو الصيرورة ، والمطاوعة إلخ ، مما يسمونه معنى الصيغة في عمومها ، ولكنهم يجعلونه نتيجة الزوائد . والفعل قد يكون لازماً فيُجْعَل متعديا بزيادة ما ، كالهمزة أو التضعيف ، وهذه كلها أمور لا يمكن التفكير فيها إلا وفي الذهن شيء من تذكر أصل الاشتقاق وأصل الصيغة وهما من المجردات .

ثانيا : بالنسبة لظواهر صرفية أخرى :

هذا على أن ما تحكمه القاعدة من ذلك هين لين إذا قيس بواحد من الأمور الآتية :

١ ـــ أبنية المصادر .

٢ ـــ جموع التكسير .

٣ ـــ تثنية المقصور والممدود وجمعهما .

٤ ـــ الاعلال المتعدد الخطوات كما في « خطايا » .

٥ ـــ التصغير .

٦ ـــ النسب .

٧ ـــ ألفا التأنيث .

فهذه الأبواب ونحوها تصيب الطالب العربي بالصداع ، فما بالك بطالب غير ناطق بالعربية ؟ أما في النحو فليس أمر التجريد أقل إرهاقا للطالب ، وبخاصة إذا ضم إليه اعتداد النحاة بقرينة الإعراب ، وبناء النحو عليها ، وإفرادها بعناية لا تستحقها ، وجعلها مناط التجريد في النحو ، حتى ظنوا أن النحو إنما هو « علم ضبط أواخر الكلم » . وقد سبق أن شرحنا تعدد القرائن وتضافرها ، وإمكان الترخص فيها من قبل صاحب السليقة إذا أُمِنَ اللَّبْسُ وأصبح المعنى هو الذي

يقتضي القرينة ، وليست القرينة هي التي يناط بها الكشف عن المعنى . هكذا يصبح من غير الضروري أن نعيد ذلك القول مرة أخرى .



مشكلات على مستوى المعجم :

قد يظن ظان أن المعجم لا يشتمل على مشكلات تتعلق بالتعرف . ولكن هذا الظن — إن وقع — بعيد عن الصواب . وإذا كانت مادة المعجم هي

الكلمة المفردة فإن هذه الكلمة المفردة هي من موضوعات التعرف . إن من يستمع إلى الكلام بلغة عربية عنه لا يقتصر جهله بهذه اللغة على عدم التعرف على المعاني ، وإنما يتعدى ذلك إلى جهل الحدود الفاصلة بين كلمة وأخرى . ولكل لغة وسائلها في التعرف على حدود الكلمات . ومن وسائل اللغة العربية في ذلك ما يلي :

١ ـــ لا تبدأ الكلمة المنطوقة بحرف ساكن .

٢ ـــ حرف التعريف يدل على بداية الكلمة .

٣ ـــ حرف المضارعة يدل على البداية كذلك .

٤ ـــ اللواصق الأخرى تدل بحسب مواقعها كتاء التأنيث أو ياء النسب أو نون التوكيد إلخ .

٥ ـــ الوقف يدل على النهاية .

٦ ـــ موافقة الصيغة الصرفية تدل على هيكل الكلمة .

٧ ـــ الضمائر المتصلة تدل على النهاية .

٨ ـــ نظام النبر يدل على البداية والنهاية في حالات كثيرة .

ولكن ذلك كما يظهر واضحا ينبغي أن يكون معلوما قبل التصدي للتعرف على الحدود الفاصلة بين الكلمات ، بل إن الأمر ليصل إلى حد اختلاط الأمر على بعض العوام عند استماعهم إلى الكلام الفصيح ، فيخطئون في تحديد بعض الكلمات . ولقد استطاع الفنان صلاح جاهين أن يضخم هذه المشكلة تضخيما فنيا في عدد يوم ١٩٨٣/٣/١٨ من صحيفة الأهرام ، عندما انتقد موجة الهبوط بالأغاني بواسطة رواجها بطريق « الكاسيت » ، فجاء بكلام منظوم تافه لا يحمل أي معنى ذا خطر ، يقول فيه :

هش الدبـــــــان من على وشّك
أحسن بالميــــــة أنــــــا أرشّك

وجعل هذا الكلام ينبعث من جهاز الكاسيت ، ثم وضع على لسان هذا العامي إدراكا خاطئا لحدود الكلمات في قول شوقي :

سلـــــوا قلبــــــي غداة سلا وتابــــــا

فجعله يقول :

طَبْ دِي لَهَا مَعْنَة .. إنما إيه مَعْنِةْ أم كَلْسُوم
لَمَّا تقـول : سَلُوقَـة الْبِيغَـة دَاتَـة سَلاَوَة تَابَــة ؟

وربط بين ما وضعه العامي من حدود بين الكلمات وبين العنصر الرابع من عناصر التحديد ، على نحو ما يبدو فوق هذا الكلام ، لأنه جعل كل كلمة تنتهي بتاء التـأنيث ، وهي نهاية مألوفة للكلمة العربية المفردة . ولم يهمل كذلك أن يجعل أداة التعريف واقعة في بداية الكلمة (انظر البيغة) ، لأن قاف كلمة « قلبي » حين لحقت بالكلمة السابقة ، وأوهمت فتحتها وجود تاء التأنيث ، بقيت اللام الساكنة بعد الفتحة في كلمة « قلبي » لتوهم أيضا أنها أداة تعريف .

بقي من القول في التعرف على مستوى المعجم ما يتصل بالمناسبة المعجمية بين المفردات في إطار الجملة الواحدة . والذي يبدو أن المعجم يقع في حقول من المعاني ، في كل منها كلمات بعينها مترابطة في نطاق الحقل ، وهناك حقول من الأفعال تـتـناسب مفهوماتها مع حقول من الأسماء ، بحيث يمكن إسناد الفعل من هذا الحقل إلى الاسم من الحقل المناسب فإذا التقى هذا الفعل وذلك الاسم قيل إن بينها مناسبة معجمية . أما إذا عز التقاؤهابسبب تعارض مفهوميهما قيل إن اجتماعهما يؤدي إلى « إحالة » . فإذا كان من الممكن التحايل على التقريب بين المفهومين بمبررات منطقية أو تخييلية فإن النتيجة ستكون أسلوبا بيانيا مجازيا ، إما من قبيل المجاز المرسل ، أو من قبيل المجاز اللغوي[1] . وإليك الأمثلة على ما نقول :

---

(١) الأصول للمؤلف .

١ ــ من الشائع في أقوال القدماء قولهم : إنه لا يصح إسناد القول إلا إلى من يصح منه القول ، ولا إسناد النُّمُو إلا إلى جسم حي ، ولا الطيران إلا إلى ذي جناحين ، وهلم جرا . فإذا قلنا : فهم التراب ، أو نما الحجر ، أو طار البحر ، فإن ذلك لا يمكن قبوله بأي مبرر من تخييل أو منطق ، ومن هنا ينشأ عن هذا النوع من الإسناد إحالة . وهذا المبدأ نفسه هو عماد اختبارات « الاختيار الحر » بين الكلمات إذ يأتي في الاختبار مثلا :

اختر لكل كلمة مما تحت (أ) ما يكملها مما تحت (ب)

(أ)	(ب)
مكة	أهلا وسهلا ــ مسجد ــ أم القرى ــ تجري
ضحك	أبو قبيس ــ المسعى ــ صالح ــ تحت
امرؤ القيس	يسيل من فوق الجبل ــ يتبختر في الهواء ــ يتفتت ــ يقول الشعر

هذا النوع من العلاقة بين الكلمتين هام جدا من وجهة نظر التعرف. وهذا النوع من الاختبار ضروري لإيجاد المهارة في مجال الكشف عن هذه العلاقة المعجمية بالنسبة لمتعلمي اللغة .

٢ ــ أما إذا كان العنصران ذَوَيْ مناسبة معجمية ، فإن المعنى الناشىء عن التقائهما هو ما يعرف في مصطلح البلاغيين باسم « المعنى الأصلي » ، كأن نقول مثلا : « قال رسول الله ﷺ » :أو نتلو : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾، لأن « في الأرض » و « يطير بجناحيه » توكيد للدابة والطائر كما يكون التوكيد في

(ضرب ضربا » ، أي أن الضرب لم يكن ضرب موعد ولا قبة ولا تقود ولا خمسة في ستة وإنما هو الضرب الحقيقي . والتعرف على هذا المعنى الأصلي معناه إدراك العلاقة المعجمية بين الكلمتين ، وأن إحداهما إنما وجدت لتستعمل مع الأخرى .

٣ ــ هناك نوع ثالث من العلاقة بين الحقول يتسم بالإحالة عند الاصرار على ارادة المعنى الأصلي ، ولكنه يسمح بالمصالحة بين الحقلين لدى الكشف عن علاقة أخرى فنية تحل محل العلاقة العرفية المعجمية ، فإذا كانت العلاقة الفنية وليدة الخيال سميت « المشابهة » وإذا بنيت على المنطق فهي :

أ ــ الغائية (السبب أو المسبب)
ب ــ المكانية (الحالية أو المحلية) .
جـ ــ الزمانية (ما كان وما يكون) .
د ــ الكمية (الكلية أو البعضية) .
هـ ــ اللزوم .

وهذه العلاقات جميعا وسيلة لرأب المفارقة المعجمية بين الكلمتين في التركيب . ولكن الكلام في هذه النقطة الأخيرة متروك إلى حين الدخول في الكلام عن « الاستيعاب » .

الفصل الثانى

الاستيعاب

للاستيعاب جانبان : جانب المعنى الثقافي وجانب المعنى اللغوي البلاغي الأسلوبي . فأما الجانب الثقافي فمن الخير عند التفكير فيه أن نعود بالذاكرة إلى فيلهيلم همبولدت (١٧٦٧ ــ ١٨٣٥) صاحب القول بالنسبية اللغوية ، أو ما يعرف عنه باسم نظرية « رؤية العالم » . فلقد اهتم همبولدت بالعلاقة بين التركيب اللغوي والخصائص العقلية للمجموعات الإنسانية[١] وكانت اللغة في رأيه تعبيرا عن روح الجماعة ، وتصويرا لهذه الروح ، وتحديدا لرؤية الجماعة اللغوية للعالم من حولها . وكان مما أيد به همبولدت قوله أن بعض الناس يجد صعوبة في فهم بعضهم الآخر فهما تاما ، بسبب اختلاف رؤية كل منهم للعالم . ولعل كل ما تخضع له اللغة من تغير يأتي في رأي همبولدت منسجما مع حركة النفس البشرية في سعيها إلى غاية نهائية ، هي أن تكون لغتها معبرة عنها . وهكذا يرتبط تطور كل لغة بعقل متكلميها وثقافتهم ، ونظراتهم العامة إلى بيئتهم (عالمهم) . ومن هنا ينبغي أن ترتبط دراسة تطور اللغة ارتباطا وثيقا بالتاريخ الثقافي لمتكلميها .

فإذا ارتضينا موقف همبولدت من هذه المسألة وجدنا أنفسنا أمام بعض القضايا الهامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا في الترجمة من لغة إلى أخرى ومن ذلك .

---

(١) Otto Jespersen, Language, Its Nature, Development and Origin, PP 60

أ ــ آن الشيء الواحد قد يختلف من حيث المفهوم الكلي من لغة إلى لغة . فالمطر في بعض البلاد أمر نادر لا صلة له باقتصاد البلاد ، وقد يكون غير مستحب لأنه غير ضروري ، ولأنه يرتبط في الذهن بالأوحال وإفساد المزروعات . وهو في البعض الآخر شيء حيوي تقام الصلوات من أجله ، إذ لا غنى للجماعة عنه . فهو في الحالة الأولى عيث وفي الثانية غيث . وليس من المعقول بالنسبة لمن لا يرغب في المطر أن يصل إلى استيعاب تام لقول أحد الشعراء : « جادك الغيث » أو « سقى الله كذا » ولكنه سيقدر تقديرا تاما موقفه من السيل الذي ألقى بصحراء الغبيط بَعَاعَهُ ، وغرقت فيه السباع إلخ[1] والصورة الكلية للحصان في المفهوم العربي صورة حيوان خفيف الجسم سريع الجري ، ولكنها لدى البريطاني أو غير العربي صورة حيوان ثقيل الجسم قوي ، يجر العربات . والقهوة يختلف مفهومها من بلد إلى آخر باختلاف طريقة صنعها .

ب ــ من المسميات ما يوجد في بيئة لغوية ولا يوجد في بيئة لغوية أخرى ، كالجمل لدى العرب ، واللاما لدى شعوب أمريكا الجنوبية ، والجليد لدى الأسكيمو . ولهذا تتعدد الأسماء لكل من هذه المسميات في بيئته ، وقد لا يكون له إن عُرف في بيئة أخرى غير اسم واحد فقط . فلو أن مترجماً من العربية إلى لغة الأسكيمو أراد أن يفرق في الترجمة بين الوجناء ، والبازل والفصيل والفنيق ، وبنت المخاض ، وابن اللبون ، إلخ ، ما استطاع أن يجد من الكلمات في تلك اللغة ما يسعفه ولو كان هذا المترجم غير عربي لَعَزَّ عليه أن يستوعب الفروق بين كل من مفهوم ومفهوم آخر لهذه المسميات العربية . ولو وجد الفرق في كتاب لانتفع به في لحظته ، ثم غاب عنه بعد ذلك لأنه ليس من نسيج ثقافته ، فاحتاج عند الرغبة فيه مرة أخرى إلى العودة إلى الكتاب .

(١) انظر وصف هذا السيل في معلقة امرىء القيس

جـ ــ هناك إشارات ثقافية عامة ، يعود بعضها إلى التاريخ ، وبعضها إلى الجغرافيا ، والبعض إلى العادات والتقاليد . ولا شك أن استيعاب هذه الإشارات يحتاج إلى معرفة بهذه المجالات الثقافية . فإذا قال أحدهم إن فلانا قطع شعرة معاوية بينه وبين أخيه ، أو قرأ الطالب شيئا عن « الغضبة المضرية » ، أو عن « عطر منشم » ، أو عن « جناية براقش على أهلها » ، أو عن « الكرم الحاتمي » ، أو « الغزل العذري » ، أو عن « الزندقة » التي في كلام فلان ، أو قرأ عبارة « وامعتصماه » ، إذ لا يكون المعتصم منادى ولا مستغاثا به ، إذَا قال أحدهم بعض ذلك فإن القارىء غير العربي لا بد أن يقف هنيهة أو ما فوقها ، ليرى القصد من هذه الاشارات .

فإذا تخطينا مقولة همبولدت ورأيه في النسبية اللغوية ، أو رؤية العالم ، وجدنا علم اللغة الاجتماعي يتجه إلى دراسة الارتباط المطرد بين البنيات اللغوية والبنيات الاجتماعية ، لأن اللغة لا تعدو أن تكون نوعا من أنواع السلوك الاجتماعي ، وبذلك يشمل مجال اهتمام هذا العلم أموراً مثل :

أ ــ اللهجة Dialect وهي عادات نطقية خاصة ، تمتاز بها جماعة من متكلمي اللغة عن الجماعات الأخرى من متكلمي هذه اللغة ذاتها .

ب ــ اللّغْوَة Register وهي أسلوب استعمالي نوعي يتميز به موقف معين ، أو نشاط معين ، مما يقوم به متكلمو اللغة ، كلغة القضاء ، أو لغة التدريس ، أو لغة البيع والشراء ، أو المناجاة الغرامية ، أو الرثاء ، أو الأغراض الأخرى للاستعمال اللغوي .

جـ ــ الهَذْرَة Indeolect وهي شكل فردي للكلام يمتاز به فرد معين من حيث

العادات النطقية والتراكيب الأخرى .

د ـــ الدلائل غير اللغوية Extra linguistic features كالإيماءات ، والإشارات بأعضاء الجسم ، وتهيئة الصوت للتظاهر بالقوة أو الضعف ، أو الليونة والإغراء الجنسي ، أو التدين والورع .

هـ ـــ الأَمَارة Indicator وهي العادات النطقية التي يستدل بها على الوضع الاجتماعي أو الطبقي للفرد ، كالتزام قراء القرآن بأحكام تجويد مخارج الحروف في كلامهم العادي ، وكاستعمال أصحاب المهنة لمصطلحات مهنتهم في كلامهم مع زملائهم إلخ ، وقد يكون ذلك بوعي منهم أو بدون وعي .

و ـــ الطَّابَع Stereotype وهي الظاهرة التي تقع في الوعي من جهة السامع والمتكلم ، ويمتاز بها المتكلم من حيث انتماؤه الإقليمي واللهجي ، كالجيم القاهرية والقاف السودانية والضاد السعودية إلخ ، ويستطيع المتكلم أن يسقط هذا الطابع من كلامه إذا أراد .

ز ـــ السِّمَة Marker وهذه خاصية أسلوبية أو اجتماعية يسعى المتكلم عمداً إلى أن يتسم بها لغاية يسعى إليها ، كالتفاصح في الكلام ، أو حشو كلامه بالمصطلحات الفنية ، التي تدل على حسن اطلاعه .

كل ذلك من مجالات النظر إلى الاستعمال اللغوي في ضوء الثقافة والسلوك الاجتماعي . ولكن ما المقصود بالثقافة عندما ننسبها إلى مجتمعنا العربي الإسلامي ؟ في رأيي أن لهذه الثقافة جانبين يتكامل أحدهما مع الآخر حينا

ويتعارض معه حينا آخر . هذان هما الجانب القومي العربي ، والجانب الإسلامي ، أو يمكن أن نسميهما إن شئت : الثقافة العربية والثقافة الإسلامية . وإذا صح أن تتكامل هاتان الثقافتان حينا وأن تتعارضا حينا آخر ، فلا بد أن تكون إحداهما غير الأخرى ، وبخاصة عند التعارض . فما الفروق التي تميز كل واحدة منهما عن الأخرى ، فتدعو إلى فهم كل منهما بمعزل عن الأخرى ؟ لعل أوضح هذه الفروق ما نجده فيما يلي :

١ ـــ أول هذه الفروق أن الثقافة العربية وصفية وأن الثقافة الإسلامية معيارية . والمقصود بذلك أن الثقافة العربية تعرض علينا صورة ما للمجتمع العربي في تطوره عبر القرون دون أن تقترن هذه الصورة بالمطالبة بمطابقة شكل معين من أشكال السلوك الذي تعرضه . فإذا عرضت علينا حصيلة غارات الجاهلية ، أو الحزبية الأموية ، أو الشعوبية العباسية ، أو عذرية الغزل ، أو ثورات الزنج والقرامطة ، أو انشقاق الدويلات وتنافسها ، فإنها لا تدعونا إلى اتباع واحد من أشكال السلوك المذكورة ، وإنما تعرضها عرضا ما أدبيا أو تاريخيا أو غير ذلك ، دون معايير . وأما الثقافة الإسلامية فَسُدْوَتُها وَلُحْمَتُها الكتاب والسنة وما فيهما من الأحكام والسنن ، مع اتخاذ ذلك معيارا ينبغي للمسلم أن يطابِقَهُ وأن يقيس سلوكه عليه ، ومن هنا تصبح الثقافة الإسلامية معيارية .

٢ ـــ والفرق الثاني أن الفائدة المرجوة من تعلم الثقافة العربية إنما هو المعرفة والاعتزاز القومي ، وتربية الروح القومية في المتعلم العربي ، أما الثقافة الإسلامية فغايتها القدوة والموعظة والإرشاد إلى أوامر الدين لاتباعها ، وإلى نواهيه لاجتنابها .

٣ ـــ وثالث الفروق أن الثقافة العربية بحكم اتجاهاتها القومية البحتة لا ترفض

عناصرها الجاهلية ، على رغم ما تحمله من أمور يرفضها الإسلام ، كالفخر ، والغزل الفاحش ، والهجاء المقذع ، والغارات ، والعصبية القبلية ، وكل ما يمكن أن يفهم من عبارة « دعوى الجاهلية » . أما الثقافة الإسلامية فترفض هذه العناصر رفضا لا هوادة فيه ، فإذا افتخر الجاهلي بحسبه ونسبه فلا فخر لمسلم إلا بالتقوى ، والإفحاش في الغزل رمي للغافلات المؤمنات لا يحل لمسلم أن يفعله ، بل إنه يجعل الشاعر من الذين يُحِبُّون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا . والهجاء المقذع قذف وتنابز بالألقاب ، والغارات تركت المجال للغزوات الداعية إلى الله ، وحل الإخاء الإسلامي محل العصبية القبلية ، و « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » .

٤ ــ الثقافة العربية محلية بحكم كونها قومية ، أما الثقافة الإسلامية فعالمية من حيث تتخطى الحدود العربية الضيقة إلى المجالات الإسلامية والعالمية الرحبة . والملاحظ أن الثقافة الإسلامية ، وإن كتب قسطها الأكبر باللغة العربية (لغة القرآن) ، قد كتبت بلغات أخرى إسلامية بل غير إسلامية في كثير من الحالات .

٥ ــ الثقافة العربية لا تنبع من مصدر واحد كما تنبع الثقافة الإسلامية من القرآن ، ومن هنا لا تتعدد الثقافة الإسلامية كما يتعدد الأدب بحسب الزمان والمكان .

٦ ــ الثقافة العربية ترفض الشعوبية لطعنها على العرب ، ولكن الثقافة الإسلامية ترفضها لأنها تتنافى مع الوحدة الإسلامية ، والاعتصام بحبل الله .

ولكن هذه الفروق لا تمنع الثقافتين أن تتكامل إحداهما مع الأخرى بشرطين :

أ ـــ أن تكون الثقافة الإسلامية مكتوبة باللغة العربية .

ب ـــ أن يكون الموضوع الثقافي ذا طابع إسلامي سواء أكان أدبا ، أم تاريخا ، أم لغة ، أم عقيدة ، أم أخلاقا ، أم غير ذلك من الموضوعات .

إذا عرفنا ذلك فإنه يحسن أن نلقي نظرة عابرة على موقف الطالب غير العربي من هذه الأمور ، وما الذي ينبغي لنا أن نتوقع منه في مجال الاستيعاب الثقافي في جانبه العربي أولا ، وفي جانبه الإسلامي ثانيا : إن علينا أن نفكر في ذلك من حيث النسبية اللغوية أو نظرية « رؤية العالم » التي قال بها همبولدت ، ثم من حيث التباين أو التلاقي بين الثقافتين العربية واالإسلامية :

أولا : من حيث النسبية اللغوية :

اللغة العربية عربية المكان والزمان ، فهي مرآة البيئة العربية ، ووعاء التاريخ العربي . ومهما اتسعت رقعة الاهتمام بها ، أو حفلت عيابها بالمحتويات الإسلامية ، فهي ما تزال وستظل لغة قوم بعينهم ، هم العرب الذين استودعوها طريقة تفكيرهم وسلوكهم ونظرتهم إلى الأمور . وهي من هذا المنطلق تختلف عن لغات الأقوام الآخرين من حيث :

١ ـــ الأصوات وطرق نطقها ومخارجها .

٢ ـــ الوحدات الصوتية وارتباطها بالمعنى وما يشملها من نظام صوتي .

٣ ـــ أقسام الكلم .

٤ ـــ طرق الصياغة الصرفية ، وما إذا كانت صياغة الكلمات تتم بواسطة العزل ، أو الإلصاق ، أو التغيرات الداخلية في الكلمات ، كالذي يحدث في جموع التكسير العربية .

٥ ــ طرق تركيب الجملة ، وتوظيف العلاقات السياقية بين مفرداتها ، وحراسة هذه العلاقات بالقرائن المعنوية واللفظية .

٦ ــ الظواهر السياقية التي يفرضها الاستعمال على حساب الأصل أو القاعدة ، ويربطها ربطا محكما بمواقع معينة من الكلام ، كالذي نراه في العربية من االإدغام والتوصل والتخلص والاعلال والابدال إلخ .

٧ ــ حصيلة المفردات ، إذ تحرص كل لغة على أن تسمي ما في بيئتها ثم تسكت عن مسميات البيئات الأخرى ، فيصبح لكل لغة من المفردات ما لا مقابل له في لغة أخرى بعينها .

٨ ــ بل إن الكلمات التي تنتمي إلى لغات مختلفة ونزعمها متقابلة لا ينبغي أن ندعي بينها تقابلا تاما ، وإنما يكون بينهما التقاء في بعض النواحي وتباين في البعض الآخر .

فالجمل يوجد في البيئة العربية وفي البيئة التركستانية على حد سواء ، ولكن بين الجملين فروقا خِلْقِيَّةً ووظيفية لا يمكن تجاهلها لأن أحدهما ذو سنام واحد وللآخر سنامان ، وأحدهما سفينة الصحراء - وهو عنصر لا يستغنى عنه في الاقتصاد العربي الصحراوي ، ولكن الثاني عنصر ثانوي في اقتصاد التركستان . ومعنى هذا أنهما في الفهم غير متطابقين ، ولذلك وضعت اللغة الانجليزية لهما اسمين مختلفين .

٩ ــ وفوق هذا أن لغة ما قد تقترض كلمة من لغة أخرى ، ولكنها تغير معناها الأصلي إلى معنى آخر يلائم بيئتها الجديدة ، كالذي حدث في الحشد الهائل من الكلمات الذي أخذته اللغات الإسلامية (كالتركية والفارسية والأردو والهوسا والسواحلية وغير ذلك) من اللغة العربية .

وينبغي أن يكون الفصل السابق (التعرف) قد أشار إلى الفروق الستة الأولى التي هي مجال التعرف ، وقدم بالنسبة إليها بعض الآراء . أما الفروق الأخيرة (السابع والثامن والتاسع) فهي مجال القول في الاستيعاب ، ولذا سوف نتناولها

هنا دون ما سبقها من فروق ، بسبب ما ذكرنا ، ولأنها أوضح مجلى لفكرة النسبية اللغوية التي أشار إليها همبولدت . كما أن ربطها بهذه النسبية أيسر على غير المتخصص من ربط الفروق السابقة بها .

تعمل مجامع اللغة العربية في عالمنا العربي على صوغ المفردات للدلالة على مفاهيم لم تمسها العربية من قبل ، وذلك في مجالين : أحدهما المصطلح العلمي ، وثانيهما ألفاظ الحضارة . ذلك أن التطور العلمي يجري الآن بمعدلات لم يسبق وقوعها في التاريخ ، وفي كل يوم يشهد العاملون في الحقل العلمي مصطلحات جديدة لمفهومات جديدة ، ولكن كل مصطلح من هذه يصاغ أولا بلغة العَالِم الذي أجرى البحث . ولا شك أن معنى المصطلح لحظة صياغته يكون مجهولا بالنسبة للمتكلمين باللغات الأخرى ، مما يعني أن اللغات الأخرى في تلك اللحظة خالية من مقابل لهذا المصطلح . واللغات الأخرى حيال هذا الوافد الجديد فريقان : فريق أصحابه يشتغلون بالنشاط العلمي ، فيعملون على إيجاد مقابل للمصطلح الجديد بالتوطين (كالتعريب مثلا) ، أو الترجمة ، أو اشتقاق لفظ جديد ، أو غير ذلك من الوسائل . والفريق الآخر لا يعرف النشاط العلمي ، فيظل خلوا من مقابل لهذا المصطلح ، ليتحقق بقصوره وعجزه مبدأ النسبية اللغوية الذي أشرنا إليه من قبل .

وأما بالنسبة لألفاظ الحضارة ، كأسماء الملابس ، وأدوات الزينة ، والفرش ، والأطعمة ، والآنية ، والأدوات المنزلية ، والكهربائية ، والاليكترونية ، وغيرها فالمعروف أن المجتمعات تختلف في شأنها بين عارف بها وجاهل لها ، ثم يختلف العارفون بين من يعرف شيئا ومن يعرف غيره ، وإذا تعددت المسميات على اختلاف المجتمعات تعددت الأسماء ، ونبا بعضها عن أن يترجم البعض الآخر . فالجبة لا تصلح أن تترجم بلفظ coat ، والكردان لا يترجمه لفظ necklace ،

والبسبوسة لا مقابل لها في غير لغة أهلها وليس في العربية لفظ مقابل تليفزيون ، أو ميكرفون ، أو رادياتير ، أو بوجيه ، أو رادار ، أو غير ذلك ، مما يجعل التعريب أيسر المخرجين من المشكلة ، ولكن أصعبهما ما نراه من دعاة الترجمة والاشتقاق من نحو قولهم التلفزة ، والاذاعة المرئية ، ولاقط الصوت ، وشموع الاحتراق ، ونحوها . وقد يدعو ذلك في بعض الحالات إلى عدم تقبل المجتمع الكلمة الجديدة ، فيعمد أصحاب الفكاهة من الناس إلى صياغة الأقاويل ، للتندر على أصحاب هذا الاتجاه ، كالذي ادعوه على مجمع اللغة العربية من صياغة مصطلح للساندويتش يقول : « شاطر ومشطور وبينهما طازج » ، والمجمع براء من ذلك .

ما الموقف من هذه النسبية اللغوية في تعليم اللغة والثقافة التي تعبر عنها هذه اللغة ؟ الجواب أن لهذا الموقف جانبين : أحدهما يتعلق بتقديم معاني المفردات ، والثاني يتصل بتقديم المحتوى الثقافي للدرس اللغوي . ويمكن الوصول إلى اكتساب معنى الكلمة المفردة بإحدى طريقتين : أولاهما الشرح المباشر بالمرادف أو الوصف أو التمثيل أو غير ذلك من وسائل الشرح ، والثانية إيراد الكلمة في بيئاتها المختلفة من الشواهد والأمثلة والنصوص المتصلة ، فيكتسب الطالب معنى الكلمة بواسطة قرينة السياق . فأما الشرح بالمرادف (وهو في حالة اللغة الأخرى يسمى المقابل) فلا يمكن الاعتماد عليه ، للأسباب التي قدمناها مما يتصل بالنسبية اللغوية . وإذا كان كثير من اللغويين ذوي المكانة ينكرون الترادف في اللغة الواحدة[1] فأولى بنا أن ننكر تساوي معنى اللفظين اللذين نسميهما متقابلين في لغتين مختلفتين . ولأمر ما ساءت سمعة طريقة الترجمة في حقل تعليم اللغة الثانية ، وحلت محلها الطريقة المباشرة ، أو السمعية الشفوية ، التي تعتمد على الاستعمال الفعلي للغة المنطوقة في جمل حقيقية ذات محتوى ثقافي ، لا مجرد أمثلة يصنعها المعلم في اللحظة المناسبة . وأما شرح الكلمة المفردة بوصف مدلولها

(١) الأصول للمؤلف .

كقولنا : الأسد حيوان من فصيلة الهررة قوي مفترس ، فإن الوصف يتفاوت ضيقا واتساعا . فإذا كان تصور المعنى لا يتم إلا بواسطة دقة الوصف فإن الوصف الدقيق يطول في العادة حتى يتجاوز الأغراض العلمية للدرس ، ولو تصورنا معجما يتوخى مثل هذه الدقة لخرج عن طابع المعاجم إلى طابع دوائر المعارف . أضف إلى ذلك أن وصف المعنى يعد من قبيل التعريف ، ولكنه يتحتم فيه أن يكون كالتعريف جامعاً مانعاً ، وإذا لم يكن جامعا ولا مانعا بالضرورة فهو عاجز عن إيضاح المدلول إيضاحا كافيا ، وهذه النقطة بذاتها قصور في مناهج المعاجم بصفة عامة ، وهي السبب في اختلاف تصور المدلول المفرد من فرد إلى فرد ، وفي حدوث سوء التفاهم بين الناس ، حين يأخذ أحدهم المعنى من صفحات المعجم وليس من حلبة الاستعمال . وأما التمثيل فعيبه أنه يشرح المفهوم الكلي بأحد أفراده ، أي أنه يوضح العام المجرد بالخاص الحسي . ولو أن شخصا قدم لمعنى الكلب كَلْباً سلوقيا فقال : الكلب مثل هذا ، فلربما عجز السامع أن ينسب إلى الكلبية صغار الكلاب ذوات الفراء الطويلة ، وضخامها التي تتجاوز حجم السلوقي ضعفين أو ثلاثة أضعاف . ولو أن شخصا آخر شرح كلمة السمكة بالتمثيل بسمكة القرش مثلا فلربما ظن السامع الدرفيل أو القيطس أو غيرهما من الثدييات المائية من قبيل السمك ، بجامع الشكل العام والمعيشة في الماء .

نخلص من ذلك إلى أن الطريقة المثلى لتعليم معاني المفردات هي تعريض المتعلم للاستعمال ، بحيث يسمع الكلمات في بيئاتها السياقية منطوقة ، ويراها مكتوبة ، فيوحي السياق بمعناها ، لأن السياق بما يحيط به من قرائن مقامية حالية ، ومقالية لفظية ، وما يربطه من علاقات نحوية ، يعد قرينة كبرى في الدلالة على المعاني . وحسبنا أن نعلم أن الطفل بتعرضه للاستعمال اللغوي يستطيع أن يأخذ معاني الكلمات ويحذق استعمال اللغة في ثلاث سنوات أو ما

دونها دون أن يستعين بوسيلة أخرى غير التخاطب . بل أن الطفل حين يحدث له أن يسأل أحد المحيطين به عن معنى إحدى المفردات يفيد من التخاطب أكثر مما يفيد من شرح هذا الذي سأله ، لأن المسئول ليس جهة فنية في تعليم اللغة ، وربما كانت إجابته أحيانا أكثر ضررا للطفل من سكوته وعجزه . وإذا كان تعريض المتعلم للاستعمال هو الطريقة المثلى فلا ينبغي أن يكون حائلا دون استعمال وسائل الشرح المذكورة سابقا عند الضرورة واحتمال الجدوى .

ثانيا : من حيث المحتوى الثقافي بجانبيه العربي والإسلامي :

عند هذه النقطة نصل إلى المحتوى الثقافي للدرس اللغوي ، وما ينبغي له من الاحتياطات عند توجيهه إلى المتعلم غير الناطق بالعربية . والمحتوى الثقافي هنا ينبغي أن يأتي من جانبي الثقافة : الجانب العربي والجانب الإسلامي ، وفي كليهما لا بد أن يحافظ على طائفة من المعايير التي تضمن لنا حسن استجابة الطلاب لما يتعلمون ، وحسن استيعابهم لما يلقى إليهم من هذا الحقل المترامي الأطراف ، والمتعدد الألوان . وإليك عددا من المعايير الواجبة عند تقديم المحتوى الثقافي للدرس اللغوي .

أ ـــ المعيار الأول أن تكون المادة المختارة من شأنها أن تؤدي إلى النتائج التي نرغب في الوصول إليها ، وهي توليد المحبة في نفوس الدارسين للثقافة العربية والإسلامية ، والكشف عن تفوق ما تشتمل عليه من القيم الدينية والخلقية ، ليقبل الطالب على تعلمها معتزا بها ، معجبا بثرائها ، حفيا بما فيها من العبرة والموعظة الحسنة ، منتفعا بما تقدم له من المثل الطيب والقدوة ، سواء من حيث الأمور الدينية كالتقوى ، والمحافظة على الشعائر والوصايا الدينية ، أم من حيث الأمور الخلقية كالكرم ، والإيثار ، والشجاعة ، والتفاني في سبيل المبدأ ، والتنزه عن الدنايا ، وهلم جرا .

ب ــ المعيار الثاني هو البساطة ومعناها ألا يشتمل النص المعروض على مادة معقدة عسرة الاستيعاب ، سواء من الناحية اللغوية كالتراكيب النحوية الملبسة التي تتعدد فيها احتمالات المعنى ، أو التراكيب المربكة التي يكثر فيها التقديم والتأخير ، أو الفصل بين المتلازمين ، أو الحذف أو التقدير ، أو الأساليب البلاغية التي تتسم بالخفاء كالاستعارات التي تخفى فيها العلاقة ، أو لا تسعف فيها القرينة ، وكالتشبيهات التي لا يتضح فيها وجه الشبه وهو محذوف ، أو لا يحظى بالقبول وهو مذكور ، وكالكنايات البعيدة ، وأن يكون الموقف معقدا اجتماعيا بسبب اختيار مواقف الصراع بين العاطفة والواجب مثلا ، أو معقدا عقليا بعرض الأفكار الفلسفية المتشابكة التي تحتاج إلى شرح طويل . والأفضل دائما بالنسبة لمعيار البساطة أن نختار ما يسهل استيعاب الطالب له ، ولا يضطر المعلم معه أن يدخل في صراع مع اختيار الكلمات للشرح ، لأن حصيلة الطلاب من الكلمات قليلة ، والتعرض لكثرة الشرح بسبب التعقيد ستلجىء المعلم إلى استعمال كلمات تحتاج هي نفسها إلى الشرح ، وهكذا ينشأ موقف غير مستحب .

جـ ــ المعيار الثالث اجتناب اختيار عناصر من الثقافة العربية الإسلامية تتعارض مع ثقافات الدارسين ، فتسبب لهم إحساسا بالحرج أو الغضب أو الدونية أو النفور من الدرس ، أو تشحذ في نفوس الطلاب المقاومة والدفاع عن ثقافات بلادهم . وهذا أسوأ ما يمكن أن يحدث لطالب غير عربي ، إذ نلجئه بسبب عدم فطنتنا إلى مداخل الأمور ومخارجها أن يصبح عدوا لثقافتنا بدل أن يكون صديقا لها . ولا ينبغي كذلك أن ننشىء مقارنة لثقافتنا بثقافات الطلاب ، للأسباب المتقدمة من جهة ، ولأن الدرس درس لغة وليس درس ثقافة مقارنة من جهة أخرى ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ﴾ .

د ــ والمعيار الرابع حسن العرض ، فلا ينبغي أن يقتصر الأمر على مجرد قراءة النص أو سرد القصة ، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية التي لا يستغنى عنها في التعليم الحديث للغة الثانية ، بل في تعليم اللغة الأولى في بعض البلاد . وعلى الرغم من أن السبورة والطباشير أشهر وسائل التعليم وأيسرها استعمالا نجد الانتفاع بها مشروطا بمهارة المعلم في استعمالها ، وليس كل معلم ماهراً حسن الخط جيد الرسم حسن التصور لما يؤدي من كل ذلك إلى الاستيعاب . ولكن هناك وسائل تعليمية أخرى لا تعتمد مباشرة على مهارة المعلم ، وحسب المعلم أن يشرف على انتفاع الطلاب بها .

هـ ــ المعيار الخامس هو المواءمة بين المحتوى الثقافي في درس اللغة وبين غرض الطالب في تعلم اللغة العربية . فالغايات التي يسعى إليها الطلاب غير الناطقين بالعربية غايات متعددة متنوعة ، فقد يكون الغرض شخصيا كأن يكون للطالب ميل إلى اللغة العربية لسبب ما خاص به ، ومن ثم يكون المحتوى المطلوب عاما يختار من مختلف عناصر التراث قديمه وحديثه دون شروط خاصة بالزمان أو المكان أو النوع . وقد يكون الغرض اجتماعيا كرغبة الطالب في مخالطة العرب ، أو الزواج منهم ، أو نحو ذلك ، فيحسن في المحتوى أن يكون من الأدب المعاصر كالقصة الحديثة ، والمادة الإعلامية ، وهلم جرا . وقد يكون الغرض اقتصاديا كالرغبة في الهجرة إلى البلاد العربية ، أو العمل بها ، فيكون من الخير للمحتوى الثقافي للدروس أن يكون ذا طابع عملي . وقد يكون الغرض دينيا كأن يكون للطالب رغبة أن يصبح داعية إسلاميا ، أو مدرسا للغة العربية بين أبناء وطنه ، أو راغبا في فهم الكتاب والسنة في مصدرهما اللغوي الأول وهو اللغة العربية ، وفي تلك الحالة يحسن للمستوى الثقافي

أن يشتمل على معلومات دينية إسلامية .

هذه هي المعايير التي تراعى عند اختيار المحتوى الثقافي للدرس اللغوي . أضف إلى ذلك أنه قد يكون من السهل أن تلقن قاعدة نحوية ، أو أن تشرح نصا أدبيا جرى فيه تطبيق كل المعايير المتقدمة من الناحية الثقافية ، ولكن الطالب بعد التلقين والشرح لا يستطيع أن يقنع نفسه بأنه وصل إلى سليقة النحو ، أو الزمالة الاجتماعية في إطار الثقافة ، إذ لا بد في الحالتين من الممارسة الفعلية للاستعمال الحي ، إذ يكون اكتساب صحة النحو أو استيعاب الأنماط الثقافية نتيجة طبيعية للمخالطة التي ذكرنا أنها تكسب الطفل لغة أمه وعاداتها وتقاليدها دون قراءة أو تعلم منظم . هذاوإن خير تقويم لاستيعاب الطالب للثقافة العربية الإسلامية إنما يتم بناء على الأسس الآتية :

١ — حسن المشاركة في الدرس .

٢ — مداومة الانتباه .

٣ — الأسئلة الدالة على الفهم .

٤ — حسن الاجابة في الاختبارات .

٥ — انعكاس ما تعلمه من الثقافة على سلوكه الشخصي .

بعد أن فرغنا من الكلام في الجانب الثقافي من الاستيعاب يجدر بنا أن نلقي نظرة على الجانب الآخر اللغوي ، فنتكلم عن المعنى الأصلي ، الذي ينسب إلى أصل وضع الكلمة كما يقول فقهاء اللغة ، ثم عما يطرأ على هذا المعنى من تغيرات بلاغية وأسلوبية ، يعود بعضها إلى عادات الطبيعة ، وبعضها إلى حركات النفس ، وبعضها إلى ارتباطات المنطق ، وبعضها إلى حدود العرف . ثم ننظر في موقف الطالب غير الناطق بالعربية لنرى ما إذا كان في طوقه استيعاب هذه المعاني غير الأصلية عندما يقصدها المتكلم ، أو أنه يقف أمامها عاجزا عن إدراكها

متشبثا بالمعنى الأصلي الذي تعلمه من حصيلة المفردات التي قدمت له في دروس العربية . وأستميح القارىء الكريم عُذْراً في بيان المقصود بما ذكرته من أنواع هذه المعاني .

المقصود بالمعاني الطبيعية ما ذكرنا منذ قليل إنها تعود إلى عادات الطبيعة أو ما تعودناه نحن في تعاملنا مع الطبيعة على الأصح ، فلقد تعودنا مثلا أن نربط ربطا سببيا أو اقترانيا بين بعض الظواهر الطبيعية وما يصاحبها من أحداث أو أحوال ، فنجعل الظاهرة قرينة على الحدث أو الحالة ، ونجعل حدوث الحدث أو وجود الحالة معنى طبيعيا للظاهرة . فالرعد والبرق معناهما سقوط المطر ، وصفرة الوجه تدل على الخوف أو فقر الدم بحسب ما يتضافر معها من قرائن أخرى ، وحمرة الوجه تدل على الخجل ، إلا أن يصاحبها احتقان وانتفاخ في العروق واتساع في فتحة الأنف وسرعة في التنفس ، فتدل على الغضب ، والنغمة الموسيقية السريعة الإيقاع تدل على الخفة والطرب ، والبطيئة الإيقاع تدل على الحزن وثقل النفس ، وكذلك تختلف أبحر العروض ، والقافية المطلقة تبعث في النفس ما لا تبعثه القافية المقيدة ، والقصيدة الواحدة يختلف معناها الطبيعي ، أي أثرها في النفس ، بحسب حسن إلقائها أو سوئه ، ولكل كلمة جرس قد يكون أثره مستحبا وقد لا يكون ، وللمحسنات البديعية تأثير ما في النفس ؛ وكل هذه المعاني يسهل على الإدراك ولكنه يستعصي على التعليل والوصف ، وقديما عاب النقاد العرب أبياتا من الشعر بأنها لم تشتمل على معنى ذي بال ، على رغم إعجاب الناس بها . ولكنهم لم يسألوا أنفسهم لم أعجب بها الناس . قال الشاعر :

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على حدب المهارى رحالنا ... ولم يعرف الغادي الذي هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت بأعناق المطى الأباطح

وحاول عبد القاهر الجرجاني أن يفسر جمال هذه الأبيات بما فيها من إجراءات أسلوبية نحوية أو بلاغية ، ولم يفطن النقاد ، ولا عبد القاهر نفسه ، إلى أن في الأمر ما هو أكثر من مجرد هذه الاجراءات ، وذلك هو معناها الطبيعي في الأذن المدربة . وهذا المعنى « يُشَمُّ وَلاَ يُفْرَكُ » ، ولا يمكن وصفه بأكثر من عبارات كانت تتكرر في وصف كل نص يعجب به النقاد إذ يقولون : « حسن الديباجة ، قوي النسج ، محكم السبك ، جزل الأسلوب ، له ماء ورونق » . وهذا أيضا ما قاله أحد القرشيين في وصف القرآن : « إن أعلاه لمثمر ، وإن أسفله لمغدق ، وإنه يعلو ولا يعلى عليه » ويحدث ذلك دائما عندما يجد أحد الناس نفسه يقف وجها لوجه أمام المعاني الطبيعية للأسلوب ثم لا يستطيع لها تفسيرا ، فيعمد إلى تغليف رأيه في طائفة من الاستعارات والكنايات والأساليب الأخرى ، ويهرب بذلك من حرج الموقف . ويمكن أن نَفْصِلَ هذه المعاني الطبيعية إذ نجري تجربة أشبه بالتجارب المعملية التي تحاول فصل أحد عناصر المُرَكَّب . ويتم هذا الفصل بأن نسوق نصا سليما من الناحية النحوية ، ولمفرداته معان معجمية مفردة ، ولكنه لا مضمون له في جملته . وسنورد للتدليل على ذلك شاهدا من الشعر ومثالا من النثر . أما الشعر فقول المجنون بن جندب .

محكوكة العينين معطاء القفا ... كأنما قدت على متن الصفا
تمشي على متن شراك أعجفا ... كأنما ينشر فيه مصحفا

وقد استوفى هذان البيتان الأمور الآتية :

١ ــ لا تنافر بين حروفهما .
٢ ــ ولا خلل في تراكيبهما .
٣ ــ ولا علل في وزنهما .
٤ ــ ولا عيب في قافيتهما .

٥ ـــ ولكل كلمة مفردة فيهما معنى يمكن أن نعثر عليه في المعجم .

ولكنهما خلو من المضمون الكلي . حتى قال فيهما أبو زيد : هذا كلام مجنون ، ولا يفهم كلام المجانين إلا مجنون[(١)] . فما الذي جعل هذين البيتين الخاليين من المعنى يستحقان الرواية ، وما الذي ضمن لهما البقاء ؟ إنه « حسن الديباجة ، وقوة النسج ، وإحكام السبك ، وجزالة الأسلوب ، والماء والرونق » أو بعبارة أخرى طريقة سرد البيتين ، لأن هذا السرد يحمل في طيه موسيقى الوزن والقافية ، وانسجام الحروف ، وحسن تجاور الكلمات . ولكل ذلك أثر كأثر النغمة الموسيقية التي تطرب وتفرح أو تحزن إلخ .

وأما النثر فلعله أكثر إثارة للعجب ولعل ظاهرة المعنى الطبيعي الذي هو أثر الأسلوب في الذوق أوضح فيما يلي مما كان في البيتين السابقين . وإليك النص[(١)] :

« إن الذي يرى خواطر التاريخ المقبل وما تنطوي عليه تهاويل النزعات الدقيقة لا بد أن تبهره أحلام الواقعية التي تمتد على روافد التاريخ . ولقد كان الإنسان في كل ناحية من نواحي الوشائج الفارهة في التطور العاطفي قائما بالقسط بين النية والطوية في تعامله مع المرجفين ، وفي موقفه حيال مفردات الظواهر . ولئن كان المد السكوني المتاح للإنسان في ضوء الجزر الحركي لسواكن الجماد لم يأت بجديد في حقل الملاحظة والتجربة ، فإن ما نعلمه من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى إلى حدس زمكاني الطابع أرجواني الاتجاه . تلك هي همسات التاريخ المقبل شاخصة في مقابل إيحاءات العلم ، وهذا هو الحدس الدقيق الذي تضبطه القواعد الصارمة ، ومن ثم اندفع به المؤرخون والعلماء إلى كلمة سواء وقفت بهؤلاء

(١) الأصول للمؤلف .
(١) الأصول للمؤلف .

وأولئك على مفترق الطرق بين تاريخ العلم وعلم التاريخ . وتلك لعمر أبيك ومضة من الومضات الصاخبة في أفانين الفكر لا يعقلها إلا ذوو الضمائر المستوفزة ، وأصحاب المغامرات التطلعية في مسالك الوعي الثقافي . أفئن صاح العلماء في نجواهم بالحمد لظواهر الطبيعة أن أفاءت عليهم من شآبيب رفدها ،أفينكر منكر بعد هذا أن التأمل من أقصر الطرق إلى التعمل ؟ هذا ما سيهيب به السلف » .

ما مضمون هذا النص ؟ لا شيء ! ما وَقْعُ هذا النص من الناحية الشكلية ؟ إن له وقعا دون شك ولعله أقرب إلى وقع الأسلوب العلمي المتأدب . ما معنى ذلك ؟ معناه أن لهذا النص معنى طبيعيا يختلف عن معاني مفرداته ، ويقف خَلَفاً لما لم يتحقق من معاني جملة .

والسؤال الآن : كيف يمكن للطالب غير الناطق بالعربية أن يستوعب المعاني الطبيعية للعناصر اللغوية في اللغة الفصحى ؟ ربما أعاننا على الاجابة على هذا السؤال أن نضع السؤال بطريقة أخرى : كيف يمكن للطالب أن يستوعب الأساليب العربية ، فيفرق بين أسلوب وأسلوب آخر بما يَقِرُ في نفسه من تأثير هذه الأساليب ؟ لأن هذا الطالب مسئول آخر الأمر أن يعرف مما يقرأ ما إذا كان المقروء شعرا أو نثرا ، وما إذا كان النثر جزلا أو ركيكا ، وهلم جرا . وقد يحسن منه فيما بعد أن يفرق بين أسلوب الجاحظ وأسلوب ابن العميد ، أو بينهما وبين أسلوب ابن المقفع ، أو القاضي الفاضل ، أو مصطفى صادق الرافعي ، أو يفرق بين شعر أبي تمام وشعر البحتري ، أو المتنبي ، أو غيرهما . الجواب على ذلك ما كان بين أبي نواس وخلف الأحمر إذْ أمر خلف أبا نواس أن يحفظ ثلاثين ألف بيت من الشعر فلما حفظها أمره أن ينساها . وعلى معلم النصوص والتدريب على كتابة المقال أن يتعاونا في هذا الحقل .

وأما ما يعود من المعاني إلى حركة النفس فذلك أنواع :

١ ـــ ما يفهمه السامع أو القارىء من الإحساسات والمواقف التي يعبر عنها المتكلم أو الكاتب . ويجب أن أؤكد هنا أن السامع أو القارىء فاهم لا متدوق ، لأن التذوق متروك للفصل التالي وعنوانه « الاستمتاع » . ومأخذ ما يفهمه السامع أو القارئ هنا هو الجمل الإفصاحية العاطفية الانفعالية المعبرة عن دخيلة نفس المتكلم ، أو ما يزعم المتكلم أنه دخيلة نفسه ، وذلك كجملة المدح والذم والتعجب والندبة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات والإغراء والتحذير ونحو ذلك . وهذا هو المعنى الإفصاحي .

٢ ـــ ما يفهمه السامع أو القارىء من خلال ارتباط العبارة بمعنى آخر لها ينسب إليهما إما أن يفهم منها هذا المعنى بعد أن كان لها معنى آخر ثم هجر لسبب ما ، وإما لأن مدلوله لا يصرح به وإنما يكني عنه ، وإما لأن المنطوق قوي الشبه بما لا يصرح به ، وإما لأن الدلالة الفصحى بطلت في العامية وحلت محلها دلالة أخرى غير مستحبة . فالأول مثل « الغائط » كان يدل على المكان المنخفض في الأرض كالحفرة ونحوها يقضي فيها الإنسان حاجته ، ثم هجر ذلك وأطلق على البراز ، فانعكس ذلك على اللفظ ، فأصبح له معنى عكسي غير مستحب . والثاني كأسماء أعضاء الجنس ، إذا صرح بها متكلم أحس السامع منها بهذا المعنى الانعكاسي المعيب . والثالث كلفظ « الزُّنْبور » وكذلك لفظ « الزُّبُرُ » جمع « زبور » انعكس عليها الاستعمال العامي . والرابع كلفظ « النكاح » في اللهجة المصرية يطلق على العمل الجنسي ، وحلت محله كلمة « الزواج » . وهذا النوع يسمى المعنى الانعكاسي .

٣ ـــ ما يفهمه السامع أو القارىء من معنى التقديم والتأخير ، والتأكيد ، والاعتراض ، والفصل ، ونحو ذلك في العبارة . كالفرق بين

« نعبدك » ، و « وإياك نعبد » ، و « لا نعبد إلا إياك » ، و « ولا نعبد ــ يا رب ــ غيرك » ، و « إنما نعبدك أنت » ، إلخ . فلكل واحدة من هذه الجمل في نفس السامع حركة نفسية معينة لا يمكن أن تقام لها القواعد ، لأن حركات النفس غير قابلة للتقعيد . وهذا النوع يمكن أن نسميه المعنى البؤري لأنه يكشف عن بؤرة الاهتمام .

والذي يعود من المعنى إلى ارتباطات المنطق متنوع متشعب ، أوضحه نتائج الاستدلال المنطقي ، ولكن اللغة في مفرداتها وتراكيبها تحتمل مثل هذه الارتباطات أيضا . فمن حيث المفردات يمكن أن تقوم بين الكلمتين علاقة الترادف (بصرف النظر عن مقدار التطابق بين معنى هذه الكلمة وتلك) ، وعلاقة التضاد ، والاشراك اللفظي ، والعموم والخصوص ، والتدرج ، والنسبة ، والتقابل ، والتصنيف . فالترادف كليث وأسد ، والتضاد مثل كبير وصغير ، والعموم والخصوص كعربي ومصري ، والتدرج ككبير وأكبر ، والنسبة كأب وابن ، والتقابل كفوق وتحت ، والتصنيفَ كحيوان ونبات وجماد . فكل واحدة من هذه العلاقات تجعل للمعنى ارتباطا منطقيا خاصا ، هو ارتباط التساوي ، أو التخالف ، أو الاشتمال ، أو نحوها . هذا في حقل المفردات . وأما في علاقات الجمل فيمكن أيضا أن نجد الترادف مثل « إياك نعبد » و « أنت ربي » ، والاستلزام نحو « رأيت أباك » إذ يلزم من ذلك « لك أب » ، والتعارض كالذي بين « أنا أعزب » و « زوجتي مريضة » ، وتحصيل الحاصل نحو « هذا زعيم الشعب » و « هذا يقود الشعب » ، والتناقض نحو « أخشى أن يعاقبني أبي فلقد مات وأنا مذنب في العام الماضي » ، والاقتضاء نحو « غدا مناقشة رسالتي للدكتوراه » إذ تقتضي « حصلت على الدرجة الجامعية الأولى » . (والفرق بين الاقتضاء والاستلزام فيما يبدو أن الاقتضاء حركة في اتجاه الماضي والاستلزام حاضر أو مستقبل) . والاخراج نحو « الإنسان حيوان) إذ يخرج

بذلك « الإنسان جماد » ، (ومثل ذلك ما يحدث دائما في الاخراج بالقيود في التعريف ونحوه وبها يصير التعريف مانعا) ، والاحالة نحو « لقد خر عليهم السقف من تحتهم » ، والمخالفة نحو « يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا » أي « أنت غير مرجو الآن » ، ونحو « الذي يأتيني فله درهم » أي « الذي لا يأتي فلا شيء له » . وهو مفهوم المخالفة عند الأصوليين .

هذا وقد جرى الانتفاع بعلاقة الاستلزام في اتجاهين :

الأول : الأقيسة الارسطية حيث إن وضع إحدى المقدمتين إلى جانب الأخرى يستلزم النتيجة .

الثاني : علم البيان الذي بنى فكرة الكناية على أساس معنى بعيد مقصود يلزم عن معنى قريب غير مقصود ، وكلا المعنيين لعبارة واحدة بعينها نحو قول الخنساء « طويل النجـاد رفيع العماد » . وكذلك يقوم المعنيان في التورية والاستخدام .

أما ما يعود من المعنى إلى حدود العرف فذلك هو المعنى الوظيفي الذي يؤديه الجزء التحليلي الذي دون الكلمة المفردة ، والمعنى المعجمي الذي ينسب إلى الكلمة في المعجم ، سواء أكان لها بحسب أصل وضعها أو بحسب التطور الدلالي المؤدي إلى تعدد هذا المعنى المعجمي للكلمة الواحدة . وسنحاول في الفقرات التالية أن نوجز القول في هذا الجانب العرفي من المعنى . والأجزاء التحليلية التي دون الكلمة مما ينسب إليه المعنى الوظيفي كما يلي :

١ ــ الأصوات والوحدات الصوتية .

٢ ــ الأصول والزوائد .

٣ ــ البنية الصرفية .

٤ ــ القرينة النحوية اللفظية .

٥ ــ الظاهرة الموقعية .

وقد سبق الكلام عن هذه الأمور تحت عنوان « التعرف » ، وإنما وضعت هنالك لأن كل عنصر من هذه العناصر يُعَدُّ قرينة تعرف بها وظيفته ويُتَعَرَّفُ به عليها . أما موضوع الاستيعاب من بين المعاني العرفية فهو المعنى المعجمي ، وما يتصل به من تقلبات ترجع إلى الأساليب البلاغية . فالتعرف يَنْصَبُّ على علاقة المبنى بالمعنى الوظيفي ، والاستيعاب ينصب على فهم المعنى المعجمي والدلالي .

يختلف المعنى المعجمي عن المعاني الوظيفية التي تقدم ذكرها من حيث إنه معنى الكلمة المفردة ، وليس هو معنى العنصر الذي دون الكلمة . فإذا أخذنا كلمة مثل « قرأ » وجدنا لها المعاني الوظيفية التالية :

١ ـــ الدلالة على حدث هو القراءة (ومصدر هذه الدلالة الأصول الثلاثة)

٢ ـــ الدلالة على زمن هو الماضي (ومصدر هذه الدلالة الصيغة الصرفية)

٣ ـــ الدلالة على فاعل الفعل (في مقابل دلالة المبني للمجهول على من وقع عليه الفعل) .

أما معناها المعجمي فهو :

١ ـــ تتبع الكلمات بنظره ونطق بها .

٢ ـــ تلا القرآن من حفظه أو من المصحف

٣ ـــ ضم بعض الشيء إلى بعض وجمعه .

والعلاقة بين الدال والمدلول في كلتا الحالتين علاقة عرفية من صنع المجتمع الذي يستعمل اللغة ، فليس للفرد أن يتصرف فيها بأن يغير اللفظ مع الابقاء على المعنى ، فيقول « جلس » وهو يقصد أحد المعاني المذكورة ، أو أن يغير المعنى ويبقي على اللفظ فيقول « قرأ » وهو يقصد أحد معاني « أكل » وكما لا يجوز للفرد أن يتصرف في العلاقة العرفية في حدود الكلمة ذاتها لا يستطيع أن يتصرف

في علاقة أخرى هامة جدا تكون بين الكلمة والكلمة ، وقد سبق أن أطلقنا عليها اسم (المناسبة المعجمية) ، ويمكن أن نسميها أيضا « الاختصاص المعجمي » . فليس من المقبول من أي فرد كان أن يقول « جَلَسْتُ السَّمَاءَ » ، ولا « قَرَأْتُ الرَّغِيفَ » ولا « ضَحِكْتُ الْمَاءَ » ولا « أَكَلْتُ الْبَابَ » ، لأن مثل هذه العبارات المرفوضة تتسم بالإحالة ، لفقد المناسبة بين مفرداتها ، إما بسبب انتماء كل كلمة إلى حقل معجمي لا ينسجم مع حقل الأخرى ، كما في « أكلت الباب » ، لأن الفعل « أكل » يتطلب مفعولا من نوع المأكولات ، وإما بسبب خرق قاعدة نحوية كما في « ضَحِكْتُ الْمَاءَ » لأن الفعل « ضحك » لا يتعدى إلى المفعول به إلا بحرف جر .

ولكن هناك حالات يمكن للفرد فيها أن يتصرف تصرفا فرديا إزاء هذه العلاقة العرفية الاجتماعية ، وذلك بأن يقيم مكانها علاقة فنية يخترعها من عنده ، ثم يحتاط لسوء فهم السامع أو القارىء ، واحتمال اتهام العبارة بالإحالة ، فيقيم قرينة على أن العلاقة فنية لا عرفية ، وكأنه يقول للسامع : تريث قليلا ولا ترفض هذه العبارة لأن فيها جانبا فنيا يعوضها عما افتقدته من طابع عرفي ، ويعطيها من الجدة والطرافة ما يغفر لها جرأتها على عرفية الاستعمال اللغوي . ذلك شأن كل معنى مجازي . وبهذا يمكن إيراد الايضاحات الآتية :

١ ـــ المعنى العرفي اجتماعي الطبع وهو المعنى الأصلي الذي للكلمة بأصل الوضع .

٢ ـــ من عادة هذا المعنى أن يتعدد بالنسبة للكلمة الواحدة بسبب تطور دلالات الكلمة على مر عصور الاستعمال .

٣ ـــ المعنى المجازي فني ، وهو من ثم فردي ، شأنه شأن كل ما هو فني .

٤ ـــ هذا المعنى المجازي لا يقوم ولا يقبل إلا بترك العلاقة العرفية ووضع علاقة فنية في محلها ، ثم برصد قرينة تدل على إرادة هذه العلاقة الفنية .

فالعلاقة والقرينة شرطان لا غنى عنهما .

٥ ـــ قد تكون العلاقة الفنية نابعة من الخيال كالمشابهة ، أو من النطق كالغائية ، (السبب والمسبب) ، أو الكمية (الكل والبعض) ، أو الزمانية (ما كان وما يكون) ، أو المكانية (حالية ومحلية) .

٦ ـــ القرينة هي المفارقة المعجمية ، أو انتفاء الاختصاص (أي عدم المناسبة) بين اللفظين ، بحيث لو ادعينا بينهما علاقة عرفية لأدى ذلك إلى الإحالة ، ومن ثم تكون المفارقة المعجمية هي قرينة إرادة المعنى المجازي .

تطبيـق :

١ ـــ فلان يجتر كلامه .

أ ـــ يتطلب الفعل « يجتر » مفعولا من صفته أن يكون طعاما سبق دخوله إلى معدة الحيوان .

ب ـــ ولكن الكلام ليس له هذه الصفة .

جـ ـــ ولهذا تتسم العلاقة بين الفعل « يجتر » ، والمفعول « الكلام » بالمفارقة المعجمية وعدم الاختصاص من حيث إن أحدهما لا يصلح للآخر عند قصد المعنى الأصلي العرفي .

د ـــ وهذه المفارقة هي القرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي ، وتلمح عادة عند ذكر الكلمة الثانية « كلامه » .

هـ ـــ ومعنى ذلك أن هناك علاقة فنية نشأت بين الفعل والمفعول أغنت عن تجافيهما عرفيا .

و ـــ إذا تأملنا هذه العلاقة تمكنا من لمحها في الفعل (مثلا) وقررنا أنها المشابهة .

ز ـــ شبه مطلق التكرار بتكرار مضغ الطعام (وهو الاجترار) ، ثم حذف المشبه وأقام المشبه به مقامه ، ثم اشتق من الاجترار

« يجتر » بمعنى « يكرر » ، على سبيل الاستعارة التبعية .

حـ ـــ أو لمحناها في المفعول (مثلا) وقلنا : شبه الكلام بالطعام الذي في معدة الحيوان المجتر ، ثم حذف المشبه به واستعاض عنه بشيء من لوازمه وهو الاجترار ، ونسب اللازم إلى المشبه وهو الكلام ، على سبيل الاستعارة المكنية .

٢ ـــ اشتد الظمأ بفلان حتى شرب ماء البحر .

المعروف أن ماء البحر ملح أجاج لا يسيغه الشارب إلا أن يضطر إلى ذلك ، مخافة الهلاك . وهذا سبب مجيء « حتى » في العبارة السابقة ، لأنها عبرت عن « غاية » وصلت إليها شدة الظمأ لا يمكن بعدها ضمان سلامة فلان هذا . ولكن هذه الملاحظة ليست مقصودة لذاتها ، أما ما هو أهم منهـا فهو أن فلانا لا يستطيع أن يشرب ماء البحر جميعا ، إنما شرب منه القدر الذي حفظ عليه حياته . ومعنى ذلك أنه شرب بعض ماء البحر لا كل ماء البحر . ومن ثَمَّ يرد على العبارة سؤال يقول : فكيف جاز لهذه العبارة أن تتجاوز ذكر البعض إلى ذكر الكل ، وأن تعبر بالكل وتقصد البعض ؟ والجواب أن بين الكل والبعض علاقة منطقية هي الشركة في أمر كَمِّي معين هو كمية الماء الذي يمكن شربه هنا . فإذا وصلنا إلى إفهام السامع أنْ قد حدث من فلان شرب ، والشرب تعلق بماء البحر ، فسيعلم السامع دون حاجة إلى التنبيه أن طبائع الأشياء لا تسمح لفلان بشرب ماء البحر جميعه ، حتى لو لم تخصص كمية المشروب بذكر البعضية . ومن هنا يفهم السامع من « شرب ماء البحر » معنى « شرب بعض ماء البحر » ، على طريق المجاز المرسل الذي علاقته الكلية (أي ذكر الكل وإرادة البعض) .

٣ ـــ شكا إلي جملي طول السرى   صبراً جميلا فكلانا مبتلي

أ ـــ لا تكون الشكوى إلا بواسطة الكلام .

ب ـــ والجمل غير متكلم .

جـ ـــ ومن ثم تنشأ مفارقة معجمية بين الفعل والفاعل يتعذر معها اعتقاد إرادة المعنى الحقيقي الأصلي ، المعجمي العرفي . فكيف فهمنا هذا البيت وهشت أنفسنا له ؟ .

د ـــ إنما فهمنا البيت لأننا رأينا المفارقة المعجمية ذاتها قرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي ، فالتمسنا علاقة فنية تحلها محل العلاقة العرفية المهدرة ، فعثرنا على هذه العلاقة التي يمكن أن نعبر عنها على النحو التالي :

شبه ما أصاب الجمل من ظهور الإعياء الواضح في مشيته والضعف في نشاطه بالشكوى التي تصدر من إنسان مبتلى ثم حذف المشبه وهو ظهور الإعياء وأقام المشبه به وهو الشكوى مقامه ، ثم اشتق من الشكوى شكا بمعنى أعيى وضعف، بقرينة المفارقة التي بين الفعل والفاعل ، وذلك على سبيل الاستعارة التبعية . أو نقول : شبه الجمل بالرجل الشاكي ، ثم حذف المشبه به وهو الرجل واستعاض عنه بشيء من لوازمه وهو الشكوى ، وأسند ذلك إلى المشبه وهو الجمل ، على سبيل الاستعارة المكنية .

٤ ـــ تقرأ برنامجا دراسيا فيعجبك فتقول : هذا البرنامج يربي الرجال . وأنت تعلم أن البرنامج موجه إلى أطفال يرجى لهم أن يصيروا في المستقبل رجالا صالحين بسبب التربية المبنية على هذا البرنامج ، فكيف ساغ لك أن تسميهم الآن رجالا ؟ وكيف أشرت إليهم بكلمة لا تصدق عليهم في الواقع الحاضر ؟ الجواب أن بين الطفولة والرجولة علاقة منطقية زمنية من حيث يصل النمو البدني والعقلي للطفل به على مر الأيام والسنين إلى

مرحلة الرجولة ، لا يفلت طفل من هذا التطور مهما كان ولا يتفاداه . وهذه هي العلاقة الفنية المنطقية المتمثلة في مرور الزمن ، وعندما ينشىء المتكلم هذه العلاقة الفنية تقوم القرينة شاهدا على عدم إرادة المعنى الأصلي : فالعلاقة هنا هي اعتبار ما يكون ، والقرينة حالية هي مثول الأطفال الآن ، ورؤيتهم وهم في مرحلة الطفولة دون الرجولة . عند إدراك ذلك يعرف السامع أن المتكلم قد أحل علاقة فنية منطقية محل العلاقة العرفية ، فسمى الأطفال رجالا باعتبار ما سيكون .

ما موقف الطالب غير الناطق بالعربية من إدراك هذه العلاقة الفنية ، واستيعاب معنى الجملة المشتملة على المجاز مرسلا كان أم لغويا ؟ إن تجربتي الخاصة في تعليم أمثال هذا الطالب قد كشفت لي عما يلي :

١) أن استيعاب الطالب للعلاقات العرفية للمفردات (أي المعاني المثبتة في صفحات المعجم) مرهون بعدد محدود من الكلمات العربية تعلمها الطالب في دروس تعليم اللغة العربية حسب خطة محددة وضعها مؤلف الكتاب المدرسي والمسئولون عن وضع برامج الدراسة .

٢) أن هذا العدد من الكلمات يستوعب الطالب منه جملة صالحة بواسطة سياق الاستعمال ، ويخطىء في بعضه إصابةَ المعنى ، فَيُوَسِّعُهُ أو يضيقه أو ينحرف به عن القصد .

٣) يقوم المعلم كثيرا بجهد مشكور في شرح معاني المفردات فيغني عن المعجم ، ولكن جهد المعلم مهما صدق لا يمكن أن يشمل كل ما يصادفه الطالب من مفردات .

٤) كثير من الكلمات التي يصادفها الطالب ويحفظها مما لا يرد إلا في الأسلوب الكتابي ، ومن ثم تبقى هذه الكلمات رهينة النصوص المكتوبة ، وتمثل عبئا على ذاكرة الطالب ، ومصدرا ممكنا لبلبلة فكره

واصابته بالحيرة والاحباط ، وأشهر مثال لذلك مفردات الشعر الجاهلي .

٥) أن الطالب الذي أشرنا إلى عدم استيعابه لكثير من العلاقات العرفية بين اللفظ والمعنى لا يرجى له أن يسهل عليه إسقاط علاقة عرفية وإقامة علاقة فنية مقامها ، أو بعبارة أخرى إحلال موقف فردي محل عرف اجتماعي ، ولا يسهل عليه من ناحية أخرى أن يدرك آلية هذا الإحلال (التي نسميها اجراء الاستعارة إلخ) إلا إذا خضع لعملية تعليمية منظمة ، وذلك على عكس العربي صاحب اللغة الذي يدرك العلاقة الفنية إدراكا مباشرا ويستوعب المعنى دون أن يتعلم كيفية التغير الذي طرأ على العبارة فجعلها تتسم بالجدة وتنم عن شخصية المتكلم في كثير من الأحيان .

٦) أن عدم إدراك الطالب غير الناطق بالعربية للعلاقات الفنية ، وعدم استيعابه للمعنى المترتب على وجودها ، يجعل اللغة العربية في نظره إما غير مفهومة ، وإما صعبة التعلم ، وإما أن يتهم المتكلم أي صاحب النص بأنه لا يفهم ما يقول .

٧) لا بد أن يكون لكل ذلك أثر على عائد العملية التعليمية في جملتها ، وأن يكون هذا الأثر عكسيا بطبيعة الحال وإذا كان الأمر كذلك فإنه ينبغي لنا أن نفكر في علاج لهذه الأسباب المُؤَدِّيَة إلى عدم الكفاءة في القدرة الاستيعابية للطالب . وهذا العلاج لا بد أن يكون جهدا مشتركا بين اللغويين والتربويين .

الفصل الثالث

الاستمتاع

المقصود بالاستمتاع التذوق الأدبي وإدراك مواطن الجمال في النص ، وهذا لا يتحقق إلا بعد التعرف على مباني النص اللغوي ، واستيعاب معانيه . فإذا تحقق هذان الأمران أصبح من يستقبل الاتصال الأدبي بمكان يؤهله ، إذا كان له الاستعداد الفطري أو الكسبي أن يتذوق ما يستقبل من الاتصال . وإذا كان التذوق الأدبي قد يتجه إلى الشكل وقد يتجه إلى الموضوع ، فليس من هم هذا البحث أن يتناول تذوق الموضوع ، وإن كان هاما وضروريا ، وإنما الغاية هنا أن ننظر في الشكل اللغوي وعلاقته بالتأثير في الذوق ، وبتوليد الإحساس بالاستمتاع . وإذا كان ما يسعى إليه الأديب بفنه هو إيجاد أكبر قدر من المشاركة الوجدانية بينه وبين قارئه أو سامعه ، بحيث يجعل القارىء أو السامع ينظر بعين الأديب ، ويسمع بأذنه ، وينفعل بانفعاله ، وينزع إلى تحقيق مطالبه وإلى تحطيم العقبات التي تحول دون هذا التحقيق ، فإذا كان ذلك ما يسعى إليه الأديب فإن أشهر وسائله في هذا السعي أن يحسن تسخير الشكل اللغوي من أجل الوصول إلى هذه الغاية . ولقد نعلم أنه « لا ينبغي للغوي أبداً أن يطمع في أيضاح القيم الجمالية للأدب بواسطة النظر اللغوي ، أكثر مما يمكن للقيم الموسيقية أن تتضح بواسطة تدقيق النظر في النوتة الموسيقية ، ولكن الأدب لغة من اللغة كالكلام اليومي تماما ، وهو من ثم موضوع للبحث اللغوي وإن اعترض قوم بأن

التحليل اللغوي لقصيدةٍ ما إنما هو نوع من الإلحاد في النقد »[1] . وما دام الأدب أدبا لغويا فردي المنبع واجتماعي الغاية ، فإن عنصر الفردية في منبعه لا بد أن يجعل كل عمل أدبي ذا أسلوب فردي خاص . وهكذا تختلف أساليب الأداء باختلاف الأدباء ، ويصبح النظر في الأسلوب جزءا هاما من العمل النقدي لا يمكن إغفاله بحال ، ولا الحط من قيمته في إيضاح ظاهرة الاستمتاع .

دعنا إذاً ننظر في طبيعة اللغة الأدبية لنرى مدى القرب أو البعد بينها وبين اللغة التي يستعملها من يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ، ثم نرى بعد ذلك وسائلها التي تسخرها لتوليد الاستمتاع ، ثم نرى من بعد ذلك طاقة الطالب غير الناطق بالعربية في مجال الانتفاع بهذه الوسائل في الاستمتاع بالنص عندما يعرض لها أو يتعرض لتأثيرها . وسوف يتضح لنا بعد ذلك ما إذا كانت هذه الوسائل مؤثرة بذاتها ، فيكون الناس حيالها سواء كما يتساوون في الاستدفاء بحرارة الشمس ، أو كانت ثقافية محلية ، فلا ينتفع بها إلا ناشيء في الثقافة العربية أو كالناشيء فيها ؛ أو قل بعبارة أخرى : « لنرى ما إذا كانت القدرة على الانتفاع بهذه الوسائل في اللغة العربية بخصوصها فطرية أو مكتسبة » .

وينبغي أن يكون واضحا منذ البداية أن التركيب الاضافي القائل « لغة الأدب » لا يعني أن لغة الأدب غير لغة العرب ، وأن تراكيب مثل : اللغة الأدبية ــ اللغة العلمية ــ لغة القانون ــ لغة الشارع ــ لغة الإعلان ــ لغة الإعلام ــ لغة الصحافة إلخ لا تعنــي تباينا في الأصوات أو الصيغ الصرفية أو القرائن النحوية أو القواعد بين كل واحدة من هذه وبين الأخرى ، وإنما المقصود باللغة هنا « لغوة » أو « أسلوب نوعي » Register ، يرتضي من الخصائص اللغوية ما لا يرتضيه أسلوب نوعي آخر في اللغة نفسها . فاللغة الأدبية ترتضي من التعبير الذاتي كالمدح والذم والتمني والترجي والإغراء والتحذير والتحضيض وأسماء الأفعال والأصوات ما لا ترتضيه لغة العلم ، ثم إن هذه اللغة الأدبية تحتمل من

(1) Minnis-N. Minnis, ed.. Linguistics at large (London 1971 Gollancz) P. 252.

الأطناب والإيجاز والإيماء والمجاز والكناية والمحسنات ما لا تحتمله لغة العلم التي تحافظ دائما على المساواة ، والمعنى الحقيقي ، والبساطة ، والموضوعية . وليست الأساليب قسمة بين الأدب والعلم فقط ، وإنما تتعدد الأساليب بتعدد الطوائف الاجتماعية التي تستعمل لغة بعينها ، وربما وجدنا إشارات واضحة الدلالة على هذا التعدد لدى رجال مثل الجاحظ وغيره من المعنيين برصد الحياة الاجتماعية من القدماء[1] على أن الذي نهتم به هنا إنما هو « الاستمتاع » بالأسلوب الأدبي ، ومن ثم يحسن أن نطرح التفكير في غيره من الأساليب ، وأن نسعى إلى الكشف عن طبيعة هذا الأسلوب من وجهة النظر اللغوية ، لنرى ما يستطيعه الطالب غير الناطق بالعربية من إدراك هذه الطبيعة وما لا يستطيعه . أو بعبارة أخرى ما يمكن أن يَتَهَيَّأَ لهذا الطالب من الاستمتاع بالنص الأدبي وما يستعصي عليه .

ولبيان ذلك يحسن أن نشير إلى نوعين من الاستعمال اللغوي يمكن أن نسمي أحدهما « الاستعمال الأصولي » ، وأن نسمي الآخر « الاستعمال العدولي[2] » . وقد أخذت تسمية الأول من أصول النحاة وأخذت الثاني من العدول عن هذه الأصول إلى طرق أخرى فرعية درجت النصوص الأدبية على اللجوء إليها طلبا للتأثير الأدبي . وحين يذكر النحوي : « الأصل » يقصد به أحد مفهومين : أولهما مجرد لم يجر به الاستعمال ، والثاني قياسي جرى به الاستعمال . فالأصل بالمعنى الأول فكرة من اختراع النحاة ، استنبطوها بطرق منهجية بحتة ، وقد علموا أن العرب لم تعرفها ولا تعترف بها . مثال ذلك أصل المادة « ق و ل » ، إذ نراها حروفا مفرقة غير متصلة فلا تُعَدّ في مفردات اللغة ، ولا يزعم أحد أن العرب نطقت بها في عصر من العصور . وإنما دعا النحاةَ إلى اختراعها واعتقاد جدواها في التحليل ، وصدقها في المنهج ، أنهم

(١) البيان والتبيين مثلا .

(٢) انظر معنى « الأصول » و « العدول » في كتاب الأصول للمؤلف .

وجدوا الواو ماثلة في بعض مفردات هذه المادة مثل (قَوْل ــ قوّال ــ مَقَاوِيل إلخ) ومن ثم أصبح من المعقول والمقبول أن يدعوا وجود الواو متنكرة في غير صورتها في البعض الآخر من مفردات المادة مثل (قال ــ قيل ــ مقال ــ إلخ) . وهذه المفردات الأخيرة من وجهة نظر الأصل التجريدي تمثل عدولا عن هذا الأصل المجرد . فإذا كانت « قَوَل » بتحريك الأصول الثلاثة فإن « قال » لا بد أن تمثل عدولا عن « قَوَل » التي هي الأصل المجرد .

هذا هو المعنى التجريدي لمفهوم « الأصل » . ولكن لهذا المفهوم معنى ثانيا ينسب إليه في معرض القياس الاستعمالي للغة . فالأصل في معرض القياس الاستعمالى هو كل استعمال جرى على القاعدة ، وإذا أراد المتكلم أن يقيس ما يستعمله من الفعل الأجوف فإن الأصل الذي يقيس عليه حينئذ هو « قال » ، وليس « ق و ل » . أي أن الأصل في معرض القياس الاستعمالى هو ما يسميه النحاة : « المقيس عليه » . وهكذا نرى أن :

ق و ل = أصل بالمعنى التجريدي وفرعها « قال » .

ولكن قال = أصل بالمعنى القياسي وفرعها أي مقيس يقاس عليها .

والمطلوب أن نعرف الآن معنى النسبة في عبارة « الاستعمال الأصولي » وما إذا كان الاستعمال منسوبا إلى الأصل بمعناه الأول أم إلى الأصل بمعناه الثاني . وما دام الأمر أمر « استعمال » فلا بد أن تكون النسبة إلى الأصل بمعناه الثاني ، لأن الأصل بالمعنى الأول مجرد غير مستعمل .

كيف يمكن عرض مفهوم الأصل بهذا المعنى الثاني عرضا يشمله في جميع صوره وأحواله ؟ الجواب على ذلك أن أفضل عرض للأصل بمعناه القياسي إنما يكون من خلال القرائن النحوية . ولقد سبق أن عرضنا لهذه القرائن في معرض

« التعرف » وهو موضوع الفصل الأول ، وأشرنا إلى ما كان من أصحاب السليقة من ترخص في كل واحدة فيها ، وجزمنا بأنه ليس لأحد من المتأخرين أن يترخص في هذه القرائن ، ولو قد عمد إلى الترخص فيها لكان ذلك منه من قبيل الخطأ ، لأن الرخصة النحوية مرهونة بمحلها ، فلا تعد أصلا يقاس عليه . ومعنى هذا أن على المتأخرين من مستعملي اللغة أن يلتزموا الاستعمال الأصولي لا يتعدونه فكيف يكون ذلك ؟ الجواب أنه يكون بالمحافظة على استعمال القرائن النحوية بحسب قواعد استعمالها ، أي أن غرض الاستعمال الأصولي هو ضمان الصحة ، ولا يعينه أن يضمن أمورا غيرها كالجمال مثلا .

والقرائن النحوية التي تعنينا هنا هي البنية والإعراب والربط بالمطابقة وبالضمير وغيرهما والرتبة والتضام والأداة . واستعمال البنية بحسب قواعدها يشمل مراعاة عنصري الاشتقاق والصيغة في ضوء قواعد التحول الصرفي ، كما يشمل استعمالها بمعناها الأصلي الذي يرصده لها المعجم ، أو كما يقول فقهاء اللغة : الذي كان لها بأصل الوضع . أما الإعراب فاستعماله بحسب قواعدة أشهر من أن يحتاج إلى البيان هنا لأن النحوى العربي أعطى لقرينة الإعراب من فضل البيان ما لا يحتمل زيادة لمستزيد . والربط يكون بالمطابقة ، وبالضمائر الشخصية والإشارية والموصولية ، وبأل ، وبإعادة الذكر ، وبإعادة المعنى ، ويكون بالأدوات ذوات الصدارة في الجمل ، وذوات التقدم على المفردات في داخل الجملة . أما الرتبة فمنها المحفوظة التي لا حيلة للمتكلم في تشويشها ، ومنها غير المحفوظة التي يكون فيها احتمال التشويش على رغم اعتراف القاعدة بها ، فالقاعدة تعترف بتقدم المبتدأ على الخبر ولكنها تسمح بتشويش هذه الرتبة في حدود شروط معينة ، ويقال ذلك عن رتبة الفعل والمفعول ، ورتبة الجار والمجرور وما يتعلق به وهلم جرا . وأما التضام فإن قواعده معروفة سواء من حيث التلازم كالذي بين الأداة ومدخولها ، ومن حيث التنافي ككون الضمير لا يصف ولا يوصف ، وككون الشيء لا يضاف

إلى نفسه ، أو من حيث الخصائص النحوية للكلمة كتعدي الفعل ولزومه ، والخصائص المعجمية كإسناد الفعل إلى عاقل أو إلى غير عاقل ، وتعديته إلى جماد أو حيوان ، وهلم جرا . وأما استعمال الأداة بحسب قواعد استعمالها فيشمل الالتزام بخصوص مدخولها ، وبمعناها الوظيفي ، وطريقة الربط بها ، ورتبتها في السياق ، وغير ذلك مما يعد من دعائم دلالة الأداة على وظيفتها بوصفها قرينة على هذه الوظيفة .

يحسن بنا عند هذا الحد أن نوضح المقصود بالنوع الآخر من الاستعمال ، وهو المسمى « الاستعمال العدولي » ، وطبيعته وأن نحدد الغرض منه ، وطرقه التي تسمح بها اللغة ، وكذلك الفرق بين هذا الاستعمال وبين الترخص في القرائن النحوية[1] . وسنجعل هذا الإيضاح مرتبطا بالقرائن النحوية بحيث يبدو أمامنا ما يمس كل واحدة من هذه القرائن من طرق الاستعمال العدولي .

« والعدولي » نسبة إلى العدول ، وقد سبق أن أشرنا إلى العدول عن أصل الوضع ، أو الأصل المجرد ، وقلنا إن الفعل الأجوف « قال » يمثل عدولا عن الأصل المجرد « ق و ل » إذا تحركت أصوله فصار « قَوَلَ » ، إذْ تتحرك الواو ويفتح ما قبلها فتنقلب إلى الألف . وقد يستصحب هذا الأصل المجرد كما في الفعل الصحيح « قتل » ، إذْ تبقى الأصول على حالها دون أن تخضع للتغيرات الصرفية كالاعلال والابدال ، والنقل والقلب والحذف . هذا بالنسبة للأصل المجرد أو « أصل الوضع » ، أما بالنسبة إلى أصل القياس أو « المقيس عليه » فالعدول أو « الاستعمال العدولي » يرتبط بقرائن النحو لا بصيغ الصرف ، ويسعى إلى غاية أسلوبية لا إلى طلب الخفة في النطق . وسنحاول فيما يلي أن نبين أنواع الاستعمال العدولي من خلال ارتباط كل قرينة نحوية بطائفة منها .

---

(١) سيأتي هذا التفريق بعد الفراغ من بيان الاستعمال العدولي وانظر في شرح فكرة الترخص كتاب اللغة العربية ـــ معناها ومبناها للمؤلف .

١ ــ البنيــة :

سبق لنا أن قسمنا الكلمة العربية إلى نوعين : أحدهما الكلمة التركيبية ، والثاني الكلمة المعجمية . وقلنا إن التركيبية ما توقف معناها على تركيب السياق ، فطابعها العام الافتقار والبناء والرتبة المحفوظة والجمود ، وجعلنا منها الأدوات والظروف غير المتصرفة والضمائر الشخصية والموصولية والإشارية ، وما إلى ذلك . أما الكلمة المعجمية فطابعها العام أن يكون لها أصل اشتقاق ، وصيغة صرفية ، ومعنى مفرد ، وقابلية تصريف وإلصاق . وحين نستعمل لفظ « البنية » نعني بنية الكلمة المعجمية ، وحين يرد لفظ « الأداة » يكون المقصود الحروف وما نقل من أقسام الكلم الأخرى إلى استعمال الأدوات ، أما أنواع الضمائر فسيكون معظم النظر فيها تحت عنوان « الربط » . والسؤال الذي يرد على البال الآن هو كيف يكون الاستعمال العدولي بالنسبة لقرينة البنية ؟ والجواب أن ذلك يتم بإحدى الوسائل الآتية :

أ ــ النقــل :

لقد كان النحاة على معرفة ببعض ظواهر النقل في مجال البنية ، إذْ عرفوا أن اسم العلم قد يكون منقولا ، وعرفوا نقل بعض صور التمييز عن الفاعل أو المفعول ، ولكنهم لم ينظروا إلى هذه الظاهرة العظيمة في الاستعمال العربي نظرة شاملة ، فأطلقوا على بعض صورها اسم « التضمين » ، وعلى بعضها الاخر اسم « التأويل » . وإذا كنا سنترك الكلام في التضمين إلى معرض القول في التضام والأداة فإن التأويل يتطلب منا نظرة عجلى إلى جملة القول فيه ، حتى نكون على بينة من قيمته في الاستعمال العدولي في الأساليب العربية . وليس المقصود بالتأويل هنا ما يقصد به في معرض الرد إلى الأصل ، على نحو ما شرحه كتاب الأصول للمؤلف[1] . وإنما المقصود به « النقل » ، وأوضح ما يمكن أن نسوقه

(١) انظر كتاب الأصول .

مثالا لهذا التأويل هو تأويل الجامد بالمشتق ، وتأويل المشتق بالجامد ، أو بعبارة أخرى : نقل المشتق إلى استعمال الجامد ، ونقل الجامد إلى استعمال المشتق . فأما نقل المشتق إلى استعمال الجامد فقد عرفناه في نقل الصفات إلى الأعلام ، وأما نقل الجامد إلى استعمال المشتق فمسرحه الأكبر أبواب ثلاثة في النحو العربي : هي الخبر ، والحال ، والنعت . فالمعروف أن هذه الأبواب الثلاثة أوصاف لما قبلها في المعنى ؛ فالخبر وصف للمبتدأ في المعنى ، والحال وصف لصاحب الحال في المعنى ، والنعت وصف للمنعوت في المعنى واللفظ ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الوصف يعبر عنه بصيغة الصفة (اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو صيغة المبالغة ، أو اسم التفضيل ، أو الصفة المشبهة) . ومعنى هذا أيضا أن الجمل الآتية التزمت فيها شروط قرينة البنية :

زيد قائم — جاء زيد راكبا — هذا رجل كريم

أما الجمل الأخرى الآتية فقد اختلت فيها الشروط المذكورة

زيد رجل — كر زيد أسدا — يعجبني هذا الرجل الغضنفر

لهذا اضطر النحاة أن يؤولوا الجامد بالمشتق (أي يعترفوا بنقل الجامد إلى استعمال المشتق) في الجمل الأخيرة فقالوا :

زيد رجل = زيد متصف بالرجولة

كر زيد أسدا = كر زيد كالأسد (أي مشبها بالأسد)

يعجبني هذا الرجل الغضنفر = يعجبني هذا الرجل المشبه بالغضنفر

وكان ذلك منهم اعترافا بأن أصل الجملة أن تكون على نحو ما تراها بعد علامة التسوية ، ولكن اعتبارات أسلوبية معينة قضت بالعدول على ذلك إلى الإتيان بالجملة المشتملة على الاسم الجامد . وهكذا حل الاستعمال العدولي محل الاستعمال الأصولي كما يبدو قبل العلامة .

ب ـــ تسخير اللفظ لتوليد المعنى :

يمكن للفظ أن يسخر لتوليد معنى آخر جانبي يضاف إلى معناه الذي رصد له في المعجم ، والذي يعرف بالمعنى الأصلي . ويأتي ذلك عن طريق جرسه ، أو علاقاته العقلية ، أو العاطفية ، أو انعكاسات استعماله عليه ، أو علاقاته الفنية . فأما من حيث الجرس فقد سبقت الإشارة إلى المعنى الطبيعي للكلمة ، وهو ما عرف في التراث العربي تحت اسم « حكاية الصوت للمعنى » ، وإلى تقسيم الكلمات إلى شعرية حسنة التأليف وإلى حوشية تتسم بالتنافر بين أصواتها . غير أن حكاية الصوت للمعنى لا تسلم لنا على طول الخط ، فإذا صح أننا نفهم من « قضم » مضغ اليابس من الطعام ، ونفهم من « خضم » مضغ اللين منه،فليس في «هضم من الأصوات ما يشير إلى عملية خفية تحدث دون أن نراها ، ولكن فيها تحولا يمر به الطعام أبلغ من التحول الذي يمر أثناء المضغ . وكذلك لست أدري الجامع في المعنى بين « التمر » و « الجمر » ، وبينهما وبين « الغمر » ، بفتح فاء الكلمة فيهن جميعا) كما لست أدري لماذا يدل « قطّ » (فعل ماض) على القطع المفاجىء ولكن « قِطّ » (أي هِرّ) لا يدل على معنى القطع مطلقاً . ومع هذا لست أنكر أن في بعض الكلمات من الأصوات ما يتناسب مع المعنى من طريق الاستدعاء الطبيعي .

أما تسخير اللفظ في إثارة معاني عقلية فأشهر ما يدل عليه اللفظ من ذلك لازم المعنى كما يتضح في الكناية والتورية وفي المجاز المرسل ، فلازم المعنى في الكناية والتورية هو المعنى البعيد ، أما في المجاز المرسل فلازم المعنى قد يكون فكرة غائية كالسبب أو المسبب ، وقد تكون كمية كالكل والبعض ، وقد تكون مكانية كالحالية والمحلية ، وقد تكون زمانية نحو ما كان وما يكون[1] . أضف إلى ذلك ما يسمونه التضمن ربما صح اعتباره ضمن مفهومات العلاقة الكمية التي منها ذكر

---

(١) انظر كتاب الأصول للمؤلف تحت عنوان علم البيان .

الكل وإرادة البعض . ويقع في تسخير اللفظ لتوليد المعنى العاطفي أمران : أحدهما تحميل اللفظ شحنة انفعالية معينة تكون له ، تحكم المقام ومجرى السياق ، كالذي لكلمة « الشرف » في قول المتنبي :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى   حتى يراق على جوانبه الدم

وكالذي لِكَلِمَةِ « مِثْل » في قول أبي فراس :

نعم أنا مشتاق وعندي لوعة   ولكن مثلي لا يذاع له سر

والثاني تعلق الاهتمام باللفظ حتى يستدعي هذا الاهتمام إلى الذهن قصرا بلاغيا ، أو تقديما ، أو تكرارا ، كالذي يلاحظ للفظ « الأم » في الحديث الوارد في رجل سأل النبي ﷺ فقال : من أحق الناس بِحُسْنِ صحابتي ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أبوك » . وكالذي نلحظه في التوكيد اللفظي في قول الشاعر :

أخاك أخاك إن من لا أخا له   كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وقد ينعكس على اللفظ معنى معين من ظروف استعماله في المجتمع ، فيعلق هذا المعنى حسنا كان أم سيئا بهذا اللفظ ، فيكون له إلى جانب معناه الأصلي ، أو بدلا من معناه الأصلي ، كما نرى في المعاني التي علقت بكلمات مثل : الغائط الكنيف — المستراح — بيت الراحة — بيت الأدب — المرحاض ، وهي كلمات تعاقبت على مدلول واحد كلما انعكس معناه على إحداها حلت الأخرى محلها . ومن ذلك ما نلاحظه من تجنب النص القرآني لاستعمال كلمات مثل « الجماع » ، و « المواقعة » ، و « المضاجعة » ، والكلمة الأخرى الشهيرة ، إلى كلمات أخرى مثل : « أو لامستم النساء » ، « فلما تغشاها » ، « فأتور حرثكم » ، « ولا تباشروهن » إلخ .

أما العلاقات الفنية التي يسخر بواسطتها اللفظ لتوليد المعنى الجديد فأشهرها علاقة المشابهة ، وهي يتولد عنها جميع أنواع التشبيه والاستعارة في الاستعمال العربي . والاعتماد على هذه العلاقة (التي هي من إبداع الأديب لا من نظام اللغة) لا بد أن يجعلها بديلا للعلاقة العرفية التي ينسب اللفظ بمقتضاها إلى معناه الأصلي . فحين تقرأ قوله تعالى : ﴿ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ لا نستطيع أن ننسب تنفسا حقيقيا إلى الصبح ، لأنه ليس حيوانا ولا حيا . ومن هنا ننسى المعنى الحقيقي للفظ التنفس نسيانا تاما ، مع ماله من علاقة عرفية باللفظ « تنفس » ، ونلتمس فهم العلاقة الفنية الجديدة التي ربطت هذا اللفظ بالمعنى الاستعمالي وسنرى أنها علاقة المشابهة . وربما كان ذلك من حيث إن الصبح تصحبه نسمة رقيقة يتنسمها الناس عند استيقاظهم في الصباح ، ومن هنا جعلت هذه النسمة كأنها التنفس ، وعند انتسابها إلى الصبح جعل الصبح كأنه يتنفس . وهكذا سخرت الآية لفظ « تنفس » لتوليد معنى لم يكن له بأصل الوضع .

ولكن هناك علاقة فنية أخرى غير المشابهة نلحظها في استعمال البنية اللغوية لتوليد آثار تذوقية معينة لدى السامع أو القارىء ، بواسطة ما يفهم من البنية من تعميم ، أو ابهام ، أو تأكيد ، أو مفهوم مخالفة معين ، إلى غير ذلك . وأشهر أمثلة ذلك استعمال المجرد من أل ، والمقترن بها والموصول الحرفي ، والاسم الموصول ، والضمير ، وغيرها في هذا المجال . فالمجرد من أل صالح لتوليد التعميم الموحي بالشمول حينا ، وبالإبهام حينا آخر كما في قوله تعالى :

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ ﴾ (عبس ٣٨)
﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهاً فَنَرُدَّهاَ عَلَى أَدْبَارِهَا ﴾ (النساء ٤٧)
﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ (الانفطار ٥)

﴿ وَلاَ تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ **قَدَمٌ** بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾ (النحل ٩٤)
﴿ وَتَعِيَهَا **أُذُنٌ** واعِيَةٌ ﴾ (الحاقة ١٢)
﴿ وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ **نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ** ﴾ (الأنعام ٧٠) .
﴿ **أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ** يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ ﴾ (الزمر ٥٦)
﴿ وَلْتَنْظُرْ **نَفْسٌ** مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ (الحشر ١٨)
﴿ أَمْ عَلَى **قُلُوبٍ** أَقْفَالُهَا ﴾ (محمد ٢٤)

ويعمل حينا ثالثا على إفساح المجال لخيال السامع ليسبح في عُبَاب الوهم الفني ، فيضيف إلى الصورة الأدبية تهاويل من عنده ، ربما لم ترد على بال الأديب نفسه . انظر إلى وظيفة التجريد من أل في قول الشاعر :

ضربناكم حتى تفرق جمعكم وطارت **أكف** منكم **وجماجم**
وعادت على البيت الحرام **عوابس** وأنت على **خوف** عليك التمائم
وإني لأغضي عن **أمور** كثيرة سترقى بها **يوما** إليك السلالم

وقوله :

ويوم كيوم البعث ما فيه **حاكم** ولا **عاصم** إلا **قنا** ودروع

وقوله :

وإني في الحرب العوان موكل بإقدام **نفس** لا أريد بقاءها

وقد يصل الشاعر إلى توليد معنى الشمول بواسطة المقترن بأل التي تفيد الجنس أو الاستغراق

كقول الشاعر :

وكم من فارس لا تزدريه إذا شخصت لموقفه **العيون**

أي كلها ، وقوله :

آنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه **الطير** ترقبه وقوعا

أي الجوارح على اختلاف أنواعها . وقد يوصل بالتعريف إلى معنى شبيه بالقصر البلاغي نحو :

وحقك أنت **المنى والطلب** وأنت **المراد** وأنت **الأرب**

أي الذي لا مني غيره ولا طلب سواه ولا مراد ولا أرب إلا هو .

أما الموصول فقد يوصل به إلى التعميم ، أو التعظيم ، أو التحقير ، وقد يوصل به إلى معنى الشرط — فمن التعميم :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر **مما** قضى الله واقيا

أي من أي قضاء قضاه الله . ومن التعظيم :

الضاربون الكبس يبرق بيضه ضربا يطيح له بنان المفصل

ومن التحقير قوله تعالى :

﴿ والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي ﴾ (الأحقاف ١٧)

وقول الشاعر :

الشاتمي عرضي ولم أشتمها **والناذرين** إذا لم ألقهما دمي

أما توليد الموصول لمعنى الشرط فيتضح في الإخبار بالذي بالألف واللام ، فإن الإخبار بهما يقترن معه الخبر بالفاء في المواضع التي يقترن فيها جواب الشرط بالفاء ، ويفهم منه معنى المخالفة كما يفهم من الشرط . ففي قوله تعالى : ﴿ والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم ﴾ (محمد ٤) وقوله : ﴿ والذين كفروا فتعسا لهم وأضل أعمالهم ﴾ (محمد ٨) ، نجد اقتران الخبر بالفاء إنما جاء بسبب « لن » في الحالة الأولى ، وبسبب الطلب (الدعاء) في

الحالة الثانية ، وهما موضعان يقترن فيهما جواب الشرط بالفاء . وإذا قلت : الذي يأتيني فله درهم فذلك في قوة « من يأتني فله درهم » وفي كلتا الحالتين يرد مفهوم المخالفة الذي يقول : « أما الذي لا يأتي فلا درهم له » . ولعل ذلك إنما كان بسبب اقتراض أسلوب الشرط لأداتين من أدواته من بين الموصولات ، هما « من » و « ما » ، وهما من أخوات « الذي » . ومن هذا القبيل أيضا ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ (النور ٢) حيث اقترن الخبر بالفاء لكونه من قبيل الطلب . والموصول هنا هو « أل » وصلتها الصفة الصريحة « اسم الفاعل من الفعل « زنى ») .

ومن استعمال البنية استعمالا عدوليا الترخيم ، وبينه وبين الحذف قرابة قريبة . فالمنادى اللمرخم محذوف آخره ، سواء عند من ينتظر ومن لا ينتظر . فأما من ينتظر فإن الحرف الأخير عنده مستحق الوجود ، ولكنه حذف لغرض أدبي يغلب فيه أن يكون التلميح ، ولأن هذا الحرف مستحق الوجود أبقى المتكلم ما قبله على صورته ، فيقول مثلا في « عزة » : « يا عَزَّ » بفتح الزاي ، وفي ذلك إقرار ضمني باستحقاق التاء أن تكون خاتمة الاسم . أما عند من لا ينتظر فعلى الرغم من بناء آخر اللفظ بعد ترخيمه على الضم إذ يصير « يا عَزُّ » فإن حذف الآخر موضع اعتراف أيضا ، بدليل القصد إلى الترخيم والوعي بأنه ترخيم وتفضيل الترخيم على الأصل ، أو بعبارة أخرى : تفضيل العدول على الأصول . ولا يُعَدّ الترخيم رخصة نحوية كالتي في قول الراجز : « أوَ ألفاً مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمي »[1] .

٢ ـــ الاعراب :

أما الاستعمال العدولي في مجال قرينة الإعراب فأشهر طرقه إعراب الجوار ، وهو نوع من المناسبة الصوتية التي تتخطى الكلمة المفردة إلى جارتها . فإذا قال

---

(١) انظر التفريق بين النوعين فيما سيأتي .

العربي : « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » بكسر الباء من « خرب » ، فليس معنى ذلك أنه ينسب الخراب إلى الضب دون الجحر ، ولكنه رأى أن صفة المبتدأ أقرب إلى المضاف إليه فناسب بينهما ، وربما فعل ذلك لإحساسه ثقل الجَرَّتَيْنَ الرفعين ، كما يثقل وقوع الياء بين عدوتيها في تصريف الكلمات المفردة . وهذا الإعراب بالجوار وارد في بعض القراءات القرآنية كما في قوله تعالى : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ ﴾ بجر الخضر على جوار السندس ، مع أنها صفة لمرفوع هو الثياب . وربما كان من ذلك ما في قول الشاعر :

إن أباهـا وأبـا أباهـا   قد بلغا في المجد غايتاها

وكذلك :

كأن ثبيرا في عرانين وبله   كبير أناس في بجاد مزمل

إذ ربما كان جر « مزمل » على جوار « بجاد » .

٣ ـــ الربط :

وهو نوعان : ربط بالمطابقة وربط باللفظ والاستعمال العدولي في المطابقة أشهر أنواعه : الالتفات ، واختلاف الاعتبار ، والتغليب . وإنما يكون الالتفات بالعدول عن إجراء الكلام على ضمير سابق إلى إجرائه على ضمير مختلف عنه كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ .. ﴾ (البقرة ٢٤ ـــ ٢٥) والالتفات هنا من الضمير في « تفعلوا » إلى الضمير في « بشر » . وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (الحجر ٢٤) . لاحظ اختلاف ضمير « منكم » عن الضمير في « ربك » . ويحلو لى هنا أن أسمي الالتفات في الشاهدين السابقين نحويا واجتماعيا في الوقت نفسه . أما نحويا فلاختلاف الضمائر ، وأما اجتماعيا

فلاختلاف المراجع . ولكن الالتفات قد يكون نحويا فقط نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللهَ ﴾ (يونس ٢٢) فالضمير في « يسيركم » والضمير في « بهم » يقصد بهما مرجع واحد . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى ﴾ (طه ٥٣) .

والمقصود باختلاف الاعتبار أن تصبح المطابقة باعتبارين وكل منهما مقبول فيجوز مثلا أن نقول : « العرب تقول كذا »على اعتبار العرب من حيث اللفظ اسم جنس جمعي يعامل معاملة المفرد المؤنث ، ومن حيث المعنى أمة و « الأمة » مؤنث . كما يجوز أن نقول : « العرب يقولون » ، إذ نعد العرب قوما أو أفراد قوم . فالمطابقة في مثل هذه الحال تتوقف على الاعتبار ، وذلك من الأسلوب الأدبي لا من النحو ؛ ومن الاستعمال العدولي في مجال الربط التغليب نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا ﴾ (الإسراء ٢٣) ، فأصل هذه الصيغة تكون لرجلين ، كما يقال للمرأتين احداهما أو كلتاهما ، وعندما اجتمع الأب والأم في ضمير واحد غلبت الذكورة على الأنوثة ، فجاء التعبير على هذا النحو من التغليب . ومثله ما يطلق على الأب والأم معا في لفظ « الأبوين » ودلالة لفظ « الحسنين » على الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. وكذلك ألفاظ السماكين والفرقدين ونحو ذلك .

أما الربط باللفظ فالأصل فيه أن يكون بإعادة اللفظ ، لكنه قد يكون بالضمير ، أو باسم الاشارة ، أو الموصول ، أو إعادة المعنى بلفظ آخر ، أو بأل ، أو غير ذلك . فاما إعادة اللفظ فلها صورتان احداهما أن يعاد اللفظ الواحد نحو ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ ﴾ ونحو ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا

كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ (الحجرات ١٢) أما الصورة الأخرى فهي إعادة مطلع الكلام إذا طال قبل تمام الجملة نحو : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (آل عمران ١٨٨) والربط بالضمير نحو : « قال رسول الله ﷺ » ، وبالاشارة نحو ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ وبالموصول نحو ﴿ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ في الآية السابقة أي « عليهم » أي المذكورين من قبل . وبإعادة المعنى نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ (الكهف ٣٠) . ففي هذا الشاهد ربط بإعادة المعنى وبالموصول وهو « مَنْ » ، وبأل نحو ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (النازعات ٤١) أي مأواه . والاستعمال العدولي في ذلك قد يكون بحذف الرابط ، وقد يكون بإعطاء الضمير وظائف أخرى غير الربط . فالأول نحو « زيد هو أفضل » ، والثاني نحو ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً عُرُباً أَتْرَاباً ﴾ (الواقعة ٣٧) وقول الشاعر :

يقولون لي فيك انقباض وإنما رأوا رجلا عن موقف الذل أحجما

ونحو قولهم في القصص : « زعموا أن كذا » .

وقول الشاعر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزي سنمار

ونحو ضمير الشأن أو القصة كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (الأنعام ٢١) وقوله : ﴿ إِنَّهَا لاَ تَعْمَي الأَبْصَارُ ﴾ (الحج ٤٦) ففي كل ذلك عدول أدبي عن الاستعمال الأصلي للرابط . إن الأصل في العطف أن تتحد بنية المتعاطفين ، فيتم عطف الفعل على الفعل ، وعطف الوصف على الوصف ، وعطف الاسم على الاسم ، ولكن الاستعمال العدولي الأدبي قد يأذن في الكثير

من الحالات بعطف المتخالفين لغاية بلاغية أو نحوها . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ﴾ (الأنعام ٩٦) .

٤ ـــ الرتبة :

والرتبة نوعان : محفوظة وغير محفوظة . أما المحفوظة فلا سبيل إلى تشويشها في الاستعمال المعاصر ، وكل ما ورد من ذلك في عصر الفصاحة فهو ترخص . من ذلك تقديم جملة الحال في قوله تعالى : ﴿ وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ ﴾ (هود ٣٨) ، وتقديم المعطوف عليه في قول الشاعر :

ألا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

وشواهد أخرى قليلة العدد . ولا دخل للدراسات البلاغية في الرتبة المحفوظة ، لأن الرتبة المحفوظة قرينة من قرائن النحو ، ومن ثم يعد التصرف فيها إخلالا بوظيفة القرينة ، ومدعاة للبس . أما الرتبة غير المحفوظة فهي التي تسمح بالتقديم والتأخير ، وكل جهود البلاغيين في هذا المجال محصورة في حدودها . وقد يرتبط التقديم بمعنى في نفس الأديب أراد إبلاغه إلى قارئه أو سامعه ، ولكنه أيضا قد يكون عادة تركيبية بعينها تمكنت من الأديب ، واصطبغ أسلوبه بصبغتها ، وإن كان الأديب غير متعمد لها . فإذا كان التقديم من النوع الأول فمجال دراسته تحليل النص المعين الذي اشتمل على ذلك ، وإن كان من النوع الثاني فمجال دراسته البحث في أسلوب الأديب بحثا يمتد على إنتاجه كله ، ولا يقتصر على نص بعينه من هذا الانتاج . وليس معنى كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة . وليس معنى ذلك أيضا أنه قد لا يعرض لها ما يدعو إلى وجوب حفظها . والدليل على ذلك أن الرتبة بين المبتدأ والخبر غير محفوظة ، ولكن رتبة المبتدأ على رغم ذلك مقدمة على رتبة الخبر . وحتى حين يتقدم الخبر على المبتدأ لا بد أن يُعَدَّ مقدما

من تأخير ، وأن الأصل فيه أن يكون متأخرا . وعلى الرغم من هذا الأصل قد يعرض للخبر ما يوجب تقديمه ، وقد يعرض للمبتدأ ما يوجب تقديمه أيضا ، وفي هذه الحالة الأخيرة تحفظ رتبة المبتدأ للعارض الذي عرض له ، كأن يكون له الصدارة مثلا . ومعنى كل ذلك أن القول بحرية الرتبة قول نسبي ، معناه أن بين الكلمتين رتبة لم يعرض لها ما يوجب حفظها ، ولا ما يوجب عكسها وتشويشها ، ومن ثم تدخل الرتبة في مجال الاختيار الأسلوبي الفردي ، فيقدم الأديب من الكلمتين هذه أو تلك ، إما بحسب معنى وقر في نفسه أراد إبلاغه لقارئه أو سامعه ، أو بحسب عادة تأصلت في طريقة تركيبه للجملة، فهو يطيعها غير واع بها .

٥ ــ التضــام :

الجملة العربية نمط تترابط فيه الكلمات بعضها ببعض بسمات خاصة منها :

أ ــ « الذكر » فالأصل في كل كلمة في الجملة أن تكون مذكورة .

ب ــ « الوصل » فالأصل في الكلمتين المتلازمتين في داخل الجملة أن تتجاورا بلا فاصل .

ب ــ « الوظيفة » فالأصل في كل كلمة أن تؤدي ما وضعت له بحسب نظام اللغة .

د ــ « الكفاية » فالأصل في كل كلمة أن تكون كافية لأداء معناها فلا تحتاج إلى شيء .

هـ ــ « الاختصاص » وهو سمة صرفية أو معجمية للكلمات العربية .

هذا هو الأصل . والاستعمال الذي يلتزم بهذا هو « الاستعمال الأصولي » كما سميناه ، ولكن قد يقوم دليل يغني عن ذكر عنصر من عناصر الجملة فيكون

« الحذف » ، وقد يعرض ما يحسن معنى أهم من مجرد الوصل فيكون « الفصل » ، وقد يعرض من نية إضافة القوة إلى المعنى ما يبيح زيادة عنصر على الجملة ، فتكون « الزيادة » ، وقد يعرض من الدواعي ما يبيح إدخال الكلمة المختصة على غير مدخولها ، فيكون « تجاهل الاختصاص » . فالحذف والفصل والاعتراض والتضمين والزيادة وتجاهل الاختصاص ، كلها من وسائل « الاستعمال العدولي » في مجال قرينة التضام .

أ ــ الحـذف :

ولا يكون الحذف إلا مع وجود دليل على المحذوف ، اتقاء اللبس واتقاء إهدار الغاية من الكلام . وقد يقسمونه إلى نحوي تقتضي تقديره الصناعة ، كحذف أركان الجمل وعناصر الربط ، وإلى بلاغي أو بياني يستقيم بتقديره المعنى ، ويفهم بدون تقديره السياق ، وكلا النوعين وارد عند التفكير في « الاستعمال العدولى » . وقد يكون المحذوف كلمة ، أو شطر جملة أو جملة ، أو كلاما طويلا . فأما الحذف النحوي الصناعي فقد مثل له ابن مالك بقوله :

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف

وإنما كان ذلك على مستوى الصناعة لأن الخبر يتطلب المبتدأ ، وقد قام الدليل على حذف المبتدأ الذي قُدِّرَ للخبر من جملة الجواب ، بسبب ذكر « زيد » في السؤال . وأما الحذف البياني فالدليل عليه من المعنى لا من اللفظ ، لأننا إذا قرأنا قوله تعالى : « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (يوسف ٨٢) علمنا من كون القرية مساكن لا تحير جوابا أن السؤال لا بد أن يتجه إلى أهل القرية وسكانها ، وبهذا نعلم أن الدليل من المعنى لا من اللفظ .

وقد يكون المحذوف موصوفا كما في قوله تعالى : ﴿ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ

وَدُسُرٍ ﴾ (القمر ١٣) ، أي على سفينة ذات ألواح ودسر ، وقوله : ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ (سبأ ١١) ، أي دروعا سابغات ، وكذلك : ﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ﴾ (الكهف ٨٨) ، أي عملا صالحا ، وكذلك الحال في : ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا ﴾ (الصف ١٣) ، ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى ﴾ (الزمر ٦٨) ، إلخ . ومن ذلك في الشعر :

وقد أغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل
مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

أي بحصان منجرد ، ومنه :

حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا غضفا كواسب ما يفل عصامها
فلحقن واعتكرت لها مدرية كالسمهرية حدها وقوامها

أي أرسلوا كلاباً غضفا واعتكرت لها قرون مدرية ، ومنه :

ولي بين الضلوع دم ولحم هما الواهي الذي ثكل الشبابا

أي هما القلب الواهي .

وقد يحذف الوصف ويذكر الموصوف ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾ (الكهف ٧٩) ، أي سفينة غير معيبة بدليل قوله قبل ذلك : ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ (البقرة ٧١) ، أي البيِّن، لأن كل كلام سابق عن البقرة كان حقا ولكنهم لم يستبينوه . وكذلك قوله سبحانه : ﴿ فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً ﴾ (الكهف ١٠٥) ، أي نافعا ، وقوله جل شأنه : ﴿ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً ﴾ (المائدة ٤٢) ، أي ذا بال . ومنه في الشعر قول الشاعر :

وكل فتى مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

أي فتى ذي أخ ، وكذلك :

فليت لي بهمو قوما إذا غضبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

أي قوماً ذوي شجاعة .

وقد يكون المحذوف مضافا نحو ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف ٨٢) ، أي أهل القرية ، وقوله : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ (يوسف ٣٢) ، أي في حبه ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً ﴾ (هود ٨٤) ، أي إلى أهل مدين ، وقوله سبحانه : إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ ﴾ (الاسراء ٧٥) ، أي ضعف عناء الحياة ، وقوله جل شأنه : ﴿ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ والْيَوْمِ الآخِرَ ﴾ (الأحزاب ٢١) ، أي رضوان الله وفوز اليوم الآخر . ومنه في الشعر :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعن أفراس الصبا ورواحله

أي عن حب سلمى . ومنه :

مكر مفر مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

أي كانحدار جلمود صخر ، بل كسرعة انحدار جلمود صخر فالتقدير لمضافين ، ومنه :

ويرد عفرته إلى يافوخه حتى تعود لرأسه اكليلا

أي يرد شعر عفرته .

وكل ذلك الحذف من قبيل الاستعمال العدولي المسخر لتوليد الآثار الجمالية والمعاني الجانبية في النص . وقد يحذف الفاعل فيبنى الفعل للمجهول ، ويحذف المبتدأ ، أو الخبر ، أو المفعول به ، كالذي في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ

قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لاَ نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا .. ﴾ (القصص ٢٣) ،فقد حذف المفعول من «يسقون»و « تذودان » و « نسقي » و « يصدر الرعاء » و « فسقى لهما » . والمعروف أن المفعول في كل ذلك هو قطيع الماشية كما يتضح من السياق .

أما حذف شطر الجملة فربما كان منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لاَ يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (فصلت ٤١ ــ ٤٢) حيث جاء العطف على جملة « إنّ وما بعدها » دون استيفاء خبرها الذي ربما صح تقديره على نحو « لا يضرونه شيئا » . ومنه ﴿وإذا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ (يس ٤٥ ــ ٤٦) ، أي إذا قيل لهم ... أعرضوا ، ومنه : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾ (الزمر ٣٩)، أي أهذا خير أمّن قسا قلبه . ومنه ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾ (آل عمران ١٥٢) ، أي اختلفتم ، ومنه ﴿ لاَيَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾ (الحديد ١٠) ، أي لا يستوي أولئك وهؤلاء لأن « أولئك أعظم درجة » . ومنه ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ للهِ الأَمْرُ جَمِيعاً ﴾ (الرعد ٣١) ، أي لكان هذا القرآن . ومنه في الشعر قول طرفة :

وما زال تشرابي الخمور ولذتي ... وبيعي وإنفاقي طريفي ومتلدي
إلى أن تحامتني العشيرة كلها ... وأفردت إفراد البعير المعبد

أي ما زال ذلك مستمرا إلى أن تحامتني العشيرة . ومنه قول لبيد :

أفتلك أم وحشية مسبوعـة خذلت وهادية الصوار قوامها

أي أتلكِ تستحق الذكر ؟ ومنه أيضا :

وحقك لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا

أي لو أتانا رسوله لدفعناه ولكن لا سبيل إلى دفعك أنت ! .

وقد يكون الحذف منصبا على كلام طويل يقتضيه المقام ، فيكون فهمه من الوضوح بحيث يعد ذكره أطنابا لا مبرر له . ولو تصورنا مسرحية يجري تمثيلها أمام أعيننا ، وحاولنا أن نستخرج منها ما يشبه الكلام المحذوف الذي يقتضيه المقام في النص ، لوجدنا ذلك في المناظر والحركات التي يقوم بها الممثلون على المسرح . فليس في النص ما يشير إلى دخول الممثل إلى خشبة المسرح ، ولا إلى زيه وهيئة وقوفه وحركات يديه وتغيرات وجهه وهو يتكلم ، وإنما يشتمل النص على ما ينطقه الممثل فقط . وحين نقرأ قوله تعالى : ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا ﴾ (يوسف ٤٦) ، نفهم من ندائه ليوسف أنهم « أرسلوه فذهب إلى السجن ودخل على يوسف وأقبل عليه يناديه قائلا يوسف أيها الصديق » ولو جرى ذكر كل ذلك لكان إطنابا مملاً وإيضاحا لما هو واضح ، فلا يجوز ذكره إلا أن يتعلق بذكره غرض بلاغي . ومن ذلك أيضا : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى فَأَكَلاَ مِنْهَا ﴾ (طه ١٢٠ ـــ ١٢١) ، أي فقال نعم دلني عليها فَدَلَّه عليها فاكلا منها . وكذلك منه : ﴿ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ (يوسف ٣٢ ـــ ٣٣) ، أي فلم يفعل يوسف ما أمرته به فأرسلوا به إلى السجن قال رب السجن أحب إلى مما يدعونني إليه . ويكثر ذلك

في القرآن في قصص الأنبياء بصفة خاصة كما في سورة يوسف ٤٩ ـــ ٥١ ، ٨١ ـــ ٨٣ ، ٧٧ ـــ ٨٨ ، والقصص ١٢ ـــ ١٣ ـــ وطه ٦٧ ـــ ٧٠ ، والنمل ٢١ ـــ ٢٢ ، ٢٨ ـــ ٢٩ ، ٤٠ ، ومريم ٢٢ ـــ ٢٣ ، وأماكن أخرى .

ومن ذلك في الشعر :

فعادى عداء بين ثور ونعجة ... داركا ولم ينضح بماء فيغسل
فظل طهاة اللحم ما بين منضج ... صفيف شواء أو قدير معجل

أي فأدركنا الصيد وأخذناه فأسلمناه إلى طهاة اللحم فظل طهاة اللحم .

ومنه أيضا :

فقال ذروه إنما نفعها له ... وإلا تكفوا قاصي البرك يزدد
فظل الإماء يمتللن حوارها ... وتسعى علينا بالسديف المسرهد

أي فتركوني فعقرتها وأسلمتها للإماء فظل الإماء .. ومنه أيضا :

قربا مربط النعامة مني ... لقحت حرب وائل عن حيال
لم أكن من جناتها علم الله ... وإني بحرها اليوم صال

أي قربا ولا تلوماني لنية الركوب إلى الحرب فإنني لم أكن من جناتها .. ومن ذلك كذلك :

حلفت لها بالله حلفة فاجر ... لناموا فما إن من حديث ولا صال
وأصبحت معشوقاً وأصبح بعلها ... عليه القتام كاسف الظن والبال

أي فاعتقدت صدق كلامي فأنالتني ما أردت منها وأصبحت معشوقا .. ودليل الحذف في كل ذلك يؤخذ من المعنى لا من اللفظ ، ومن هنا لا يعد هذا الحذف نحويا ، وإنما يُسْعَى إلى رصد حدوده من خلال النظر البلاغي والأسلوبي .

ب ـــ الزيادة :

البحث النحوي بحث تحليلي يسعى إلى الكشف عن الوظائف ، والبحث

البلاغي (وبخاصة في علم المعاني) بحث تركيبي يسعى إلى أيضاح الدلالات .

وفي الاختلاف بين التحليل والتركيب يقع الفرق بين نظرة النحويين إلى الزيادة ونظرة البلاغيين إليها . فالزائد عند النحويين زائد لأنه ليس من العناصر التي تحددها قواعد التضام للجملة ؛ فليس في قواعد التضام أنّ الفاعل أو الخبر يجر بالحرف ، فإذا وقع شيء من هذا عد النحاة الحرف زائدا . أما البلاغيون فاتجاه فكرهم في الأساس إلى دلالة الجملة في مجموعها ، ومن ثم كان الفرق عندهم بين « ما زيد قائم » و « ما زيدٌ بقائم » أن الجملة الثانية أوكد من الأولى . ثم لا تأتي نسبة التوكيد إلى وجود الباء في الجملة الثانية إلا في المرتبة الأخيرة التي يختلط فيها التركيب البلاغي والتحليل النحوي . فإذا وصلنا إلى هذه المرحلة الأخيرة وجدنا البلاغيين ينسبون الباء إلى التوكيد لا إلى الزيادة .

ومعنى ما تقدم أن نظرة النحويين إلى الحرف الزائد نظرة أصولية ، وأن نظرة البلاغيين إليه نظرة عدولية . أو بعبارة أخرى : ينظر النحاة إلى الزيادة نظرة قاعدية ، وينظر البلاغيون إليها نظرة فنية دلالية وأدبية ، تنأى بالعنصر الزائد عن أن يكون حشواً في الكلام ، وإنما تَعُدُّ زيادة المبنى دليلا على زيادة المعنى . ويزاد حرف الجر نحو ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (فصلت ٤٦) ، ونحو ﴿ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ (البقرة ٢٦٧) . وقد يزاد حرف النفي نحو ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ (الأعراف ١٢)، ونحو ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلاَ الظُّلُمَاتُ وَلاَ النُّورُ وَلاَ الظِّلُّ وَلاَ الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلاَ الْأَمْوَاتُ ﴾ (فاطر ١٩ — ٢١) . وقد يزداد حرف العطف نحو ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (آل عمران ١٤٠) ، ونحو ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (الأنعام ٥٥) . ونحو ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ .. ﴾ (الزمر ٧٣) وقول الشاعر :

حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا غضفا ما يقل عصامها

وقد يزاد غير ذلك من الحروف كما في قوله تعالى :

١ ـــ ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران ١٥٩) والحرف الزائد هو « ما » .

٢ ـــ ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِيمَا هَهُنَا آمِنِينَ ﴾ (الشعراء ١٤٦) والحرف الزائد هو « فيما » .

٣ ـــ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى ١١) والحرف الزائد هو « الكاف » .

٤ ـــ ﴿ قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ بَلْ عَجِبُوا .. ﴾ (ق ١ ـــ ٢) والحرف الزائد هو « بل » .

وقد يزاد الضمير نحو قوله تعالى :

١ ـــ ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (النمل ٣) .

٢ ـــ ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴾ (النمل ٥) .

ولقد كان يمكن أن نعد الفصل والاعتراض من قبيل الزيادة لولا أن لهما وظيفة في الكلام تختلف عن وظيفة العنصر الزائد ، وأن الزيادة دائما بأجنبي ، ولكن الفصل قد يكون بغير الأجنبي ، كالفصل بمعمول الخبر والظرف أو المجرور بين كان واسمها نحو : كان عندك زيد قائما لأن معمولَ الخبر ليس أجنبيا عن الجملة .

جـ ـــ الفصل :

الأصل في الكلام الاتصال ، وبخاصة عند اتصال المتلازمين ، ومعنى هذا أن الاستعمال الأصولي في اللغة العربية يتسم بتطبيق قواعد التضام بحذافيرها ، ومنها

الوصل . أما الفصل فمنه ما سمح به الاستعمال العدولي لأسباب فنية أدبية ومنه ما تحاماه الأدباء لتعارضه مع وضوح المعنى ، أو لأسباب أخرى تتصل بالمبنى .
ونحن نستعمل الفصل بمعنيين :

الأول ــ معنى نحوي ينصب على الجملة الواحدة ، وبه يكون إيرادَ فاصل بين كلمتين في الجملة الواحدة بينهما علاقة التضام ، كالموصوف وصفته في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنْفَعُ نَفْساً (إِيمَانُهَا) لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً ﴾ (الأنعام ١٥٨) ، إذ فصل بالفاعل بين المفعول وصفته لئلا ينأى الضمير عن مرجعه لو تأخر وقد اتصل به لفظ مفرد هو الايمان ، ولئلا يعود الضمير لو تقدم على متأخر لفظا ورتبة .

المعنى الثاني بلاغي ينصب على العلاقة بين الجملتين ، فإن عطفت إحداهما على الأخرى فبينهما الاتصال ، أو لم تعطف فبينهما الانفصال ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللهِ / إِنَّهُ رَبِّي / أَحْسَنَ مَثْوَايَ / إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (يوسف ٢٣) . ومن الفصل بمعناه الأول كذلك قوله تعالى :

١ ــ ﴿ الَمْ يَرَوْا (كَمْ اهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ) انَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾ (يس ٣١) .
٢ ــ ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لاَ تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي (لَتَأْتِيَنَّكُمْ) عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ (سبأ ٣) .
٣ ــ ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللهِ (شَكٌّ) فَاطِرِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ ﴾ (إبراهيم ١٠) .
٤ ــ ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ (وَمَغَارِبَهَا) الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ (الأعراف ١٣٧) .

أما الفصل بالمعنى الثاني فهو كما ذكرنا ترك عطف الجملة على الجملة وليس في

النحو ما يحول دون ذلك ، وإنما يتوقف الفصل هنا على مطالب الموقف . فقد يكون الفصل لعدم الصلة بين الجملتين ، وانفكاك العلاقة بينهما . فقد عابوا على أبي تمام قوله :

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم

ولكنه قد يكون كذلك انعكاسا لموقف انفعالي يتسم بالخوف أو التنصل من ذنب أو جريمة كالذي نراه في الشواهد الآتية :

١ — ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ قَالَ الَّذِين حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا / أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا / تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ / مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ (القصص ٦٣) .

٢ — ﴿ وَإِذَا قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ / مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ / إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ / تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ / إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (المائدة ١١٦) .

٣ — ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرَ / إِنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ / إِنَّ اللهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (يونس ٨١) .

٤ — ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ / إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ / إِنِّي أَخَافُ اللهَ وَاللهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (الأنفال ٤٨) :

٥ — ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ / قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا / إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (يوسف ٣٠) .

٦ — ﴿ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللهُ لَهَدَيْنَاكُمْ / سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا / مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ ﴾ (إبراهيم ٢١) .

٧ — ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ / أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ / بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ /

أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴾ (سبأ ٤٠ ــ ٤١) .

٨ ــ ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً / يَا وَيْلَتَا / لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاَنَاً خَلِيلاً / لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي .. ﴾ (الفرقان ٢٧ ــ ٢٩) .

٩ ــ ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ/يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ / مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَه / هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَه ﴾ (الحاقة ٢٥ ــ ٢٩) .

١٠ــ ﴿ وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً / مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلاَ لِآبَائِهِمْ / كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ / إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً ﴾ (الكهف ٤ ــ ٥) .

الاعتراض :

الفرق بين الفصل بمعناه الأول (أي بين المتلازمين) وبين الاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة والاعتراض يكون بالجملة . والجملة الاعتراضية في العادة غريبة على السياق الأصلي ، جيء بها لغرض من أغراض المعنى . والاعتراض كالفصل ينتمي إلى « الاستعمال العدولي » . انظر مثلا إلى قوله تعالى: ﴿ يَا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ (وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا) وَلاَ مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾ (الأحزاب ٥٣) فقد جاء الاعتراض بين المتعاطفين بجملة « لكن وما بعدها » لتخفيف وطأة النهي وبيان مداه . ومن ذلك أيضا :

١ ــ ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) أَوْ يَتُوبَ عَلَيهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ (آل عمران ١٢٧ ــ ١٢٨) فقد اعترض بين العُطُوفِ بقوله « ليس

لك من الأمر شيء » ليبين أن كل ذلك إنما يتم بإرادة الله ومشيئته ، وليس بإرادة النبي ﷺ .

٢ ـ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللهَ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ) وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران ١٣٥) فقد اعترض بين المتعاطفين بقوله « ومن يغفر الذنوب إلا الله » ليطمئن المستغفرين ويشجع التائبين .

٣ ـ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ وَبَنَاتِ الأَخِ وَبَنَاتِ الأُخْتِ وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ (فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) وَحَلاَئِلُ أَبْنَائِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ (النساء ٣٣) فقد اعترض بجملة الشرط « فإن لم تكونوا إلخ » بين المتعاطفين لعدم كفاية مفهوم المخالفة في قوله « اللاتي دخلتم بهن » فجاءت هذه الجملة المعترضة لتأكيد هذا المفهوم .

٤ ـ ﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ (لاَ تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ) وَحَرِّضِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللهُ أَشَدُّ بَأْساً وَأَشَدُّ تَنْكِيلاً ﴾ (النساء ٨٤) اعترض بقوله « لا تكلف إلا نفسك » تأكيدا لإسناد الأمر إلى الواحد في قوله تعالى « فقاتل » .

٥ ـ ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (المنافقون ١) فاعترض بتأكيد علمه برسالة محمد لئلا يكون وصف المنافقين بالكذب منصبا على شهادتهم برسالته وليعلم أنهم كذابون بحكم دأبهم لا في هذا القول بالذات .

ومن الاعتراض أيضا قول الشاعر :

تذكرت (والذكرى تهيج ذا الهوى) (ومن عادة المحزون أن يتذكرا)
تداماي عند المنذر بن محرق فأصبح منهم ظاهر الأرض مقفرا

فالجملة الأساسية هي « تذكرت نداماي » ولكنه بالاعتراض أضاف إلى المعنى أنه كان عاشقا ومحزونا والتعبير عن هذا المعنى بالجملة المعترضة أقوى من التعبير عنه بالحال مثلا فيما لو قال تذكرت نداماي عاشقا محزونا .

وهكذا يكون الاعتراض من « الاستعمال العدولي » الأدبي لما يمكن أن يضيفه إلى المعنى .

هـ ـ التضمين :

لماذا عددنا التضمين من بين ظواهر التضام ؟ الجواب أن التضمين إنما يكون مخرجا من كسر قاعدة الاختصاص النحوي أو المعجمي . والاختصاص وجه من أوجه التضام ، والتضمين مسلك من مسالك التأويل ، ومن ثم يمكن أن يقال « وهو مؤول بكذا » في كل مكان يرد فيه « وهو مضمن معنى كذا » . والتضمين أيضا استعمال فني فيه خروج عن أصل المعنى وأصل التضام ، ومن ثم جعلناه من قبيل « الاستعمال العدولي » وحين يضمن عنصر في السياق معنى عنصر آخر فإنه يحل محله ويدخل على مدخوله . وقد يضمن الفعل معنى الفعل كما استشهد بعضهم[1] بقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ (يوسف ١٠٠) أي وقد لَطَفَ بي فحين ضمن « أحسن » معنى لَطَفَ لم يدخل الفعل على حرف الجر « إلى » على نحو ما جرى الاستعمال الأصولي ، وأنما عدل به إلى الدخول على الباء التي يدخل عليها « لطف » . وقد استشهد الفراء[2] أيضا بقراءة ﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ

---

(١) السيوطي : الاتقان .
(٢) الفراء : معاني القرآن .

تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ (إبراهيم ٣٧) بفتح الواو على تضمين « تهوى » معنى « تميل » فعدل عن تعدية الفعل إلى تضمينه معنى اللازم لأن المتعدي لا يدخل على حرف الجر . وحين سمع النحاة نحو « عسى زيد أن يقوم » جعلوا من إعرابه ألا يَعُدُّوا « عسى » من أخوات كان وإنما فضلوا أن يضمنوها معنى « قَارَبَ » ليصلوا بذلك إلى إعراب « أن يقوم » مفعولا به لـ « عسى »[1] .

وقد يضمنون الحرف معنى الفعل إذا صادفوا استعمالا عدوليا أدبيا حل فيه الحرف محل الفعل ، وقد حدث ذلك عند نظرهم في إعراب قوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ ﴾ (المائدة ٨٤) إذ جعلوا الجار والمجرور بمنزلة « منعنا »[2] وبذلك أصبح المعنى : وما منعنا لا نؤمن بالله . وربما جعلوا النفي بـ « لا » وما بعدها حينئذ على نية الحال ، أو على نية إضمار أَنْ قبل حرف النفي .

وقد يضمن الحرف معنى الظرف ، كالذي قالوه في قوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة ٢٧٧) فضمنوا « إنْ » معنى « إذْ » فرارا من اشتراط حدوث أمر واقع مشهور . وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ ﴾ (الفتح ٢٧) فجعلوا المعنى « إذ شاء الله » . وهكذا حكموا على سياق الآيتين بأنه من الاستعمال العدولي وليس من قبيل الاستعمال الأصولي .

ومن عبارات النحاة المشهورة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وهذا في قوة قولهم « يضمن بعضها معنى بعض » فمن ذلك ما رأوه في قول الشاعر[3] :

شربن ماء البحر ثم ترفعت　　متى لجج خضر لهن نئيج

(١) الاتقان .

(٢) نفسه .

(٣) ابن عقيل : باب حروف الجر .

فجعلوا الباء للتبعيض مضمنة معنى « مِنْ » وكذلك فعلوا بالكاف فيما سمع من العرب من قولهم :١ « كخير والحمد لله » إذ ضمنوا الكاف معنى « على » .

و ـــ تجاهل الاختصاص :

من الأسلوب العدولي أيضا تجاهل الاختصاص الصرفي أو المعجمي للكلمة . فأمّا من الناحية الصرفية فإن اللغة تحدد لبعض الأدوات مدخولات خاصة بها ، وذلك أمر من أمور قرينة التضام . فلا يدخل حرف الشرط إلا بحيث يربط بين شرط وجواب وهلم جرا . ولكن ذلك قد يختلف لغرض أدبي ، فيعدل عن الأصل فيه ، فيكون العدول أو الاستعمال العدولي وسيلة للوصول إلى هذا الأثر الذوقي الأدبي . انظر مثلا إلى دخول حرف الجزم « لَـمَّا» على الجملة المؤكدة باللام في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَـمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (هود ١١١) وانظر إلى حذف همزة طلب التعيين ومدخولها قبل « أم » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ ضُـرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيباً إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لله أَنْدَاداً لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّار أَمَّـنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ ويرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَـمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَـمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾ (الزمر ٨ ـــ ٩) .

ثم أنظر إلى إدخال الشرط على الشرط مع حذفِ الجواب في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهـمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ الله لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ (الأنعام ٣٥) ثم انظر إلى وصف النكرة بالمعرفة في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ الَّذِي جَعَلَ مَعَ الله إِلَهاً آخَرَ ﴾ (ق ٢٤ ـــ ٢٦) وقوله : ﴿ هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ

مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ ﴾ (ق ٣٢ ـــ ٣٣) وقوله : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلاَ تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ (الحديد ٢٣ ـــ ٢٤) وقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾ (الهمزة ١ ـــ ٣) . والأمثلة كثيرة على ظاهرة تجاهل الاختصاص الصرفي .

أما الاختصاص المعجمي فقد سبقت الإشارة إلى أن كلمات المعجم قبائل (إن صح هذا التعبير) ، ولكل قبيلة أفرادها الذين إن خرجوا عن مضاربها صاروا لصقاء أو غرباء ، فيقبلون بالولاء لا بالنسب في قبيلة أخرى ، أو يرفضون فيها رفضا تاما . ولبيان ذلك نقول إن الفعل « سَعِدَ » مثلا لا يمكن إسناده على الحقيقة إلا إلى من يصح وصفه بالسعادة . فهذا الفعل ومشتقات مادته وما يدل من الكلمات على من يصح وصفه بالسعادة وهم الأحياء العقلاء ذوو الأفهام والعواطف ، كل ذلك من المشتقات والكلمات الأخرى قبيلة واحدة .

فإذا خرج الفعل من حدود قبيلته إلى قبيلة الكلمات الدالة على الجماد ، فقلنا « سعد الحجر » مثلا ، فإن الفعل في هذه الحال يرفض ، وتنسب الجملة إلى الإحالة . وأما إذا لجأ الفعل إلى قبيلة أقل تعارضا مع طبيعته من قبيلة الجماد فربما لحق بهذه القبيلة لصيقا أو مولي ، أو بعبارة أخرى بطريق المجاز ، وهكذا نخرج من نطاق الإحالة إلى نطاق المجاز ، فنقول مثلا « سعد نهارنا بوجودك » . وفي كلتا الحالتين : الاحالة والمجاز تجاهل للاختصاص المعجمي ، ولكن الحالة الأولى مرفوضة وللحالة الثانية مبرراتها الأدبية التي تكون للاستعمال العدولي ، لأن المجاز عدول عن المعنى الأصلي إلى المعنى الفني ، وقد ذكرنا شيئا من ذلك في الكلام عن قرينة « البنية » .

وبعد فقد يقول قائل إنك تكلمت في كتابك « اللغة العربية ــ معناها ومبناها » عن الترخص في القرائن النحوية من قبل الفصحاء ، ثم نسبت إلى القرائن النحوية في هذا الموضع الحاضر إنها قد يعدل بها إلى الأصل لأغراض أسلوبية أدبية ، فما الفرق بين الترخص وبين الاستعمال العدولي ، والجواب على ذلك فيما يلي :

١ ــ الرخصة لا تكون إلا من الفصحاء أما الاستعمال العدولي فقد كان منهم وهو يكون من غيرهم .

٢ ــ لو ترخص معاصر لنسب إلى الخطأ ، ولو استعمل أسلوبا عدوليا لنسب إلى الطموح الأدبي .

٣ ــ الرخصة مرهونة بموضعها ، والأسلوب العدولي غير مرهون بشيء .

٤ ــ الرخصة نحوية ، والأسلوب العدولي أدبي .

ويمكن أن نضرب مثلا لذلك بالترخيم الذي هو حذف آخر المنادى للتمليح ونقارنه بقول الراجز « أو الفا مكة من ورق الحمى » ، إذ لا يقبل من أحد أن يقيس على قول الراجز ولكن من المقبول أن تقيس على الترخيم .

وبعد ، فما طاقة الطالب غير الناطق بالعربية للاستمتاع بنصوصها الأدبية ؟ ليس الجواب بسيطا كما يوحي السؤال ، لأن الاستمتاع بالنص الأدبي يرتبط بأمور كثيرة ، أحدها الجانب الشكلي اللغوي ، أو جانب الأسلوب والاستعمال .

وعلى الرغم من تفصيل القول في العدول عن أصل القرائن ، واتخاذ هذا العدول وسيلة من وسائل الوصول إلى الاستمتاع ، لا نجد هذا الجانب المؤثر الوحيد في تلك الاستجابة المعقدة . فهناك طرق متعددة يصعب حصرها يبدو للمتأمل أنها تقود إلى التأثر الجمالي بالنص وقد يعد من ذلك ما يلي :

١ ـــ قد يثير النص الأدبي في النفس نزعات كامنة ، فيأتي تعبيرا صادقا عن مكنونها، فيصادف فيها قبولا مرجعه إلى المضمون لا إلى الشكل اللغوي .

٢ ـــ قد يثير النص الأدبي في نفس متلقيه عواطف لم تكن في نفسه من قبل ، فينتهي إلى ما انتهى إليه صاحب النزعات أو النزغات الذي سبق ذكره تحت رقم (١) .

٣ ـــ قد يكون تصوير موضوع النص من حيث) هيكل الفكرة لا تركيب اللغة) تصويرا بارعا فيدخل إلى نفس المتلقي من مدخل الإعجاب بالإبداع والوضوح .

٤ ـــ قد يكون النص صادقا بالنسبة إلى الطبيعة الإنسانية إذ يعبر عن خلجاتها النفسية وأنماط علاقاتها الاجتماعية وهذا هو النوع المرشح لأن يصير أدبا عالميا، فإذا تلقاه قارىء أو سامع وجد فيه نفسه، وعثر على خفاياها، فأحس بجمال الكشف والمعرفة اللذين لم يكلفاه تعرية النفس ولا افتضاحها .

٥ ـــ قد يتسم النص بسمة شخصية لصاحبه تثير الإعجاب ، كالشجاعة ، أو عمق الفكرة ، أو البساطة ، أو الصراحة فيقبل المتلقي عليه مستمتعا بالسمات المذكورة .

كل أولئك استمتاع بالمضمون وقد سبق أن ذكرنا أن همنا في هذا البحث مُنْصرف إلى الشكل اللغوي . ولكن الشكل اللغوي ذاته ليس أقل عطاء بالنسبة للاستمتاع كما رأينا في الصفحات السابقة . فرب إيقاع راقص ، أو قافية رنانة ، أو بحر من بحور الشعر مناسب للغرض ، أو طريقة عرض حسنة الترتيب ، أو كلمة حسن اختيارها في موضعها ، أو استعمال عدولي مما سبق بيانه ، رب شيء من ذلك يترك في النفس أثرا لا يقل عمقا عن آثار الاستمتاع بالمضمون . بل إن المعاني الهامشية والاستدعائية والانفعالية واللزومية والانعكاسية ومفهومات

المخالفة وغيرها مما يتولد من الألفاظ والتراكيب يصير بنفسه مضمونا من نوع خاص ، وبه يصير اللفظ ينبوعا للمعنى لا رمزا عليه .

والسؤال مرة أخرى : هل يطيق الطالب غير الناطق بالعربية أن يستمتع بنصوص الأدب العربي ؟ أو بعبارة أخرى : هل يمكن الوصول إلى الاستمتاع بواسطة التعلم ، كما يوصل إلى التعرف والاستيعاب ؟ الذي يبدو لي أن كل شيء إن صلح للاكتساب فقد صلح بالتالي للتعليم . ويحلو للكثيرين ممن يكتبون في تعليم اللغة الثانية أن يبدأوا مع غير الناطق بهذه اللغة من حيث يبدأون مع الطفل ، ثم ينبّهون بعد ذلك إلى فارق يرونه هاما ولكنه غير مانع لهذا القياس . ذلك أن الطفل يبدأ تعلم لغة أمه وله ميزتان :

١ — استعداد فطري لاكتساب أي لغة ليجعلها لغته الأولى ، فلو صادف لغة أخرى غير لغة أمه لاكتسبها بنفس الدرجة من السليقة .

٢ — أنه يبدأ التعلّم بصفحة بيضاء ناصعة لم يسبق لها أن انشغلت بعادات لغوية يلزم التغلب على سلطانها على نفسه ، من أجل أن تأذن لِلُغَةِ أمه أن تحتل مكانا في عادات الطفل . فلغة الأم في هذه الحالة يصدق عليها قول الشاعر :

« فصادف قلبا خاليا فتمكنا »

أما الطالب غير الناطق باللغة الثانية ، فإنه يبدأ التعلم بعد أن بلي الاستعداد الفطري الطفولي عنده لاكتساب لغة ما ، ثم يبدؤه وقد تمكنت عادات لغوية جديدة تقاومها عادات لغوية قديمة مستقرة في نفس الطالب .

ولكن هذا الطالب يتعلم على أي حال . أقول ذلك دون تحفظ بالنسبة لمرحلة التعرف ، ثم أقوله بشيء يسير من التحفظ فيما يتصل بمرحلة الاستيعاب . فليس

كل طالب قادرا على أن يستوعب ثقافة غير ثقافته إلا أن يعزز التعلُّمَ بالممارسة والإقامة في وطن هذه الثقافة . أما الاستمتاع فيتطلب مع التعلم استعداد خاصا ، لأنه حالة من حالات النفس ، والحالات النفسية لا يوصل إليها بمجرد التعلم . وربما اعترض معترض بأن هذا الكلام يتناقض مع ما ذكرته منذ قليل من أن أي شيء إن صلح للاكتساب فقد صلح بالتالي للتعلم . والرد على هذا الاعتراض أن الاستمتاع ربما أطلق بمعنيين : الأول معنى الحالة النفسية المريحة السارة التي يصل إليها المرء عند رؤية الشيء الممتع . والثاني معنى الحالة العقلية الواعية التي تمكن الناظر من أن يقول : هنا موطن إمتاع بسبب كذا ، وهنا موطن قبح بسبب كذا . وهذا المعنى الثاني يصير معه الاستمتاع تعرفا على مواطن الإمتاع ، ومواطن القبح ، وهو بكونه تعرفا ينحاز إلى موضوع الفصل الأول من هذا البحث ، وأكثر ما يصلح لذلك من أنواع الاستمتاع هو الجانب اللغوي منه الذي سبق شرحه في هذا الفصل ، أما الاستمتاع بالمعنى الأول فإنه يقوم على استعداد فطري قد لا يكون لدى المرء وهو يقرأ أدب لغته الأولى « لغة الأم » . فكثير من الناس يقرأ فيستوعب ولا يستمتع مع أن اللغة لغته والثقافة ثقافته .

وبالمعنى الثاني يمكن للاستمتاع أن يدخل في برنامج حجرة الدرس ، لأنه استمتاع بطرق التعبير ينبى على تدريب الطالب على الكشف عن مواطن الجمال في النص ، أو بعبارة أخرى تدريب الطالب على التعرف على هذه المواطن ، وإدراك السبب في كون هذه العبارة أحسن من تلك ، ولم كانت العبارة على هذه الصورة ولم تكن على صورة أخرى ، مثل ما شرحناه عند التعرض للفصل في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً ﴾ (الأنعام ١٥٨) إذ لم تكن الآية على إحدى الصورتين الآتيتين :

١ ــ يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا إيمانها .

٢ ـــ يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع إيمانها نفسا لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا .

وسيقال للطالب بالنسبة للتركيب المرفوض الأول إن الفعل وفاعله المفرد لا يجوز الفصل بينهما بكلام غير مفرد ، لأن الفصل بينهما على هذه الصورة يذهب بايقاع الجملة وتوازنها ، ويترك الفاعل قلقا في مكانه من آخر الجملة . وإذا وقع القلق في النص تسرب إلى نفس متلقي النص ، والقلق في النفس عدو الإحساس بالجمال . وسيقال بالنسبة إلى التركيب المرفوض الثاني إن وضع الفاعل بعد الفعل مباشرة مع اشتمال الفاعل على ضمير المفعول يوقعنا في محظور عَوْد الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وليس رفضنا لعود الضمير إلى هذا المتأخر في اللفظ والرتبة مجرد طاعة عمياء لما أمر به النحاة ـــ فإن السبب في رفض هذا التركيب في مجرى الكلام عن الاستمتاع أن الضمائر تدل على مطلق غائب أو حاضر ، فإذا أريد لها أن تدل على خصوص غائب أو حاضر افتقرت إلى مرجع أو قرينة حالية ، فلا تدل على معين إلا إذا سبقها ما يشير إلى هذا المعين ، ليكتسب الضمير دلالة على خصوص الغائب بفضل هذا المرجع السابق . أما إذا ورد المرجع متأخرا لفظا ورتبة كما في التركيب المرفوض الثاني فإن الضمير يظل على عموم الإفادة وإطلاق الغيبة صالحا لأن يعود إلى الآيات صلاحيته للعودة إلى النفس فليس مرجع في الجملة أولى بهذا الضمير من غيره فيحتمل المعنى « إيمان الآيات » أي الإيمان المترتب على مجيء هذه الآيات آخر الأمر (والاضافة تكون لأدنى ملابسة) كما يحتمل « إيمان النفس » ، ومن هذا الاحتمال تأتي الحيرة ويأتي القلق . ومرة أخرى نقول : إن القلق في النفس عدو الإحساس بالجمال . وهكذا يمكن للاستمتاع أن يدخل في برامج تدريس النصوص بعد أن تحول إلى قبل التعرف على طرق التركيب وخصائص التعبير .

خاتمة

لقد رأينا فيما سبق أن العمليات العقلية التي يشتمل عليها اكتساب اللغة العربية بالنسبة لغير الناطقين بها هي ثلاث عمليات تتم كل منها في مرحلة ، وأن بين هذه المراحل رتبة محفوظة من الناحية النظرية وإنْ تداخل بعضها مع بعض بدرجات متفاوتة لدى بعض الدارسين . فليس من المقبول أن يتم الاستيعاب قبل التعرف ، لأن الاستيعاب هو الفهم ، وهو لا يتم إلا بعد التعرف على الرموز والقرائن المؤدية إليه ، وليس من المقبول أيضا أن يستمتع الطالب بنص لم يتعرف على مكوناته ولم يفهم المقصود منه . ومن هنا جاءت دعوى حفظ الرتبة بين هذه المراحل الثلاث .

ولقد رأينا أن التعرف تناول الأصوات والصيغ الصرفية والعلاقات الاشتقاقية ، وأقسام الكلم والقرائن النحوية ووظائف الأبواب ، والظواهر السياقية وأنماط الجمل وأضرب الأساليب النحوية كالخبر والإنشاء والإفصاح والشرط والمعاني الوظيفية لكل أولئك ، وصلاحية بعض تراكيب الجمل للدلالة على أكثر من معنى وظيفي ، كدلالة الماضي المثبت والمنفي بلا على الدعاء ، ودلالة الاستفهام على الإنكار ، ودلالة الشرط الامتناعي بـ (لو) على التمني ، ودلالة « يا » النداء على التعجب ، نحو : يا طيب ما شممت ويا حسن ما رأيت . ورأينا أيضا أن الاستيعاب معناه فهم النص في إطار الثقافة والإشارات التاريخية والجغرافية والفلكلورية ، والخلقية والدينية ، والأطر العامة لموقف المجتمع صاحب اللغة من أوضاع العالم المحيط به ورؤيته لهذا العالم . والاستيعاب المقصود هنا هو استيعاب المعنى من جانبيه المعجمي والدلالي الاجتماعي ، أي فهم المقصود بالكلمة المفردة في موقعها من النص ، وفهم المعنى الكلي للنص في ضوء ما قدمنا ذكره من الأطر الثقافية .

وأما الاستمتاع فقد تجنبنا قصدا أن نجعله عملية نفسية قوامها التأثر الانفعالي بمضمون النص وطريقة عرضه وبنية أفكاره وما يتسم به من واقعية أو رومانسية أو غير ذلك ، لأن موضوعنا هو اكتساب اللغة لا تحليل الأذواق والانفعالات .

ومن هنا كان الاهتمام منصبا على كيفية التصرف الفني الفردي في تسخير عبقرية اللغة العربية المتمثلة في إجازة العدول عن القوالب القياسية بطرق مقبولة لإحداث تغيرات مدروسة في المعنى يأتي عنها الاستمتاع بالنص . وقد عددنا من هذه الطرق المقبولة ما درج الاستعمال العربي على مر العصور على مَنْحِهِ شرعية الصواب على الرغم من كونه في المنشأ جنوحا عن الصواب . عددنامن ذلك : النقل ــ تسخير اللفظ لتوليد المعنى ــ الترخيم ــ المناسبة الصوتية بإعراب الجوار ونحوه ــ الالتفات ــ اختلاف الاعتبار ــ التغليب ــ حذف الرابط ــ ضمير الفصل ــ عدم المرجع ــ الإعادة على متأخر لفظاً ورتبة ــ التقديم ــ الحذف ــ الزيادة ــ الفصل ــ الاعتراض ــ التضمين ــ تجاهل الاختصاص . فهذه ثمانية عشر أسلوبا عدوليا للاستمتاع .

ولما كان هذا الأسلوب العدولي ربما اختلط في الفهم مع الترخص في القرينة فقد فرقنا بينهما وأعطينا كلا منهما من الوصف والتقييد ما ينبغي أن يتضح به في الذهن ، ولا يختلط بصاحبه في الفهم . ولما كان من المحتمل أن يرد سؤال على نسبة الاستمتاع إلى هذه الأساليب كان علينا أن نبادر إلى القول بأن المقصود بالاستمتاع هنا حالة عقلية واعية لا نفسية غامضة . ومرجع وصف الاستمتاع هنا بالعقلانية والوعي أنه مبني على التعرف على طرق العدول ، والادراك اليقظ لاختلاف المعاني باختلاف العادات ، ومعرفة أن التركيب لو كان كذا لكان له أثر معين ، ولو اختلف لاختلف أثره . فهذا أشبه بالاستمتاع بتصريف الأمور عن قصد وتعمد ، منه الاستمتاع بالموسيقى أو الرسم . الأول عقلاني والثاني انفعالي .

ولقد تكرر الكلام في هذا البحث عن المناسبة المعجمية بين الكلمة والكلمة ، أو كما سمينا ذلك أحياناً « الاختصاص المعجمي » ولكن ذكر هذه الظاهرة في كل موقع كان لاستخراج حقيقة مختلفةعنها في الموقع الآخرفكان ذكر المناسبة أولا في فصل « التعرف » بصدد الكلام عن التعرف على مستوى المعجم ، واقتصر الأمر على التنبيه إلى العلاقة بين الكلمة ومعناها الأصلي . وكان ذكرها ثانيا في فصل « الاستيعاب » بصدد تعداد ما يمكن أن يرد على الكلمة من معنى غير المعنى الأصلي ، فيحسن استيعابه .وكان ذكرها ثالثا في فصل « الاستمتاع » بصدد شرح مبدأ النقل ، حين يتصل النقل بالمعنى ، ثم عند الكلام في تقسيم الاختصاص إلى صرفي ومعجمي . ونرجو ألا يكون هذا التكرار مدعاة لاعتراض القارىء الكريم ما دامت الظاهرة الواحدة تتعدد جوانب الانتفاع بها فيحتاج كل جانب منها إلى اعادة ذكرها .

بقي لنا أخيرا أن نقول إن هذا البحث قد ألقى حجر الأساس لنظرية جديدة في الأساليب العربية هي نظرية الأسلوب العدولي ، التي جمعت من الاستعمال أشتاتا تناولها الأقدمون في مظانها المختلفة من النحو (كالنقل والترخيم ، وإعراب الجوار واختلاف الاعتبار ، وحذف الرابط وضمير الفصل ، وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، والحذف والزيادة والتضمين) ومن البلاغة (كتسخير اللفظ لتوليد المعنى ، والالتفات ، والتغليب ، والمجاز) . لقد كان الأقدمون على علم بكل هذه الظواهر ولكنهم لم يجمعوا أشتاتها في إطار واحد ولم يقيموا بينها شركة في تفسير واحد . بل إن معظم هذه الظواهر ورد في النحو ولم يرد في البلاغة ومعنى ذلك أن نظرة الأقدمين إليه كانت نظرتهم إلى الظواهر التحليلية . وهكذا نأوا به عن الطابع التركيبي للأسلوب ، وعن مجال الدراسة الأسلوبية .كانت هذه الظواهر عند النحاة موضوعا للتعليل والتأويل والاعتذار ، ولكنها في إطار هذا البحث موضوع للدراسة الأدبية والاستمتاع بالأساليب اللغوية وبالاعتزاز دون الاعتذار .

هذا هو البحث الذي نقدمه شعاعا نظريا هاديا (إن شاء الله) على طريق اكتساب غير العرب للغة العرب ، والله أسأل أن يؤيد هذا الشعاع بأشعة أخرى يطلقها زملاء آخرون ، لتكشف المعالم والصوى على محجة لغة القرآن .

والله تعالى الموفق إلى الخير .

المراجع

القرآن الكريم

٢ ـ الخليل : العين

٣ ـ سيبويه : الكتاب

٤ ـ الجاحظ : البيان والتبيين

٥ ـ الفراء : معاني القرآن

٦ ـ ابن جني : سر صناعة الاعراب

٧ ـ ابن جني : المحتسب

٨ ـ ابن سينا : أسباب حدوث الحروف

٩ ـ ابن عبد النور المالقي : رصف المباني

١٠ـ ابن أم قاسم المراوي : الجنى الداني

١١ـ ابن هشام الأنصاري :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

١٢ـ محمد بن مالك : الألفية

١٣ـ ابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك

١٤ـ السيوطي : الاتقان

١٥ـ السيوطي : بغية الوعاة

١٦ـ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة

١٧ـ تمام حسان : اللغة العربية ـ معناها ومبناها

١٨ـ تمام حسان : الأصول

١٩ـ صحيفة الأهرام : العدد الصادر يوم ١٩٨٣/٣/١٨ م

٢٠ـ **Minnis-N.Minnis, ed., Linguistics at Large (London 1971 Gollancz), P. 252.**

٢١ـ **Otto Jespersen, Language, Its Nature, Development and Origin, PP. 55 - 60.**

فهرست

العنوان　　　　　　　　　　　　　　　الصفحة